د. عمار علي حسن

# العودة إلى المجهول
## راهن الإصلاح في مصر ومستقبله



نفرو للنشر والتوزيع
2007

# العودة إلى المجهول

## راهن الإصلاح في مصر ومستقبله




الإشراف العام: محمد الحسينى

المراسلات:
21- ش الصنديلى بالجيزة
17 ش العطار بالجيزة
ت:35712618
موبايل: 0102313579
الموقع الإلكتروني:
www.darnefro.com
البريد الإلكتروني:
dar_nevro@hotmail.com

جمهورية مصر العربية

اسم الكتاب: العودة إلى المجهول
راهن الإصلاح في مصر ومستقبله
اسم المؤلف: د. عمار علي حسن
رقم الإيداع: 2007/25640
الترقيم الدولى: 3-40-6196-977
تصميم الغلاف: كامل جرافيك


الطبعة الأولى **2008**

## مفتتح

النظام السياسي الذكي هو الذي يـــدع
المستقبل يولد على أكف الحاضر من دون
عنت ولا عناء ...

# المحتويات

# استهلال

بعد مد استمر ثلاث سنوات عادت حركة التغيير في مصر إلـى جـزر مؤقت، استعادت فيه السلطة زمام الأمر، واستردت المساحات الـضيقة التـي وطأتها أقدام من ضغطوا من أجل الحراك الـسياسي، والتحـسن الاقتـصادي والاجتماعي، لتدخل البلاد في حال من الترقب الحذر، والسكون الذي قد يـسبق العاصفة، تقطعه احتجاجات صغيرة متناثرة، ولأسباب مهنية وحياتية خاصـة، مثل تلك التي يقوم بها العمال، أو سـكان المنـاطق العـشوائية، والفلاحـون، المغبونون من الآثار التي ترتبت على القانون الجديد الذي يعيد تنظيم العلاقـة بين المالك والمستأجر. أما الحركات والقوى التي تروم التغيير العام والـشامل فدخلت في "استراحة محارب"، أو "بيات شتوي" لتلتقط أنفاسها المبهورة، وتلملم أشلاءها المبعثرة، لتبحث عن وسائل جديدة وأكثر فاعلية للضغط على الـسلطة من أجل تحقيق قدر من الإصلاح الشامل، يليق بمصر والمصريين.

وعلى جوانب هذه الوضع، الذي يجمع بين خمود مؤقت وفورة كامنـة، يدور جدل النخبة والناس على حد سواء حول ثلاثة مسارات زمنيـة أساسـية، تتعلق بما جرى وما يجري وما سيجري، في لحظة تقييم يقوم بهـا الطرفـان المتنافسان، حكومة ومعارضة، من أجل أن يحقق كل منهما ما يـصبو إليـه، السلطة إلى معادلة "الاستقرار والاستمرار" والمعارضة إلى معركـة "التغييـر الشامل" الذي يفتح الباب على مصراعيه أمام تداول السلطة وممارسة الحريات العامة على أفضل صورة ممكنة، وأوسع نطاق متاح.

وهذا التنافس على الزمن لا يدور في فراغ إنما يستند في أخذه ورده إلى وقائع محددة، ودلائل مادية دامغة، أو قضايا حياتية جلية، يقدمها كـل طـرف

ليبرهن على سلامة موقفه، وعدالة رغبته فـي الانتـصار الـسياسي بجـذب الجماهير الغفيرة إليه، وتحجيم التفافها حول المنافس. ويأمل كـل مـن هـذين الطرفين غير المتكافئين على أن تميل الكتلة الصامتة إليه، والتي يحدد موقفهـا والاتجاه الذي يأخذه تحركها، إن خرجت عن ركودها وركونها، شكل مصر في المستقبل المنظور.

وهنا تطل العديد من القضايا والمسائل الجارية برأسها التي تهتز بعنـف أمام أعين الجميع، فترى السلطة فيها إنجازات عريـضة ونجاحـات مظفـرة، وتراها المعارضة إخفاقات كبيرة. ويقدم كل طرف الأرقام والأسانيد التي تبرهن على صدق وجهة نظره، في تحمس ظاهر، لا يقف فيه الطرفـان جيـدا أمـام تضارب البيانات، وتناقض المعلومات، وتضاد الأرقام وعدم انسجامها مع مـا قبلها، ولا مع الواقع الذي نعيشه يوما بيوم. لكن المعارضة تجد لمنطقها آذانـا مصغية، نظرا لأن حديث الحكومة عن النجاح المتواصل لا يشعر به الناس في حياتهم، بينما يحسون جيدا بخطاب المعارضين عـن المـشكلات المتراكمـة، والأزمات المتلاحقة، والتراجعات الظاهرة للعيان، في العديـد مـن مجـالات السياسة العامة، وفي مطلعها الصحة والتعليم والإسكان والمرور وضبط حركة السلع وأسعارها وتوفير الأمن الاجتماعي وتسريع حركة التقاضي، وإيقاف مـا يترتب على القوانين الاستثنائية من جـور علـى حقـوق الإنـسان، وهـضم لمصالحهم، ونيل من كرامتهم، وحجر على مستقبلهم.

ووسط هذه التلال العالية الثقيلة من المشكلات تقف الحركـة الـسياسية المصرية حاليا بين شد وجذب، فالسلطة تريد أن تؤسس على استعادتها لزمـام الأمور ترتيبا مختلفا للحكم لم تعرفه مصر منذ ثورة يوليو 1952، لكنها تخشى من عدم قدرتها على تحقيق شعبية لهذا الخيار السياسي، ولأنها تنفر من سياسة الصدمات التي يمكن أن تفضي إلى نتائج عكسية، فنجـدها تتـدرج فـي هـذا

الترتيب، وتمهد له دستوريا وقانونيا ووسط النخبة البيروقراطية والاقتصادية التي يصنعها أهل الحكم على عيونهم، وعلى أطراف الكتلة الجماهير الممتعضة والمترقبة في صمت مريب، لكنها لا تضمن لهذا الترتيب ـــ حتى الآن ـــ نجاحا شافيا كافيا، أو دربا معبدا ووسيعا إلى محطة الأمان والاطمئنان. والمعارضة تريد أن تؤسس على احتجاجاتها متعددة الأحجام والألوان التي شهدتها السنوات الأخيرة طريقا مختلفة، تنكسر فيه العديد من الخطوط الحمراء، وتنتزع فيه بعض الحريات العامة، وفي مطلعها حرية التعبير، وتخرج فيه مصر من دائرة المراوحة بين الشمولية السياسية والديمقراطية الشكلية التي لا تعرف سوى الحزب الواحد والزعيم الأوحد. كما تريد المعارضة أن تستجلب للإصلاح مدافعين أشداء، يشكلون جبهة قوية متماسكة، يكون بوسعها أن تحدث كوة كبيرة في جدار الجمود السياسي، تتسع يوما بعد يوم، حتى ينهار تماما.

مثل هذا الوضع يجعل الحياة لا تزال تدب في شرايين عملية الإصلاح في مصر، رغم الجهود القاسية التي بذلت من أجل تمويتها بالسكتة السياسية، والتي أدت في حقيقة الأمر إلى إعاقتها مؤقتا. فالسلطة لم تفلح في إبداع بدائل قوية وراسخة وقادرة على الاستمرار، ولم تعن كثيرا بالحكمة ذائعة الصيت التي تقول "الكبت يولد الانفجار"، ووضعت كل تفكيرها والإمكانيات المادية المتاحة لها في خدمة رؤية قصيرة الأمد، ضيقة الأفق، تقوم على الالتفاف على مطالب الإصلاح، بتعديلات دستورية، أخذت أكثر مما أعطت، وخطاب جديد حول إنجازات صعب تحققها مثل بناء ألف مصنع، وتوظيف ما يربو على أربعة ملايين عاطل، وتطبيق وثيقة للمواطنة تنطوي على العديد من الحقوق، التي تم هضمها، والالتزامات التي تخلت عنها الدولة تدريجيا.

وعلى الضفة الأخرى لم تمتلك قوى الإصلاح ـــ حتى الآن ـــ وسائل قوية قادرة على إحباط نظيرتها التي بيد السلطة، فتكتفي برفع الشعارات والإبقاء على جذوة التغيير مشتعلة تحت ركام الرماد، في ظل حرص الكثيرين على

الإمساك بالعصا من المنتصف في تقية جزئية تقوم على المزاوجة بين تعبئة الناس حول الإصلاح وحض السلطان على ضرورة تحقيقه، ومحاولة إقناعه أن هذا هو المسار الوحيد الذي يمكن أن ينقذ البلاد مما آلت إليه، ويضمن لها مستقبلا بين الأمم في مشارق الأرض ومغاربها.

وفي ظل مثل هذا الظرف التاريخي الذي يقوم على أكتاف سلطة قابضة تضع سياسات على مقاسها وتسميها إصلاحا، ومعارضة منفرطة عاجزة عن أن تشكل بديلا حقيقيا يطمئن إليه الناس، تصبح سيناريوهات المستقبل في مصر محملة ومشبعة بالاحتمالات والتكهنات والتخمينات والهواجس والمطامع والمطامح، فلا من يريد البقاء ممسكا بزمام الأمور يعمل ما يحقق له هذا الهدف على المدى الطويل، ولا من يريد التغيير يملك الأدوات الكافية التي تؤهله لتحويل دفة التحرك الاجتماعي في اتجاه يبتعد بالبلاد عن الفوضى أو الاستسلام والرضوخ الكامل للوضع الراهن، أو الاكتفاء بانتظار قدر سياسي لا يتوقعه كثيرون تثب بمقتضاه إلى ناصية القرار نخبة مؤمنة إيمانا صادقا لا يتزعزع بالديمقراطية الحقيقية.

* * *

وهذا الكتاب يدخل عبر ثلاثة فصول إلى حشايا قضية الإصلاح في مصر، من خلال رؤى وزوايا وتصورات ومقولات متعددة، يتتابع عرضها على نحو معين، لترسم ملامح أحلام تراود الجماعة الوطنية المصرية من أجل حياة ديمقراطية صحية وحقيقية، وجدل دار حول هذا الحلم الكبير، ومرحلة من تبادل الضغوط بين السلطة والمعارضة، كل إلى مقصده وغايته، وسط سياق صعب، مثقل بالمشكلات والمعضلات المعقدة، التي تراكمت على مدار ربع القرن الأخير، ولها رواسب سابقة على هذا العمر. وينتهي الكتاب إلى عرض سيناريوهات المستقبل على اختلاف اتجاهاتها ومراميها.

# الفصل الأول

## من دفتر الأحوال

## المشكلات والأزمات التي تعيشها مصر الراهنة



# مشروعات فاشلة وأرقام مخيفة

الفارق بين ما يقوله الحزب الوطني الحاكم في مؤتمراته وتجمعاته وبين الواقع المعيش، يساوي تماماً الفجوة الفاصلة بين طائرة «الشبح» وأجنحة عباس بن فرناس. ففي كل مرة ينادي الحزب أتباعه إلي مؤتمر يكون قد جهز حزمـــة جديدة من الأكاذيب، يطرحها في شكل أوراق عمل، أو خطب مفعمة بالبلاغـــة، لدغدغة المشاعر، واستدرار التعاطف، وتبلغ الحيل أقصاها حين يعتذر الحزب ــ الذي تسوق لجنة سياساته الحكومة كيفما أرادت ــ عما يسميه تقصيراً، وما أكثره، وحين يعد برتق ما تمزق، وما أوسعه، ووصل ما انقطع، ومـــا أبعـــده، والنهوض بما خمد واستكان، حتي اطمأنت البلاد إلي الخذلان والذل، والقعـــود والركود.

وبدلاً من أن يبذل الحزب جهداً فائقاً كي يتحول إلي «حـــزب سياســـي» بالمعني المتعارف عليه في الدول الديمقراطية، وليس مجرد زمرة من المنتفعين تتحلق حول الرئيس ونجله، يمضي الحزب، سنة بعـــد ســـنة، فـــي ممارســـة مغالطاته، من دون أن تلوح في الأفق أي علامات للمراجعة والتوبة، فيتحـــدث عن «إنجازات» تمت، ويتعهد بأخرى ستأتي، ويواصل سعيه المكشوف لتوريث مصر، من خلال قنوات ظاهرها قانوني شرعي وباطنها إجبار وتجبر سياسي، فيجند كل شيء، الحجر والبشر، في سبيل إنجاز هذه المهمة التـــي لـــن يـــؤدي تحقيقها إلا إلي مزيد من التراجع والتدني، في المجالات كافـــة ، وعلـــي كـــل الأصعدة.

وقد تعودنا من هذا الحزب، الذي يمثل عصب النظـــام الحـــاكم، نقـــض العهود، ونكص الوعود، والحنث بالقسم، فكم من مشروعات وهمية أعلن عنها، وجند لها أتباعه وذيوله من الكتاب والصحفيين والإعلاميين، فأسهبوا في تبيـــان

التفاصيل، والإطراء الذي لا حد له علي من يوجه ويرشد ويفكر — وهو بالطبع الرئيس — ثم انتهي كل شيء إلي سراب في سراب. فمن مشروع تسديد ديون مصر، الذي كنا نتبرع له من مصروفنا البسيط ونحن طلاب في المرحلة الثانوية، إلي مشروع «الألف يوم» الذي مات بالسكتة القلبية بعد شهرين من إطلاقه، إلي مشروع توشكي، الذي أثبت العلم والتجربة فشله، إلي مشروع الخصخصة غير المدروس، الذي يتم لحساب أصحاب الحظوة من رجال الأعمال والسماسرة وتجار السياسة، ويدفع الدولة لتنسحب كسيرة من مجال الخدمات، لتتحول إلي دولة جابية للضرائب، حامية للفساد، ظالمة للعباد، ثم راحوا يتحدثون عن مشروعات وهمية أخري ومنها: «الألف مصنع» و«المليون فدان» و«الأربعة ونصف مليون فرصة عمل».. الخ.

وفي مؤتمرات الحزب الحاكم يتحدثون عن «وثيقة المواطنة» فلا يزداد المصريون في بلدهم إلا غربة أمام جهاز الشرطة ومباحث أمن الدولة، ودهاقنة الجهاز البيروقراطي، وترزية القوانين الجائرة، وفي مطلعها قانون الطوارئ.

وفي مؤتمرات الحزب يبدون تعاطفاً كلامياً مع محدودي الدخل، فترتفع الأسعار، وتتزايد معدلات البطالة، ويتحول فلاحو الريف إلي أجراء وعبيد عند الملاك في ظل القانون الجديد، ويتشرد مئات الآلاف من العمال، ويهيمون علي وجوههم في الشوارع المزدحمة، بعد أن أكل الفراغ المهين أرواحهم.

وفي هذه المؤتمرات يتحدثون، وبجرأة يحسدون عليها، عن الاهتمام بالصحة، فتنتشر الأمراض في أجساد الملايين كل سنة، جراء الأغذية الفاسدة، والمياه الملوثة، والهواء المشبع بالعوادم، والكيماويات والبذور المسرطنة، في وقت تعاني فيه المستشفيات الحكومية من نقص حاد في كل ما يحفظ للواحد منها لقب «مستشفي»، وليس مجرد «دكان حلاق صحة»، يفتقد حتى إلي الإسعافات الأولية.

ويستفيض الحزب كلاماً عن النهوض بالتعليم، فتزداد فصول المـدارس الحكومية تكدساً بالتلاميذ، ويجد نصفهم فقط مقاعد، وتزداد المنـاهج التعليميـة تخلفاً، لأنه لم يراع في اختيارها سوي إرضاء المقربين من مـؤلفي المنـاهج، والذين لا هم لهم سوي نهب المكافآت المرصودة لهذه العملية. كما تزداد طريقة التعليم سوءاً، في ظل الإصرار علي مخاطبـة أردأ الملكـات العقليـة، وهـي الذاكرة.

وفي مؤتمره لعام 2006 تحدث الحزب عن «طاقة نووية سـلمية» بعـد سنوات من إهمال متعمد، مع سبق الإصرار والترصد، لهيئة الطاقـة الذريـة وملحقاتها، ليتحول علماء الذرة المصريين إلي موظفين، يعـانون مـن بطالـة مقنعة، ويتحدث الحزب عن «مقاومة» مشروع الشرق أوسط الجديـد، وتفعـل السلطة علي الأرض كل ما يمكن هذا المشروع من التحقق، مادام هذا لن يؤثر علي المناصب والمواقع والمقاعد والعروش والثروة.

وسنة وراء سنة مع «الفكر الجديد»، الذي أتحدي أن يعرفه لنا المتنطعون به، ومؤتمر وراء مؤتمر، مع نظام بات إصلاحه يعني إزاحته، والحزب الحاكم، الذي عجز عن حشد بضع مئات من المتظـاهرين، يتعامـل مـع المـصريين بوصفهم إما قوم بلهاء أغبياء، أو شعب فقد الذاكرة، أو أمة من الأغنام، أو مـن الأموات، فيحدثهم عن «الإنجازات» العظيمة.

وحتي لا يقال إن نقد أداء النظام مجرد كلام مرسل، أو بلاغة فياضة، أو مشاعر منجرفة لا يحدها تفكير، ولا يحكمها عقل، أعرض هنا بالأرقام ما آلت إليه مصر بعد ربع قرن من حكم مبارك، لنري إن كان نجله سيرث ــ لا قـدر الله ــ دولة قوية مرهوبة الجانب، أم بلداً ضعفت شوكته، وتراجعت مكانته، ولا يفيق من المشكلات والمصائب والنوائب، وكل ما تحقق له في ربع قـرن هـو اكتمال البنية التحتية، التي كانت ضعيفة ومتهرئة.

وأول هذه الأرقام هو ما تمنحه لنا دراسة أعدها البنك الدولي مؤخرا أظهرت أن ٤٤% من المصريين يعيشون علي أقل من دولارين في اليوم، وأن أكثر من ثلاثة أرباع هذه النسبة لا يحصل أصحابها علي أكثر من دولار واحد. وهناك دراسة أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أظهرت أن نحو ٤٠% من الأسر المصرية تستمر علي قيد الحياة بفضل الإعانات التي تتلقاها من الأقارب وبعض الموسرين. ولولا أكثر من ١٤ ألف جمعية خيرية تقوم بدور كبير في التراحم والتطبيب الاجتماعي، لخرج الجوعى والعرايا علي هذا النظام من سنين.

وعلي النقيض، وحتى نفهم أسباب هذا الفقر، يبلغ حجم الفساد في مصر ٦٩% من حجم المعاملات التي تتم في البلاد، حسب تقدير «منظمة الشفافية الدولية» التي وضعت مصر في المرتبة ٧٧ في مجال الشفافية، من بين ١٤٦ دولة في العالم، درستها وفحصتها المنظمة. في الوقت نفسه هناك إحصاءات تقدر حجم الأموال المهربة من مصر علي مدار العقدين الماضيين بأكثر من ٣٠٠ مليار جنيه.

وحسب الإحصاءات التي أوردها موقع «سي آي إيه» الأمريكي ضمن الملفات الشاملة التي يعدها عن دول العالم، فإن العجز في الموازنة عام ٢٠٠٥ بلغ ٣٩،٧ مليار دولار، فيما بلغ العجز في الميزان التجاري نحو ٦٧،٩ مليار دولار. أما الديون الخارجية فوصلت إلي نحو ٣٦،٣٥ مليار دولار. ووصلت نسبة البطالة إلي ٥،٩%، ونسبة التضخم إلي ٩،٤%، وقد تسلم مبارك مصر وسعر الدولار الأمريكي لا يزيد علي ٨٥ قرشا، ليقفز الآن إلي ٥٧٤ قرشا.

وبالنسبة للأحوال الصحية فقد تضاعف مرضي السرطان ٨ مرات، جراء الغذاء الفاسد والماء الملوث والهواء المشبع بالعوادم والكيماويات المسرطنة، ويعاني ٢٠% من المصريين من التهاب الكبد الوبائي، و١٠% يعايشون مرض السكر، ونسبة مرضي الفشل الكلوي في بلادنا هي الأعلي في العالم أجمع.

ومصر واحدة من ست دول لا تزال تعاني من شلل الأطفال. ويقـول بعـض الأطباء والدارسين النفسيين إن ٢٠ مليون مصري يعانون من الاكتئاب، جراء الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة.

أما الأحوال الاجتماعية فإن معدلات الطلاق وصلت إلي ٣٣% وأغلبهـا يعود إلي ضيق ذات اليد، أما العوانس فقد وصلوا إلي أكثـر مـن ٩ ملايـين عانس. ويموت في حوادث الطرق أكثر من ستة آلاف شخص ويصاب نحو ٢٣ ألفا آخرين. ويقدر عدد المهاجرين من مصر بنحو ٥ ملايين، من بينهـا ٨٢٠ ألفا من ذوي الكفاءات، يتضمنون ٢٥٠٠ في تخصصات نادرة. وهناك نحو ٦ ملايين مصري طالبي هجرة، أغلبهم إلي الولايات المتحدة وكندا.

ونسبة الأمية في مصر تصل إلي ٣٧%، و٧% من الأطفال لا يدخلون المدارس بسبب الفقر غالبا، وأكثر من هذه النسبة تتسرب من التعلـيم. ويزيـد أطفال الشوارع علي ١٠٠ ألف طفل، ويقطن أكثر من ثلـث المـصريين فـي مناطق عشوائية، بدأت الحكومة في تطويرها، ونتمني أن تنجز هـذه المهمـة، حتي لا تزيد المشروعات الفاشلة واحدا.

وعلي التوازي فإن مصر، التي تعيش في حال طوارئ منذ ربـع قـرن، جاءت في ذيل القائمة في أحدث تقرير لمنظمة «فريدوم هاوس» عن الحريـات السياسية والمدنية لعام ٢٠٠٦. ورسبت مصر في مؤشر الديمقراطيـة، وفقـا للدراسة التي أعدها مركز المعلومات التابع لمجلة «الإيكونوميست» الشهيرة عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ حصلت مصر علي ٣،٤ مـن مقيـاس ١٠، وفيما يتعلق بحرية الصحافة جاء ترتيب مصر الـ ١٤٣ ضمن ١٦٧ دولة.

# حزب الحاكم

فارق كبير بين «الحزب الحاكم» كـ «العمال» في بريطانيا و«الجمهوري» في الولايات المتحدة الأميركية، و«حزب الحاكم» كما هو حال الحزب الوطني الديمقراطي في بلادنا. فالأول مؤسسة لها جذور، لا تنقضي أو تنفصم عراها إن غادرت السلطة، وباتت في الظل إلى حين. أما الثاني فيدور حول شخص الرئيس أو «الزعيم»، وقد ينتهي بموته أو خلعه، أو إعادة تشكيل نفسه حول الحاكم الجديد، بالاسم ذاته، أو بتغيير طفيف أو كبير في اللافتة أو العنوان، مع بقاء الجوهر من دون أدنى تعديل. الأول يشهد عملية متكاملة وناضجة في صنع القرار واتخاذه. بما يخرجه في أقصى درجة رشد ممكن. أما الثاني فشغله الشاغل هو مباركة قرارات الحاكم، أو تحويل خطبه العصماء، وتوجيهاته الشفاهية الانفعالية وغير المدروسة، إلى سياسات، بأقصى سرعة ممكنة، ما يجعل القرارات في أدنى درجات الرشد، إن لم تكن مدمرة، للآني والآتي معا.

الأول لديه قدرة على تجنيد الأنصار والأتباع المؤمنين ببرنامجه ومسلكه في كل وقت وأي مكان داخل الدولة، أما الثاني فلا يضم سوى «شلة من المنتفعين»، الذين لا تجمعهم الأفكار والأيديولوجيات، وإن زعموا عكس ذلك، إنما تلم شملهم المصالح الوقتية الضيقة، والتي تقوم في الغالب على اغتصاب حقوق الآخرين ، في عملية نهب منظم لا يردعها قانون، ولا يكبح جماحها ضمير.

الحزب الحاكم مدرسة لتخريج كوادر سياسية قادرة على تصريف الأمور العامة، وإدارة الأزمات، والنهوض بالوطن، والحرص على أن يشكل موقعا ذا بال على الخريطة العالمية. أما حزب الحاكم فيقتل، في سيره اللاهث نحو مزيد

من التسلط والانتفاع ، أغلب الكوادر ذات الكفاءة واللياقة، ولا يسمح بأن يطفو على السطح سوى المفسدين، خربي الذمم، ويحارب كل من يرتقي السلم السياسي والاجتماعي والثقافي بعيدا عن مسلك الحزب ورجاله.

الأول يسود فيه نقاش حول الأفكار والسياسات، وتكون القيمة العليا هي الصراحة والشفافية، والعمل الدؤوب، في سبيل أن يبقى الحزب في السلطة أطول فترة ممكنة، ليس باغتصابها، لكن من خلال النجاح في جذب الجماهير، كي تصوت لصالح سياسات الحزب ورموزه. أما بالنسبة للثاني فإن القيمة السائدة هي النفاق، الذي يبدأ متسلسلا، من الصغير إلى الكبير، ومن الجديد في العضوية إلى القديم، ومن المهمش داخل الحزب إلى المتمكن المقرب من الحاكم، بفعل المصلحة أو صلة القربى. وهنا لا يعمل أحد من أجل الصالح العام للحزب، وإنما يتخذ منه مطية للوصول إلى أهدافه الشخصية البحتة، سواء كانت تولي منصب غير مستحق، أو تحصيل مال بطرق غير مشروعة، أو التهرب سريعا من التزامات تفرضها الجماعة الوطنية، في إطار منظومة الحقوق والواجبات.

الحزب الحاكم يقيم شرعيته على اختيارات الناس وإرادة الشعب التي تترجمها صناديق الاقتراع، عبر انتخابات تشريعية شفافة ونزيهة ومتكافئة، ويتم تحديد هيكل السلطة وطريقة توزيع المهام داخله من خلال الاحتكام إلى اختيارات أعضائه. أما حزب الحاكم فيقيم وجوده على شرعية التغلب، أي اللاشرعية، ويظن أعضاؤه أنهم ليسوا بحاجة إلى الجماهير في شيء، بل إنهم يدّعون أن لهم فضلا على الناس بقبولهم تلك المواقع المتقدمة في العمل السياسي العام، مع أن أحدا لم يطلب منهم ذلك.

وليس هناك من يريد بقاءهم في السلطة، بل قد يظنون أن شخص الحاكم هو مصدر الشرعية الأساسي والوحيد، ثم ينسجون أكاذيب حول قدراته الفائقة

وحكمته وبصيرته النافذة واحترامه وهيبته في مشارق الأرض ومغاربها. الأول يؤمن بحق أحزاب المعارضة في الوجود، ويتخلى طواعية عن السلطة حال هزيمته في الانتخابات، ويعمل بطريقة سلمية من أجل العودة إليها. أما الثاني فهو إن جاد على البلاد بأحزاب غيره، فإنه يصنعها على عينيه وعلى يديه، بحيث تصبح مجرد طلاء لجدران النظام، أو ديكور يحاول أن يزين به قبح الأوضاع ويخفي تردي الأحوال.

مع الأول نطمئن إلى حاضرنا ومستقبلنا، بقدر ما تصل مخيلاتنا وأحلامنا البشرية، ونصدقه إن قال إنه يريد «الإصلاح» أو «التحديث والتطوير». ومع الثاني نتحسس أعناقنا إن تلفظ بكلمة «تصحيح» ونضحك بأصوات مجلجلة إن قال كلمة «إصلاح»، لأن الإصلاح الحقيقي يعني ببساطة، ومن دون أي مواربة ولا مجاملة ولا تردد، إزاحة «حزب الحاكم» تماما.

# تعويم الفساد وتدويره

لا يمر يوم علي مصر إلا وتتسع رقعة التهميش الاجتماعي، والتفاوت الطبقي، فنجد فئات مستورة كانت تصنف علي استحياء بأنها من الطبقة الوسطي قد تهاوت إلي القاع السحيق، لتستقر تحت خط الفقر، بعد أن فقد عائلوها القدرة علي تلبية الاحتياجات اليومية المتزايدة والملحة لأسرهم، بالوسائل المشروعة الشريفة، التي تقوم علي تحصيل عائد عادل للجهد المبذول، سواء كان ذهنيا أم عضليا.

وفي المقابل تصعد إلي السطح في زمن قياسي فئات الكسب السريع، الناتجة عن أعمال غير مشروعة أو هامشية أو طفيلية، لا تضيف قيمة تذكر إلي الاقتصاد الوطني، بل تجور عليه، وتنهب منه لتنتفخ جيوب وبطون فئة ضيقة جدا، بما قد يجعل «مجتمع النصف في المائة» في خاتمة المطاف «مجتمع النصف في الألف» وربما أقل، لتصبح فئة محدودة بمقدورها أن تتعامل بصفاء بال وراحة نفس مع متطلبات المعيشة من غذاء وكساء وإيواء ودواء وترفيه.

أمام هذا الوضع الذي ينتج خللا في السوق، يوازيه انحدار في القيم الإنسانية وتدهور في الأخلاق، وفقدان الإحساس بالمصلحة العامة، أو الشعور بالأمان حيال المستقبل، يسعي كل فرد مسؤول أسريا أو راغب في تكوين أسرة إلي تحصيل ما يسد رمقه وذويه بأي طريقة، وفي صورة مفرطة في الأنانية، ودون أي اهتمام بما يفرضه القانون من واجبات، وما يجرمه من تصرفات، ودون توقف أمام أي سلبيات تنجم عن الرشاوي والاختلاسات، والتربح من المناصب والمواقع الإدارية العامة، حتي لو كانت من الدرجات البيروقراطية الدنيا. ويتم هذا في حالة من التبجح واللامبالاة، في ظل الاقتناع العام بأن التعفف يعني الوقوع في فخ الهلاك، وقت أن يعجز الناس عن ملء بطونهم.

وحين يصل الفرد إلي المستوي الذي تتساوي عنده كل الاحتمالات، مـــع الشعور العام بوصول الفساد إلي النخاع، تتصاعد المخاطرة في شقها الـــرديء والإجرامي عند أعداد غفيرة، فيقدمون علي تحصيل الأرزاق عبر وسائل قذرة، بأعصاب باردة، وضمائر ميتة، ويسعون إلي انتزاع أي موقع في الزحام، بـــأي طريقة، خوفا من أن تدهسهم أقدام الصاعدين سريعا إلي قمة المجتمـــع، ممـــن يتحكمون في الجزء الأكبر من حركة السوق، ويرسمون معالم الاقتصاد الوطني فوق تلال هاوية.

وهذا السلوك لا يقتصر علي المنخرطين في صفوف الجهاز البيروقراطي المصري المتورم، بل يمتد ليطوق حتي أصحاب المهن الحرة، بمختلف ألوانها، والأعمال الهامشية والموسمية، في ظل حركة عشوائية غيـــر صـــحية وغيـــر صحيحة لإحداث أي قدر من التوازن أو الترميم الطبقي، حتي لو كان طفيفا.

وهنا يصطف أفراد المجتمع، كل حسب موقعه بالـــسلم البيروقراطـــي أو نوع المهنة التي يحترفها، في طابور طويل، ليضع كل فرد يده في جيـــب مـــن يقف أمامه، ويترك جيبه لمن يليه، في استمراء للسرقة الجماعية، ببلد معروف تاريخيا عن أهله طيبة القلب، والتساهل مع من يسرقهم. فالمصريون اعتـــادوا طيلة القرون التي خلت علي النهب المنظم، وعايشوا احتلالا وراء احتلال غرف من خير مصر ما عن له، الأمر الذي لخصه المتنبي في بيت بليغ من الـــشعر يقول:" نامت نواطير مصر عن ثعالبها .. وقد بشمن وما تفني العناقيد".

بالطبع هناك استثناءات. لكن المبتعدين عن التردي في الـــسرقة العامـــة، لتعفف أو بعض ضمير ووطنية في ظل خوف من الله سبحانه وتعالي أو تهيب للقانون، قد يتقلصون بمرور الأيام، مع استمرار فشل الـــسياسات الاقتـــصادية، وارتخاء الدولة، وتآكل قدراتها علي سد احتياجات الـــشعب، وانكـــسار مكانـــة القانون بعدم تنفيذ الأحكام والنفاذ من الثغرات التي تعيبه، وتقديم الأمن علي ما عداه، والارتكان إلي استمرار النظام الحاكم بأي ثمن، واعتبار هذا غاية عظمي،

مهما رتب من تبعات مؤلمة، ومهما ألقي من حمولات ثقيلة علي كاهل المجتمع، في مصادرة علي الغد لحساب اليوم. وقد وصل الحال إلي أن الـــبعض طالـــب بتقنين الرشوة، ما دامت قد فرضت نفسها بهذا الزخم، وتلك القوة، علي المجتمع بجميع شرائحه. لكن هذا المطلب الهزلي المعوج، المنطوي عل يأس جارف من إصلاح الحال، لن يجد صدي طيبا،

إلا أنه يفتح الباب علي مصراعيه أمام تساؤلات لا تنتهي عـــن الهـــوة الواسعة بين النصوص القانونية والدينية والواقع الذي ينحيها ليفرض شـــرائعه الخاصة، المشبعة بالفساد، والقادرة علي الإفساد. وما يزيد الطين بلـــة غيـــاب القدوة في حياتنا العامة، فالصورة الذهنية عن قادة العمـــل الـــسياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي سلبية، إذ يري العامة أن الجميع فاسدون، إلا من ثبت بحقه عكس ذلك، وأن المطالبة بطهارة اليد والحرص علي المـــصلحة العامة، لا تعدو أن تكون نداء من «اللصوص الكبار» إلي أتباعهم أو مقلديهم من «اللصوص الصغار".

# الشعب في خدمة الشرطة!!!

بات الذهاب إلى أقسام شرطة شيئا ثقيلا على نفوس المصريين، فما إن تطالع عيونهم اللافتة المثيرة للسخرية والضحك والعجب التي تقول "الشرطة والشعب في خدمة القانون" حتى يصابوا بحال من الاشمئزاز، تزداد وطأتها مع كل خطوة يخطونها على بلاط مدجج بالخفر والعسكر والعسس وضباط أغلبهم لا يعنيهم أن يجبروا مكسورا، وينصفوا مظلوما، ويغيثوا ملهوفا، بقدر ما تشغلهم كيفية إظهار مهاراتهم المتراوحة بين صناعة النكد والاكتئاب وبين التعذيب الجسدي والنفسي المفرط، والتي هي جزء من كينونتهم و"باشاويتهم" المزعومة.

وما كان لهذا الوضع أن ينشأ ويستمر لولا اعتماد النظام على جهاز الشرطة اعتمادا أساسيا في حفظ استمراره، بما حول البلاد إلى "دولة بوليسية" فانتهز الأخير هذه الفرصة السانحة ليتوحش في مواجهة مواطنين بسطاء، وليتحول من خادم للناس إلى مخدوم من المجتمع كله، في ظل تغليب واضح للأمن السياسي المرتبط بحماية الكرسي ومن وما حوله على الأمن الاجتماعي المتعلق بتحقيق ما ورد في المادة (184) من الدستور التي تنص على أن "الشرطة هيئة مدنية نظامية، رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية. وتؤدى الشرطة واجبها في خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام والآمن العام والآداب وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون".

فكثير مما رتبته هذه المادة الدستورية على الشرطة من واجبات حيال الشعب تم الجور عليه بالتدريج، ابتداء من الشعار الذي تحول من "الشرطة في خدمة الشعب" إلى "الشرطة والشعب في خدمة الوطن" إلى "الشرطة والشعب في خدمة القانون" ليصبح، بحكم الأمر الواقع، على أبواب "الشعب في خدمة

الشرطة"، وانتهاء بتحول وظيفة جهاز الشرطة من كفل الطمأنينة والأمن للمواطنين إلى ترويعهم وابتزازهم، وإهمال شؤونهم لحساب مصالح السلطة بمختلف أشكالها ودرجاتها.

وبعد أن كان اختصاص الشرطة المصرية ينصب على الجريمة الجنائية في القرن التاسع عشر، امتدت وظيفتها إلى الجرائم السياسية التي ظهرت وتكاثفت بمطلع القرن العشرين مع انتشار المذاهب السياسية والأفكار الاجتماعية المفضية إلى ممارسة العنف، لتتغلب الثانية على الأولى مع بداية القرن الحادي والعشرين، ثم تختزل في حماية "النظام" بمعناه الضيق، وليس "الدولة" بمعناها الواسع الذي يُدخل في حيز الفاعلية والاهتمام كل التيارات السياسية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات والأفراد جنبا إلى جنب مع السلطة بمختلف أجهزتها.

والشرطة في مصر تتصرف على اعتبار أن "النظام" و"الدولة" شيء واحد، الأمر الذي يظهر بجلاء في أداء إدارة "مباحث أمن الدولة" التي تعطي جل جهدها لحماية النظام، وتمزج بينه وبين الدولة إلى حد تام، بل تفضله عليها في كثير من الأحيان، فتتصرف ضد المنافسين السياسيين للنظام الحاكم بقسوة شديدة وصرامة قوية، حتى لو كان هذا يضر ضررا بالغا بالتطور الديمقراطي في البلاد، وتغض الطرف عن فساد العديد من كبار موظفي الجهاز البيروقراطي لأنهم موالين للنظام.

ولأجل هذا زادت ميزانية وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة بمقدار ملحوظ، وصل إلى نحو سبعة مليارات جنيه في بعض التقديرات ويربو على ذلك بكثير في تقديرات أخرى، خلافا لاستفادة الأمن من جهود مئات الآلاف من جنود الأمن المركزي الذين يؤدون خدمتهم العسكرية الإجبارية في صفوف الشرطة. وزاد عدد أفراد الشرطة من 150 ألف عام 1974 إلى ما يربو على المليون وربع هذا العام، الأمر الذي قفزت معه نسبة العاملين بجهاز الشرطة

إلى العاملين بأجهزة الدولة عامة من 9% إلى نحو 22%، بعد تعيين جيش جرار من المخبرين والخفر في شتى أنحاء البلاد، علاوة على عدد لا ينتهي من المتعاونين مع الأمن في مختلف المواقع المهنية والحرفية والمؤسسات والأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية، يحصلون مقابل تعاونهم هذا على منافع شتى، في مطلعها الترقي في الوظائف، الأمر الذي أثر تأثيرا سلبيا على كفاءة الدولة.

ومع هذا الوضع المقلوب أصبح الإنفاق على الأمن يشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني، في حين أصبح الأمن نفسه عبئا على المجتمع، خاصة بعد أن امتد الفساد إلى جهاز الشرطة بمختلف إداراته، شأنه شأن بقية أجهزة الدولة. وتوزع فساد الشرطة على اتجاهات عدة، بدءا من تصرف رجالها على غير ما يقضي القانون خاصة في القضايا السياسية، وانتهاء بتجاوزات تزكم الأنوف. وهذا الفساد المترافق مع تواطؤ السلطة مع الشرطة، جعل الأخيرة عبئا على المجتمع كله، الذي تحول إما إلى ممول لها بطريقة مشروعة عبر دفع الضرائب، أو بطريقة غير مشروعة من خلال أبواب الفساد المفتوحة على مصاريعها، أو إلى مرتع يمارس فيه الضباط سلوكيات نابعة من إحساسهم الوهمي بالتفرد، والاستعلاء على الناس، بغير وجه حق. وفي الحالتين بات الشعب في خدمة الشرطة، وهذا من أعجب الأعاجيب في دولتنا البوليسية.

# رعايا لا مواطنين

يفيض المسؤولون والإعلاميون الموالون للسلطة في الحديث عن المواطنة، وكأنهم قد اكتشفوا ما لم يكن معروفا، أو اخترعوا ما كان عدما، ويتلاعبون جميعا بالألفاظ ويضفون على هذا "المصطلح" المألوف قولا وفعلا في بلاد الديمقراطيات العريقة والحديثة معا، معاني مغرضة لا تخرج عن الصراع ضد "الإخوان المسلمين" واستقطاب المسيحيين إلى جانب النظام أملا في وقف تآكل شرعيته وبحثا عن جمهور يعوضه خسارته للناس، الذين ملوا من الوعود الكاذبة، وضاقوا ذرعا بالفساد الذي يزكم الأنوف، وانقبضت صدورهم حزنا على بلدنا العزيز، الذي يتقهقر باستمرار في طابور الأمم.

لقد تطور مفهوم المواطنة على مدار القرنين المنصرمين، وبشكل متدرج، حتى وصل إلى المقولات والمضامين والتصورات التي يحتويها الآن. وقد بدأ النقاش حول هذه القضية مع كتاب "العقد الاجتماعي" لجان جاك روسو، الذي عرف المواطن بأنه فرد مستقل يمكنه الموافقة على الحكام، أو حرمانهم منها. وقد وجد المفهوم صداه في مبادئ الثورة الفرنسية، من خلال الإعلان الثوري لحقوق الإنسان والمواطن.

وبات مفهوم المواطنة يقوم في الوقت الراهن على عدة مبادئ في مقدمتها تساوي الناس في الحقوق والواجبات بغض النظر عن العرق أو الدين أو اللهجة أو النوع أو الوضع الطبقي. وتبدأ هذه العملية بتساوي الناس أمام القانون، في "مواطنية مدنية" يحميها القضاء، بما يعطي الفرد حصانة ضد الاعتقال التعسفي، ويعطيه الحق في حرية التعبير عن الرأي، والحق في الملكية. وتأتي بعدها "مواطنية سياسية" التي قامت على أكتاف المؤسسات التمثيلية (البرلمانية)، التي

حصل الفرد من خلالها على حق الانتخاب والترشـــح. ثـــم تـــأتي "المواطنيـــة الاجتماعية" التي تقوم على توفير الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للفرد، بما يؤمن له حياة كريمة، تلبى فيها حاجته إلى الغذاء والإيواء والكساء والدواء والترفيـــه، ويجد الخدمات التي يحتاجها من تعليم وصحة ... الخ. ويقابل هذه الحقوق أداء الفرد ما عليه من واجبات، ومنها طاعة القوانين، ودفع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية أو العامة، أو الاشتراك في الدفاع عن الوطن.

وهناك أربع صور حديثة للمواطنة، الأولى هي الصورة "الجمعية" حيـــث تدل المواطنة ضمنا على المشاركة والخدمة الاجتماعية من أجل المنفعة العامة، مستندة إلى المرتكزات الأساسية للجماعة ومنها الثقافة والقيم الأخلاقية. والثاني هي "الصيغة الجمهورية المدنية" وتنصب فيها المواطنة على المشاركة السياسية، إذ لا تشير المواطنة هنا إلى نظام أخلاقي أساسي، أو إلى تجمع أصلي، ولكنها تشير إلى فكرة مساهمة المواطنين في صنع القرار، وإضفاء القيمة على كل من الحياة العامة والجدل العام. والثالثة هي "الليبرالية الجديدة" أو المفهوم التحرري للمواطنة، والذي ينظر إليها بوصفها وضعا قانونيا، ينحسر فيه المجال السياسي إلى أقل حد ممكن، من أجل منح الفرد أكبر قدر ممكن من الحرية. وفـــي هـــذه الحال يصبح المواطنون مبدئيا مستهلكين عقلاء للبضائع العامة، وتبقى المصلحة الشخصية هي الدافع الرئيسي المحرك للمواطنين.

أما الرابعة فهي الصيغة "الليبرالية الاجتماعية للمواطنة" والتي صـــارت مسيطرة في معظم الديمقراطيات الغربية منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وتركز هذه الصيغة على حقوق الفرد مثل الحق فـــي إبـــداء الـــرأي، والتصويت، والضمان الاجتماعي، مقابل الالتزام بدفع الضرائب، وبالخدمة في الجيش، والالتزام بالتقدم إلى الوظائف، وقبولها في حال توافرها، بدلا من العيش عالة على معونة الدولة. وطبقا لهذه الصيغة تكون المواطنة شاملة وقائمة علـــى

المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، في المجال العام، وحصول الفرد على أكبر قدر من التحرر لممارسة حقوقه، وتطوير شخصيته. ومن هنا يسعى الأفراد إلى وضع حد لتدخل الدولة في حياتهم.

ومن أسف فإن هذه التصورات لا تظهر في حديث المسؤولين ولا تناول الإعلاميين لمسألة المواطنة، فالطرفان لا يقدمان كل ما هو مطلوب منهما في سبيل تعزيز مبادئ المواطنة وشروطها، فالإعلام في أغلب الأحيان منحاز لرؤى السلطة ومواقفها وتبريراتها للسلوكيات التي تنال من حقوق المواطنين، وذلك في ظل غياب واضح لسياسة إعلامية متحررة من القيود السياسية والبيروقراطية، تراعي التحولات التي يشهدها الناس محلياً وإقليمياً ودولياً، وتوفر حرية للتعبير وتدفقا للمعلومات وانسيابا للأفكار بعد زوال الكثير من العقبات والصعاب، وتطويع معطيات العلم لخدمة الإعلام الحر، وعندها سيعرف المصريون حقا أن التعديلات الدستورية الجديدة ستخصم من حقوق "المواطنة" الكثير، وأنهم لا يزالوا رعايا لا مواطنين.

# خصخصة لا تؤدي إلى انفتاح سياسي

يقابل البعض خطوات "التحرر الاقتصادي" في مصر بتفاؤل شديد، علـــي أن هذا النهج من شأنه أن يعبد الطريق أمام الديمقراطية. ويقوم هــذا التــصور علي أن الاقتصاد المخطط يضع جميع الموارد تحت تصرف الحكومات، وبذلك يشكل دعوة مفتوحة لها بأن تكون مطلقة اليد في استخدام جميع هــذه المــوارد لتقوية سلطتها، أو تسلطها علي وجه الدقة، وضمان اســتمرار هــذه الــسلطة، والمصادرة علي قيام تعددية سياسية حقيقية.

ومصدر هذا الخداع أن النظام المصري يحرص علي إضفاء مسحة مــن الديمقراطية علي ممارساته لأنه يدرك أن "القمع الدائم" لــن يــأتي إلا بنتــائج عكسية، ولذا يحتاج إلي ما يخفف به من غلواء الانتقادات التي توجههــا إليــه الدول الديمقراطية، وإلي ما يقنع به رأس المال الهارب كي يعود إلي وطنــه أو يجلب به الاستثمار الأجنبي، ويستقطب بعض أعضاء النخب الداخلية، من خلال نحت أدوار مزعومة لهم برئاسة أحزاب سياسية أو مؤسسات أو حتي الاكتفــاء بغض الطرف عن آرائهم وانتقاداتهم طالما أنها لا تتعدي الخط الأحمر الشفاهي الذي رسمته الحكومات.

ونظام حكم من هذا القبيل بوسعه أن يجمع بــين التحــرر الاقتــصادي والتسلط السياسي، فالعصبيات الحديثة أو «الزبائنية» تقف حائلا دون أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلي تطور ديمقراطي. وهنــاك ثلاثــة أنــواع مــن هــذه العصبيات، الأولي هي الشبكة التي تتشكل حول شخص بيده سلطات ما، والتي تتقطع خيوطها حين تنقضي سلطته، ونجد مثالا لها بمجموعة المنتفعــين التــي تلتصق بأصحاب المناصب، والثانية تتمثل في العصبيات التقليدية التي لها وجود سابق علي الدولة، مثل القبائل والعشائر والعائلات والأسر الممتدة .. إلخ، والتي من الممكن أن تلعب أدوارا سياسية أو حتي تدير دفة الحكــم، حــسب الــنمط

الخلدوني في العصبية، أما الثالثة فهي المجموعات المتضامنة الحديثة، التي ليس لها وجود سابق علي الدولة، والتي توجدها المنافع والحماية المتبادلة للمحسوبيات وزواج الأقارب والشلل الحاكمة، التي تدير الدولة لمصلحتها وحدها، بطريقة تشبه النموذج المملوكي أو تحاكيه.

وبالطبع فإن «العصبيات الحديثة» تختلف عن التحالفات الاجتماعية التي تتبع منطق المساومة، وتنشأ إثر ترابط المصالح أو توافق الأيديولوجيات والميول السياسية، والتي تعد إحدي سمات الديمقراطية. وهذه التحالفات تعني اتفاق مجموعة من الأفراد علي مواصلة السعي إلي تحقيق أهداف مشتركة، واستخدام المصادر المتاحة لديهم من أجل بلوغ هذه الأهداف، ووجود ترابط بينهم خلال الإجراءات الرامية إلي تنفيذ ما يحقق تلك الأهداف، ثم الاتفاق علي توزيع ما ينجم عن هذه الإجراءات من عوائد.

وتظهر مثل هذه التحالفات أثناء عملية تشكيل الحكومة، التي تكون مهمتها تنفيذ البرنامج الانتخابي للمرشحين الفائزين. ولهذا النوع من التحالفات عيوبه التي لا يمكن غض الطرف عنها، والتي تسعي الديمقراطيات الحديثة إلي التخلص من بعضها، لكن هذه العيوب أقل سوءا، بالنسبة للديمقراطية، من تلك التي تترتب علي ممارسات العصبيات الحديثة، التي تسد المنافذ أمام قيام نظام حكم ديمقراطي.

فهذه الأنواع من العصبيات تمنع ترجمة التحرر الاقتصادي إلي انفتاح سياسي لأنها تقضي علي مبدأ الفرص السياسية المتكافئة القائم علي انتشار واسع النطاق أو متعدد للثروة الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تستخدم أدوات الإكراه المادي والمعنوي علي نطاق واسع، في سبيل قهر الجماعات التي من الممكن أن تنافسها علي السلطة، أو حركة الجماهير المطالبة بالتغيير الديمقراطي.

كما أن القائمين علي التحرر الاقتصادي، في ظل هذه العصبيات، لا ينتجون تنمية، فهم «تخصيصيون غير تنمويين»، إذا صح التعبير، همهم

الأساسي هو جمع الثروات، وهذا يتطلب البحث عن المشروعات التي تحقق ربحا سريعا، وهنا تطل ملامح المجتمع الاستهلاكي برأسها. وقد يعتقد البعض أن البدء بمشروعات استهلاكية قد ينتهي بتنمية حال اتباع خط مستقيم في تعميق التصنيع.

لكن هؤلاء التخصيصيين لا يعمقون صناعة، إذ إنهم يتحولون قبل بلوغ هذه المرحلة الصناعية بكثير إلي مستوردين كبار للآلات والمعدات التي يدشنون بها مصانعهم، أو يصبحون وكلاء تجاريين لشركات كبري، تجعل منهم موزعين أكثر من كونهم منتجين حقيقيين. وعدم إنتاج التخصيصية للتنمية يعني تضاؤل فرص التحول الديمقراطي، من منطلق الدور الذي تلعبه التنمية في هذا الشأن، والذي سبق تناوله.

وهناك أكثر من نموذج يوضح الصور التي تتخذها هذه العصبيات الحديثة أو التحالفات الاجتماعية المشبوهة، أولها يتمثل في «تحالف البيروقراطية والرأسماليين الجدد». وفي ظل هذا الوضع تولد طبقة من المستثمرين الصناعيين أو التجار الكبار يمالئون السلطة مقابل أن تتولي حمايتهم وسن القوانين واتخاذ الإجراءات التي تحقق المنافع المتبادلة للطرفين. ويأخذ هذا التحالف علي عاتقه القيام بتحرر اقتصادي تدريجي لا يؤدي إلي هزة اجتماعية ولا يفقد الدولة أدواتها التقليدية في السيطرة علي الأوضاع.

ويمكن أن نطلق علي النموذج الثاني اسم «التسلط المركزي» إذ إننا في هذه الحالة نكون بصدد نظام حاكم يحتكر الثروة تماما، ويوزعها كيفما يشاء، بما يجلب له الخنوع التام من المواطنين، الذين يتحولون إلي مجرد رعايا، وإذا ما أقدم هذا النظام علي تحرر اقتصادي فإن ذلك يكون في دائرة ضيقة من المنتفعين الموالين للسلطة تماما أو من بين رجالها، بحيث يستفيد البعض ماليا من التحرر الاقتصادي، الذي يكون تدريجيا بالطبع، دون تخفيف قبضة الحكم، لأن خطوة من هذا القبيل قد تقلل حجم هذه الاستفادة أو تجهز عليها.

أما النموذج الثالث فيتمثل في تحالف الحزب الحاكم وبيروقراطية الدولة، للاستفادة من التحرر الاقتصادي. ويتركز النموذج الرابع في «وكلاء العولمة الاقتصادية»، ويكمن هذا النموذج في وجود وكلاء تجاريين محليين للشركات الدولية عابرة القوميات والشركات الأجنبية الأخري ووكلاء للاستيراد، يدافعون عن الانفتاح الاقتصادي، ويجذبون إليهم تباعا عناصر من النخبة السياسية بحيث تتحول هي الأخرى إلي الوكالة.

ويستخدم الجميع القانون والشرطة في حماية تحالفهم وعلاقاتهم، دون أن يقدموا علي فتح المجال أمام الديمقراطية. وإذا كان هناك تصور بأن فتح الأسواق وزيادة معدلات التمويل والنشاط المستمر لحركة التجارة سيفكك تسلطية الدولة، فإن «الوكلاء التجاريين» باستطاعتهم أن يفرغوا هذا التصور من مضمونه، ليحافظوا علي ليبرالية اقتصادية دون ليبرالية سياسية.

لقد تفرست طويلا وفكرت مليا في المعايير السبعة لجودة الديمقراطية، فلم أجد أيا منها يتحقق بدرجة كاملة أو حتى معقولة في الحالة المصرية، فلا هناك حكم سائد للقانون، ولا وسائل كافية للمشاركة السياسية والاجتماعية، ولا تتوافر القواعد اللازمة للمنافسة السياسية ومنها نزاهة الانتخابات وحريتها، وحرية حركة المرشحين، ولا توجد درجة معقولة من المساءلة بشقيها الرأسي الذي يمارسه المواطنون حيال مؤسسات الحكم أو الأفقية التي تمارس على مستوى الدولة والمجتمع في علاقاتها التبادلية والتفاعلية. علاوة على ذلك تعاني مصر من تدني درجة الحرية بأنماطها الثلاثة التي تقوم على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما لا يتوافر فيها المستوى المطمئن للمساواة بين المواطنين، ولا قدرا من الاستجابة لمطالبهم في السياسات العامة التي تنفذها الحكومة.

# دستور إلى الأسوأ

حين أعلن رئيس الجمهورية في فبراير من عام ٢٠٠٥ تعديل المادة ٧٦ من الدستور، قال عقلاء مصر وحكماؤها بملء أفواههم: «خطوة إيجابية مفاجئة لكن ناقصة»، واستبشر الجميع خيرا بإنهاء طريقة الاستفتاء علي شخص واحد، الذي عرفته مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، وبوضع حد لطريقة فرض الحــاكم من أعلي من دون أن يكون للناس أي حق في اختياره أو الرضا بــه، والــذي عاشته بلادنا طيلة عمرها المديد.

وغضت الأغلبية أبصارها عن تذكير النظام الحاكم بالسياق العام الــذي نزع وقتها عن قرار الرئيس صفة المفاجأة، إذ لم يكن مــن الرشــد أن يــذهب النظام وقتها في معاندة الضغوط الخارجية والداخلية المطالبة بإصلاح سياســي ملموس، إلي أبعد من هذا، وإلا اتسعت الهوة بين الناس والحكومة في مــصر، وبين الأولي والإدارة الأمريكية «الصديقة» التي وجدت نفسها تواجه انتقــادات لاذعة من قبل معارضيها من الديمقراطيين بأنها تضع يدها في أيــدي أنظمــة «مستبدة» في الشرق الأوسط، في وقت ترفع فيه شعار تعزيز الديمقراطية فــي المنطقة، كأحد إفرازات حدث ١١ سبتمبر، الذي جعل الأمريكيين يربطون بين الاستبداد السياسي والتطرف الديني و«الإرهاب».

وأسهب المعارضون والمحايدون علي حد سواء في تأكيد إيجابية قــرار الرئيس، وكونه يشكل علامة فارقة في التطور السياسي للبلاد، لكنهم، وهم فــي نشوة الفرح المشوب بالحذر، اشترطوا ألا يتم تفريغ هذه الخطوة من مضمونها، عبر حزمة من القيود القانونية، خاصة أن قرار مبارك، المذكور سلفا، تــضمن مؤشرات علي ذلك من قبيل المطالبة بـــ «كفالة الوسائل اللازمة لضمان جدية الترشيح للرئاسة» أو «وضع ضوابط» لترشيح الأحزاب السياسية أحد قياداتها،

أو إرجاع إجراء الاقتراع علي منصب الرئيس في يــوم واحــد إلـــي ضـــمان «الاستقرار».

فكلمات ثلاث مثل «جدية» و«ضوابط» و«استقرار» طالما مثلت لافتــات عريضة لقرارات وسلوكيات معوقة للديمقراطية، شهدتها مــصر فـــي العقــود الأخيرة، بدءا من رفع شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» خلال فترة حكم جمال عبد الناصر وصولا إلي وصف أحد الكتاب المقربين مـــن الــسلطة للمطالبين بإصلاح سياسي جذري بأنهم «ليسوا منا ولسنا منهم»، وذلــك قبــل يومين فقط من قرار مبارك بفتح الباب أمام غيره للترشح للرئاسة.

ولا أحد يدعي أن هناك نظاما سياسيا أو طريقة انتخابية تخلو من ضوابط أو لا تختبر جدية من يخوضون المعارك الانتخابية، حتي لو كانت علي منصب محلي في قرية عــزلاء منــسية، ولــيس بإمكـــان أي شـــخص أن ينكـــر أن «الاستقرار» و«التماسك» أو «التكامل الــوطني» قــيم سياســـية واجتماعيـــة ضرورية ومطلوبة، لكن العبرة أولا، بمن يضع الضوابط، بحيث لا ينتهي الأمر إلي تقييد كامل، وثانيا بمن يحكم علي جدية مرشح من عدمه، بحيــث يوصـــد الباب أمام منتمين إلي تيار سياسي بعينه فلا يتمكنون مـــن خـــوض انتخابـــات الرئاسة، وثالثا بمن يحدد سقف الاستقرار والتماسك، بحيث لا يتردى إلي جمود وموت سياسي كامل.

والخبرة المستقاة من أداء المؤسسات التشريعية في مصر جعل التخــوف من تفريغ القرار الجديد للرئيس بتعديل تعديل المادة ٧٦ مـــن الدســـتور، مـــن مضمونه مبررة، وهي خبرة باتت تشكل ظاهرة سلبية ومريرة وصلت إلي حـــد وصف البرلمانيين بأنهم «ترزية القوانين»، وزاد من هذه المخاوف أن تركيبـــة مجلس الشعب وقت إطلاق هذا التعديل أظهرت بجلاء أن الأغلبيـــة الكاســـحة تنتمي إلي الحزب الوطني الحاكم، الذي يرأسه مبـــارك، وأن هـــؤلاء النـــواب جاهزون لتنفيذ ما يطلب منهم، ويزيد الطين بلة أن تعديل المادة المذكورة جعل

من موافقة «المحليات» طريقا لعبور أي مرشح للرئاسة، والمجـــالس المحليـــة أيضا، يتمتع فيها الحزب الحاكم بأغلبيـــة تـــصل إلـــي ٩٧%، أراد أن يحـــرم الآخرين من قضم أي جزء من هذه النسبة الكاسحة، فقام بتأجيـــل الانتخابـــات المحلية سنتين.

وما برر هذه المخاوف أن خطوة إطلاق انتخابـــات رئاســـية، لـــم تكـــن طوعية، ولا تبدو من قبيل التبرع المجاني أو الاقتناع بأن التغيير السياسي يجب أن يتم من القمة، فالرئيس مبارك قبل قرار الأول بأسبوعين فقط وصف المطالبة بتعديل الدستور بأنها «دعوة باطلة»، وبعد ذلك بأيام قليلة تم الإعلان عـــن أن الحزب الحاكم وأحزاب المعارض اتفقت علي تأجيل مسألة التعديل هذه إلي مـــا بعد الاستفتاء الرئاسي، الذي كان من المقرر أن يتم في شهر أكتوبر من عـــام 2005، وتم استبداله بالانتخابات، وواكب هذا حملة مرتبـــة ضـــد المطـــالبين بالتعديل الفوري للدستور، مع تتابع «مبايعة» مبارك لفترة رئاسية خامسة، علي أيدي جماهير المحافظات التي زارها الرئيس نهاية عام ٢٠٠٤ ومطلع ٢٠٠٥ في إطار حملته الدعائية استعدادا للاستفتاء الذي بات في ذمة التاريخ.

ورغم كل هذا لم يحقق تعديل المادة 76 كل ما كانت تصبو إليه السلطة، فوقت التطبيق اكتشفت أن التعديل يحتاج إلى ضوابط أخرى على مقاس سيناريو التوريث على الأرجح، فعدلت هذه المادة مرة أخرى، ضمن التعديلات الموسعة التي طالت 34 مادة من الدستور.

❋ ❋ ❋

ومن تابع بدقة السجال المصري حول التعديلات الدستورية قـــد اكتـــشف عدة أمور لا تخفي علي عين بصيرة وعقل فهيم، أولها عدم إعطاء الدستور ما يستحقه من أهمية مركزية في حياة الأمة، والتعامل معه وكأنه مجرد حزمة من القوانين تريد الحكومة أن تغيرها وليس العمـــود الفقـــري للجماعـــة الوطنيـــة

المصرية، التي لا يحق لأي نظام حكم أن ينفرد بتغييره أو تعديله، ويحول الشعب صاحب القرار والمصلحة الأساسية في تطبيق الدستور وإعلاء شأنه إلي متفرج أو تابع أمين أو جزء من الإجراء الشكلي الرامي إلي إقرار هذه التعديلات.

والأمر الثاني هو غياب أي حوار حقيقي وجدي بين الحكومة والمعارضة حول هذه التعديلات، وكل ما فعلته السلطة، من باب فض العتاب، هو إشراك المعارضة والقوي المستقلة في الكلام حول الدستور، وليس في صناعته، فالجميع فوجئوا بقرار رئيس الجمهورية بتعديل ٣٤ مادة، ولم يدع أحد منهم إلي تحديد المواد المراد تعديلها، ولم يستمع أحد إلي رأي فريق من المعارضة والمثقفين ونشطاء المجتمع المدني والحقوقيين بأن مصر تحتاج إلي دستور جديد، وليس مجرد ترقيع الدستور القديم.

أما الأمر الثالث فهو اتخاذ التعديلات طابعا أفقيا، يتمثل في كثرة عدد المواد المراد تغييرها، وليس طابعا رأسيا، يجعل من هذه التعديلات، خطوة فارقة أو تطورا كبيرا في الحياة السياسية المصرية، بدليل عدم الاقتراب من المادة ٧٧ التي تحدد فترة الرئاسة. بل إن بعض هذه التعديلات يشكل ارتدادا علي الإصلاح السياسي، وهو ما يتجسد في تعديل المادة ٨٨ بما يمس من سلطة القضاء في الإشراف الكامل والمستقل علي الانتخابات.

والأمر الرابع هو غلبة الجانب السياسي علي القانوني في حوار النخبة المصرية حول الدستور، ولو أن هناك مناخا طبيعيا وصحيا، ولو توافرت الثقة في نية السلطة من هذا الخطوة، لكان الحوار قد انصب علي التفاصيل ذات الطابع القانوني، بحيث نخرج بصياغات دقيقة محكمة تعبر عن توافق الجماعة المصرية حول الإطار العام للحياة السياسية في البلاد. لكن في ضوء الشكوك التي تربط هذه التعديلات بالتوريث من جهة، وبالالتفاف علي أزمة النظام الحاكم من جهة ثانية، يكتسي الحوار حول الدستور صبغة سياسية، ويبدو

الجميع مسلما في النهاية بأن هذه الجعجعة لن تؤدي إلي طحن يرتضيه الناس بل إلي ما يحقق مصالح السلطة فقط، وهو ما يجعل أفق التغيير السياسي في مصر مسدودا إلي حين.

ومن طالع التوجيهات الرئاسية المرفقة بالمواد الدستورية الأربع والثلاثين المطلوب تعديلها، فقد اكتشف للوهلة الأولي أن الهدف من هذه التعـديلات لـم يخرج عن أمرين الأول هو ترتيب السلطة في مصر، لتأخذ علي الأرجح طريق التوريث المقنن، والثاني هو إزاحة الإخوان المسلمين ليهبطوا من جماعة سياسية سلمية علي أبواب المشروعية القانونية والشرعية السياسية إلـي زمـرة علـي عتبات الإرهاب والجريمة المنظمة. أما ما ساقته السلطة من أن هذه التعـديلات رمت إلي تعزيز خطي الديمقراطية والإصلاح بتوسـيع صـلاحيات البرلمـان واختصاصات مجلس الوزراء فهو وهم سافر، ومغالطة جليـة، وادعـاءات لا تنطلي علي أحد.

فالقراءة المتمعنة للتوجيهات الرئاسية التي سبقت التعديل أظهـرت منـذ البداية أن ما سيمنح للبرلمان هو صلاحيات شكلية، لا تساوي جميعهـا جـزءا ضئيلا مما سيحرم منه، وأقصد هنا إعطاء رئيس الدولة سـلطة حـل مجلـس الشعب من دون استفتاء عام، كما أن القيود التي ستوضع علي الانتخابات مـن منع القضاة من الإشراف عليها وربما حرمان المستقلين من خوضها ستؤدي إلي أن يكون الجسم الرئيسي للبرلمان القادم من الحزب الوطني مـع تمثيـل غيـر مشرف لأحزاب المعارضة التي أجهدها وأجهضها التمويت المنظم طيلة ربـع قرن. فهذه الإجراءات ستجعله برلمانا ملحقا بالسلطة التنفيذية بحكـم الواقـع، خاصة مع الخلط الواضح في الحياة السياسية المصرية بين الدولة والنظام مـن ناحية، وبين الحزب والحكومة من ناحية ثانية. وهذه التعديلات لن تحول مصر إلي جمهورية برلمانية بتوسيع اختصاصات رئيس الوزراء، إذ ظـل الأخيـر بمقتضاها غير مستقل في اختيار فريقه الوزاري، بل يشاركه رئيس الجمهورية،

أو في الحقيقة، سيستمر الرئيس هو من يختار الوزراء، ويتحكم في المفاصل والمحطات الأساسية في السياسات العامة، ويرسم لرئيس الوزراء نفسه خطاه، ليستمر مجرد موظف مطيع، وليس صانع سياسة، وصاحب رؤية شاملة.

وتتحدث التعديلات عن المواطنة وكأنها شيء جديد على الدستور المصري، فالمصريون لا تنقصهم النصوص العامر بها دستور ١٩٧١ والتي ترسم معالم جلية لحقوقهم وواجباتهم، لكنهم في حاجة ماسة إلي التطبيق، وسد الهوة الشاسعة بين مواد الدستور ومجريات الواقع.

لكن الجديد هذه المرة هو طلاء "المواطنة" بصبغة سياسية مقصودة لذاتها، في إطار تعبئة السلطة لمسيحيي مصر ضد "الإخوان"، مع تفريغ المواطنة شكلا وموضوعا من مضمونها في التعديلات التي ستنال من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمصريين، وفي مقدمتها تقييد المشاركة السياسية وتقنين العوز الاجتماعي، ووضع مسوغ قانوني للاحتكار والاستغلال، علاوة علي استبدال "قانون الطوارئ" بقانون الإرهاب، الذي يهدد الحريات الشخصية والعامة تهديدا جارحا ومباشرا، ويبدو في نظر المدققين أسوأ من قانون الطوارئ، فهذا أحيل في الذاكرة الجمعية للأمة بوصفه قانونا أسيئ السمعة، وبدا للجميع في الداخل والخارج استثناء بغيضا، أما قانون الإرهاب، فيمكن تسويقه عالميا بسهولة ويسر، ويمكن باسمه ارتكاب الدولة جرائم لا حصر لها في حق مواطنيها بدعوي أنهم إرهابيون.

وللأسف فإن من بيدهم مقاليد الأمر يتوهمون أن هذه التعديلات ستضمن لهم استمرارا آمنا في السلطة، فتحجيم الإخوان لا يكون بسن التشريعات والإفراط في التدابير الأمنية والحملات الإعلامية، بل بإطلاق حرية تشكيل الأحزاب المدنية وتمكينها من العمل وسط الجماهير بحرية كاملة، فيعود الناس إلي "التحزب" في السياسة بدلا من بحثهم عنها في الأيديولوجيات التي تلوي

عنق الدين ومقاصده السامية الجليلة،وبذا تعود جماعة الإخـوان إلـي حجمهـا الطبيعي.

كما أن ترتيب السلطة لا يكون بمواد دستورية تفرض قسرا علي الناس، بل يجب أن يتأسس علي الإنجاز والتراضي والتوافق العام من خلال الإجراءات الديمقراطية المتعارف عليها، فبوسع النظام أن يأتي بمن يشاء علي رأس الحكم لكن لن يكون بمقدوره أن يخلق الرضاء عنوة في قلوب الناس ونفوسـهم عـن "الوريث" أو غيره، وهنا بيت القصيد.

***

ولو كانت السلطة جادة في الإصلاح الدستوري، فكان ينبغـي عليهـا أن ترفق هذه التعديلات بحزمة من الإجراءات الموازية، تضفي علي مسألة تعديل الدستور معني ومصداقية، وتجعل منها لبنة قوية في البناء الديمقراطي المصري المنشود، وأول هذه الإجراءات هو تعديل المادة ٧٧، بحيث يتم تحديـد الفتـرة الواحدة للرئاسة بأربع سنوات، أو خمس، علي ألا تزيد فرصة بقاء أي شخص في الرئاسة علي مدتين، غير قابلتين للتجديد، المتتابع أو المتقطع، مهما كانـت الظروف.

وثاني الإجراءات هو تحديد حقيقي لصلاحيات رئيس الجمهورية، بحيـث لا تظل علي حالها الراهن، والذي يبلغ من الاتساع والإطلاقيـة حـدا، يزكـي النزعة الاستبدادية لمؤسسة الرئاسة، ويجعل من الرئيس، بدايـة لكـل شـيء ومنتهاه، في كل الأوقات وجميع المواقف، وفي مختلف القضايا، مهمـا صـغر شأنها، وعلي التوازي يتم إعطاء صلاحيات أوسع لرئيس الوزراء، بدرجة أعلي مما هي عليه الآن، ومنح «اللامركزية» فرصـة قويـة للتعـزز والاسـتمرار واكتساب الثقة والقدرة علي تسيير دفة الأمور.

أما الإجراء الثالث فهو إلغاء أي قانون استثنائي، أورث المصريين خوفا حتي من شرطي المرور، وقيد حركتهم في المكان والزمان، وجعلهم جميعا متهمين في نظر السلطة، إلا من ارتضي خنوعا وطاعة عمياء وابتعادا تاما عن ممارسة حقه في التعبير والتغيير. وفيما يخص الانتخابات الرئاسية فإن وجود قانون الطوارئ، ومن بعده قانون الإرهاب، يقلل من مصداقية العملية الانتخابية، ويمس نزاهتها، وهي مسألة دلت عليها التجارب الانتخابية المصرية جميعها، سواء التشريعية أو المحلية أو حتي الاستفتاء الرئاسي.

والإجراء الرابع هو توفير الفرص المتكافئة، كما وكيفا، للمرشحين لمنصب الرئيس في الانتخابات القادمة، للاتصال بالجماهير وشرح برامجهم الانتخابية، بحيث يصبح من حق الجميع استخدام المنافذ الإعلامية التي تصنف علي أنها ملك عام، لكنها في الحقيقة تسخر إمكاناتها لخدمة الحزب الوطني الحاكم، مثل الإذاعة والتليفزيون والصحف «القومية» التي تحولت إلي صحف لهذا الحزب، ومن دون هذا الإجراء لن تكون الانتخابات عادلة ونزيهة من المنشأ، وبالتالي لن تكون النتائج المترتبة عليها تعكس الاختيار الحقيقي للشعب المصري.

والإجراء الخامس هو إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وإقرار مبدأ تداول السلطة، بحيث يصبح من حق من يحوز الأغلبية في الانتخابات التشريعية أن يشكل الحكومة، مع منع انضمام أي من المستقلين الفائزين في الانتخابات إلي أي من الأحزاب، علي غرار ما حدث في الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2005 التي حصل فيها المستقلون علي الأغلبية، فسارع الحزب الحاكم، مستخدما العصا تارة والجزرة تارة أخري، وضمهم إلي صفوفه، فأصبح يمتلك الأغلبية البرلمانية.

أما الإجراء السادس فهو توفير هيئة مستقلة عادلة ونزيهة، يختارها جميع المرشحين للرئاسة، وليس شخص واحد، أو جهة واحدة، للإشراف علي سير

العملية الانتخابية، بدءا من تنقية الكشوف والجداول الانتخابية المثقلة بالعيوب والبيانات غير الدقيقة، وانتهاء بعملية فرز الأصوات وإعلانها، مرورا بتنظيم العمل أمام اللجان الانتخابية وداخلها، مع عدم الممانعة في اشتراك جهات خارجية، مستقلة أو رسمية، لمراقبة سير العملية الانتخابية، وهي مسألة لم تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أي ضرر أو عيب في الأخذ بها خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ولم تقل أمريكا، وهي الدولة الأقوي في عالمنا المعاصر، أن مثل هذا الإجراء ينتقص من سيادتها أو يشكك في حيدة قضائها، كما تتذرع الحكومة المصرية، التي بدورها لم تجد عيبا في المشاركة في مراقبة الانتخابات الرئاسية الفلسطينية الأخيرة، وفي إرسال وفد لمراقبة انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي جرت في وقت سابق من هذا الشهر.

أما الإجراء السابع فهو تصحيح السياق السياسي العام من خلال البدء في إجراءات عملية وصارمة ومتصاعدة للقضاء علي الفساد، الذي طغي وتجبر، وبات بإمكانه أن يبتلع في ثانية ما تحصده الجماعة الوطنية في سنين، مع فتح الباب أمام الشباب، الذي يمتلك طاقة الإنتاج، ليسهم في صناعة القرار واتخاذه، بعد عقود من التمويت المنظم لكفاءات مصر الحقيقية، القادرة علي استيعاب متطلبات العصر، والأكثر قدرة علي التخيل والإبداع، ويجب كذلك المحافظة علي النظام الجمهوري الذي اكتسبته بثورة يوليو، من خلال إغلاق الباب أمام سيناريو "توريث" الحكم، من جهة، وتعزيز «مدنية» الحكم، بعد عقود من سيطرة العسكر.

فمن دون هذه الإجراءات، تضاف مسألة تعديل الدستور إلي «الديكورات» والطلاءات المزيفة، التي تحاول أن توهم الناس بأن العجلة تدور، وأن الأمور تمضي إلي الأمام، وأن الغد أفضل من اليوم، دون أن يكون هذا أمرا حقيقيا علي الإطلاق.

# تعليم يخاصم الإبداع

"أخبرني سأنسى.. أرني فقد أتذكر .. أشركني سأعي وأفهم"...

هذا مثل صيني ينطوي على حكمة عميقة لا يستلهمها إلا كل ذي عقل فهيم وبصيرة نيرة. وهي في حد ذاتها تصلح شعارا أو لافتة عريضة لنظام تعليمي ناجح، لأنها ترفض التلقين الذي يخاطب أردأ الملكات العقلية وهي "الذاكرة"، ويقوم في أصله على تدفق المعلومات من فم المعلم إلى آذان التلاميذ، فلا تستقر في أذهانهم إلا ساعات أو أيام، ويتبخر أغلبها مع مرور الزمن، فتسقط بالتقادم، أو فور انتهاء الامتحانات. وتفضل هذه الحكمة المزاوجة بين السمعي والبصري في التعليم، لأنه أكثر قدرة على البقاء في الذاكرة والأفهام، لمخاطبته حاستين مترابطتين، لكنها تحبذ الحد الأقصى من نظام التعليم الذي يقوم على الحوار بين المعلم والتلميذ، فيشرك الأول الثاني في العملية التعليمية، ويتيح له فرصة إخراج كل ما لديه من طاقة عقلية، وقدرة على المناقشة العلمية والنقد، وصولا إلى الإضافة والإبداع.

ومن أسف فإن نظامنا التعليمي ينتمي إلى الطريقة الأولى، التي تعتمد على الحفظ والتلقين، وتوصد الباب أمام الإبتكار وإنتاج الجديد والملائم، الأمر الذي حول مدارسنا إلى ما يشبه "الكتاتيب" وحول جامعاتنا إلى مدارس أولية، فضعف مستوى الخريجين، وتضاءلت قدرتهم على أن يحوزوا منهج تفكير مناسب في حل مشكلاتهم الحياتية، علاوة على عدم ملائمة الأغلبية منهم لسوق العمل، لأن الجهات التعليمية التي مروا بها، ثم لفظتهم إلى الشارع، لم تعن بالتدريب، قدر عنايتها بالتدجين، وتعمدها سلب التلميذ في البداية والطالب في النهاية أي قدرة على التفكير المستقل، وأي منطق لبناء موقف من المجتمع والعالم، بل والكون الفسيح.

وأضر هذا الوضع ضررا بالغا بالبحث العلمي، فبات يدور في أغلبه حول "جمع المتفرق" أو "اختصار المسهب" و"تطويل المختصر"، ولم يرق إلى المستوى المناسب في تأدية وظائف البحث الأخرى ومنها "تجلية الغامض" و"استكمال الناقص"، ولا تلوح في الأفق أي بوادر على أنه سيصل عند أغلبية باحثينا إلى المرتبة الأسمى في البحث والتدقيق وهي "نقد السائد" و"ابتكار الجديد"، وهما مرحلتان مهمتان ليس بالنسبة للعلم ومناهجه فحسب، بل أيضا بالنسبة للحياة العملية، بمختلف اتجاهاتها ومناحيها.

فالمؤسسات التي تنتج كل شيء، ابتداء من الكلمة إلى الكتاب، ومن الإبرة إلى الصاروخ، في حاجة ماسة إلى طاقة بشرية فاعلة، تصبح قيمة مضافة إلى عناصر الإنتاج، أو تشكل رأسمالا بشريا حقيقيا. ولن يتأتى هذا إلا بتعليم ناجع، وتدريب جاد ومستمر. ومن دون ذلك لن يكون هناك تقدم، ولا نهضة. وقد طبقت الأمم القوية هذه الحكمة، فرأت في التعليم عمودا رئيسيا من أعمدة تواجدها واستمرارها. وتستعيد الذاكرة في هذا المقام واقعة نرددها دوما للزعيم الفرنسي الكبير شارل ديجول حول أهمية التعليم، فهو عندما دخل إلى فرنسا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها سأل صديقه الأديب الكبير أندريه مالرو، وهما يشهدان انهيار كل مرافق فرنسا ومؤسساتها وبنيتها التحتية: كيف حال الجامعة والقضاء؟ وعندما رد عليه قائلا: بخير، تهللت أسارير ديجول وقال: الآن أستطيع أن أعيد بناء فرنسا.

إننا في حاجة ماسة إلى نظام تعليمي يلائم واقعنا، الروحي والمادي، ويوافق ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية. تعليم ينمي الثقافة العامة، والذوق الرفيع، والخلق القويم، والسعادة الغامرة، ويعيد صياغة علاقة الفرد بالحياة والكون على الوجه الأكمل، لينتشل الإنسان من أن يتحول إلى شيء أو سلعة رخيصة، ويراعي، في الوقت ذاته، حاجة سوق العمل، فيوفر لها كوادر مدربة على أفضل وجه ممكن. ولابد لهذا التعليم أن يراعي أيضا ضرورة تعزيز

القدرة على التفكير غير النمطي، وتحسين تعامل الفرد مع المشكلات الحياتية بتفاصيلها الدقيقة، والتكيف مع الظروف التي تواجهه في حركاته وسكناته. فمن العبث أن تقذف مدارسنا وجامعاتنا إلى مختلف دروب الحياة كل سنة الملايين أناس غير قادرين إلى إدارة حياتهم بصيغة سليمة، ترتقي بها، وتوفر على الإنسان الوقت والجهد والمال. وحين يحقق التعليم هذه الغايات وتلك الأهداف فإنه يعزز "القدرة الناعمة" للدولة، بعد أن يدفع إلى شرايينها قوة بشرية جاهزة لكل الاحتمالات، في السراء والضراء، في السلم والحرب.

وهذه العملية ليست محض افتراض ينبع من الخيال الجامح، وليست مجرد رجاء ينبت من الأماني المقنعة، بل هي معطيات وحقائق جلية، تراكمت على مدار السنين من تجارب أمم أخرى، أخرجها نظامها التعليمي الناجع من الظلمات إلى النور، ومن التخلف إلى التقدم. والأمثلة في هذا المقام عديدة، لا يمكن نكرانها، وهي ليست مقصورة على الغرب فقط، بل متواجدة في أماكن أخرى على سطح الأرض، ولعل التجربة الماليزية خير برهان، وأنصع مثال، على استخدام التعليم كأداة أساسية في عملية التنمية.

وكي نرتقي هذه الدرجة فنحن نحتاج إلى ثورة هائلة في مناهجنا التعليمية، فنسند تأليفها إلى من يجدر بهم أن يؤتمنوا على صناعة عقل أمة، وليس إلى شلة من المنتفعين والمرتزقة التي تتعامل مع الأمر بأنانية شديدة، لا يهمها سوى الحصول على بضع أموال من الخزينة العامة لقاء كتب دراسية هزيلة. ونحتاج أيضا إلى الاهتمام بالمعلم، ماديا ومعنويا، وتأهيله تربويا وعلميا للقيام بالخدمة الجليلة المنوط به، والاعتراف بمحورية دوره في العملية التعليمية برمتها، وإفساح المجال له، ليصول ويجول، على هامش المناهج المقررة، فيمنح تلاميذه بعض معرفته، ويحضهم على القراءة والمطالعة، بلا حدود وفي كل الاتجاهات. وهذه المسألة تفترض أن يتم تغيير طريقة اختيار المعلمين المتبعة

حاليا، وإبداع طريقة جديدة، تعطي فرصـــة للنـــابهين والمجـــدين والمجيـــدين والمبدعين بأن يصلوا إلى المدارس والجامعات.

ونحتاج أيضا إلى اتباع طريقة من التعليم "التكاملي" و"المستمر" الـــذي لا يقتصر على المدرسة فقط، بل تشاركها المؤسسات الاجتماعية الأخرى، من أسر ودور عبادة ونوادي وجمعيات أهلية. ولا أعني هنا أن تقوم هـــذه المؤســـسات بتكرار مناهج المدارس في صيغة دروس خصوصية كما هو متبع حاليـــا، بـــل يكون لها مناهجها الخاصة، المتفق عليها، والتي يـــضعها تربـــويين وعلمـــاء ومفكرين ومختصين، مثل ما هي الحال بالنسبة للمـــدارس. كمـــا لا يجـــب أن يختصر التعليم في مراحل العمر الأولى، فينتهي بمجـــرد تخـــرج الفـــرد مـــن المدرسة الثانوية الفنية أو الجامعية، أو اكتفاء البعض بمرحلة التعليم الأساســـي فقط، بل يجب أن يكون تعليما ممتدا في الزمان، يستمر من المهد إلـــى اللحـــد، فيظل الإنسان يتعلم من دون توقف، ليس من أجل الحصول على شـــهادة، بـــل للارتقاء بذهنه ومهنته وحرفته وإنسانيته. وفي كل هذه الأحوال والدرجات مـــن الضروري أن تتسم العملية التعليمية بحيوية فائقة، وتحقق للمتعلمين والمتدربين مزيدا من المتعة والسعادة والرضاء عن النفس، وليس مزيدا من الشقاء والتعاسة والتوتر والخوف، مثل ما هي الحال لدينا الآن، حيث أورثت الامتحانات، خاصة الثانوية العامة، الأسر المصرية حالة من الرعب والضيق، الذي لا مبرر لـــه، ويمكن تجنبه لو كان هناك تعليم مختلف، وتقـــويم مغـــاير لتحـــصيل الطالـــب وإلمامه.

ونحتاج أيضا إلى ربط التعليم بالبحث العلمي، وتعزيـــز صـــلة القربـــي الراسخة بينهما، فينفتح هذا على ذاك، في تفاعل خلاق، وتغذية مرتدة لا تتوقف أبدا. وأولى الخطوات في هذا الشأن هي إعلاء قيمة المؤســـسية فـــي البحـــث، وتعزيز روح الفريق بين العلماء والباحثين ومنتجي المعرفـــة بـــشتى ألوانهـــا. فالبحث لا يتقدم في ظل هذه القطيعة الدائمة بين الباحث ومؤســـسته، أو تهالـــك

هذه المؤسسة وعدم قدرتها على توفير المناخ العلمي السليم، الذي هــو شــرط ضروري لأي نهضة تعليمية وعلمية.

***

ومن أسف فإن الحكومة المصرية تبدو عاجزة ــ حتى الآن ــ عن وضع البرنامج المناسب لتطوير التعليم وتحسين جودته. وأحدث البرامج المقدمة فــي هذا الشأن لا تفي أبدا بالغرض، فإذا أمعنا النظر في مــشروع وزارة التعلــيم العالي الموسوم بــ «رؤية لتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مؤســسات التعليم العالي»، مفترضين حسن النية والرغبة الصادقة والجادة فــي التطــوير والتحديث والإصلاح، فسنجد في النص المجرد للمشروع جوانب إيجابية عــدة، لكنها معرضة إما إلي التجميد أو غياب الفاعلية لحساب سلبيات عديــدة تحــذر منها الجماعة الوطنية عامة، والجماعة المهنية ممثلة في أعضاء هيئة التــدريس الجامعي خاصة.

علي النقيض، وقياساً علي ما عودتنا عليه الحكومات الأخيرة، في كثيــر من قراراتها وخططها ــ التي تتم علي حساب المكتسبات والمــصالح الوطنيــة لصالح السلطة أو وكلاء الشركات متعددة الجنسيات أو فئات صغيرة وضيقة في المجتمع المصري ــ فإن المشروع يرمي إلي تمرير مسألة معينة وهي انسحاب الدولة خطوة أكبر إلي الوراء في تقديم الخدمة التعليمية، مغلفة بمسائل أخــري ظاهرها التطوير، لكن ليس هناك ما يضمن تطبيقها علي الوجه الأكمل، في ظل الفساد الذي يلطم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مــصر، وفــي ضوء التوحش الأمني، الذي امتد إلي الجامعة وحاصرها حصارا شديدا.

لا أحد، يعرف الحق ويخاف علي هذا البلد، ينكر أن التعليم الجامعي بات في حاجة ماسة إلي التطوير، لكن هذا الفعل النبيل يجب أن يمتد إلي المضمون،

ولا يقتصر علي الشكل، ويجب أن يكون لصالح الطبقة الاجتماعية العريـــضة، وليس لحساب شريحة صغيرة، لا تضنيها «خصخصة» التعليم من الحضانة إلي الأستاذية، ذلك، لأن التعليم ركن متين من أركان حياة أي دولة، وجزء لا يتجزأ من أمنها القومي، ورافد مهم لعملية التنمية لأنه يوفر رأس المال البشري، ومـــا أغلاه، خاصة في بلد لا يملك كثافة في رأس المال ولا الموارد الطبيعية مثـــل مصر.

لكن يبدو أن المشروع لا يضع كثيرا من هذا في الاعتبار كمـــا ينبغـــي، وبقدر ما يستحق من اهتمام. فقد انصبت أغلب مبررات إعادة صـــياغة إطـــار تشريعي جديد للتعليم العالي ــ كما جاء في مشروع الوزارة ــ علـــي «البعـــد الاقتصادي»، مثل الحديث عن «التغير في مقومات النظام الاقتصادي والحراك الاجتماعي» و«الاتفاقات الدولية المنظمة لتجارة الخدمات» و«دور المؤســـسات التعليمية في برامج التنمية»، ثم تأتي فلسفة التشريع المقتـــرح لتتحـــدث عـــن «الفصل بين ملكية المؤسسة التعليمية وإدارتها وآليات تمويل الخدمات التعليمية» وتظهر نية الوزارة صراحة في البند الذي يقول: «مجانية التعليم هـــي علاقـــة مباشرة بين الطالب والدولة، أما علاقة الطالب بالمؤسسة التعليمية فهي علاقـــة بين طالب خدمة تعليمية ومقدمها بمقابل»،

وبقية المبررات والفلسفات التي تضمنها المشروع، إما أنها إعادة صياغة لبنود تتضمنها القوانين والتشريعات الجامعية الراهنة، أو أنها صياغات عامـــة سيسكن الشيطان في التفاصيل التي ستضعها الوزارة، كما سكن فـــي تفاصـــيل المادة ٧٦ من الدستور وقانوني القضاء والصحافة، وعلي الأرجـــح ستـــصدر القوانين والتشريعات الجامعية هذه رغم أنف أعضاء هيئة التدريس والمطـــالبين بوقف انهيار التعليم العالي في مصر، وما طرحها للنقاش العام سوي محاولـــة لامتصاص الغضب وإيهام الجميع بأنهم مشاركون في إعداد هذا القانون.

فلو أن هناك جدية لهذا الطرح، لطلبت الوزارة مـــن هيئـــات التـــدريس انتخاب لجنة تقوم بتلقي المقترحات والمساهمات التي تأتي تعليقا علي مـــشروع الوزارة «العام والفضفاض» ثم تقوم بصياغة قانون متكامـــل يعكـــس مـــصالح الجميع، وليس مصلحة فئة بعينهـــا، أو اتجـــاه معـــين فـــي العمـــل الـــسياسي والاقتصادي.

كما أن مشروع الوزارة لا يبين إجراءات جلية ومتكاملة لتطبيق وتنفيذ ما تحمله البنود الجديدة، أو ما يضمن تحقيق الأهداف المعلنة فيه بـــشكل عـــادل، فعلي سبيل المثال لا الحصر: ما الذي يضمن أن يكون البند الذي ينص علي أن «الإعلان المفتوح هو الأساس في الترشيح/ الاختيار لجميع مستويات القيـــادات الجامعية» هو باب خلفي آخر لمحاباة أشخاص من خارج كليـــة معينـــة علـــي حساب أبنائها؟ وما الذي يضمن أن يتم هذا الاختيار علي أسس أمنية بحتة، مثل ما يتم اختيار جميع قيـــادات الجهـــاز البيروقراطـــي والمؤســـسات الـــصحفية والشركات الكبرى؟

أما ما يثير الضحك فهو نص المشروع علي «إشراك المجتمع المدني في إدارة ومراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي.. وتحفيـــزه علـــي المـــشاركة فـــي إقامتها»، فهذا من حيث المبدأ اقتراح رائع، لا جدال في ذلك، لكن كيف يمكـــن لمجتمع مدني مكبل بسلاسل من القوانين المقيدة للحريات والعمل أن ينهض بهذا الدور؟ أم أن المقصود هو فتح الطريق أمام جهات بعينها، صنعت علي عـــين السلطة، لتتدخل في التعليم، ولا تكون سوي رؤوس حراب لمحاولـــة أصـــحاب الحظوة من رجال الأعمال لامتلاك كل شيء في مصر، حتـــى الهـــواء الـــذي يتنفسه الناس.

لقد أعلن جمال مبارك صراحة ذات مرة أن الدولة لن تظل ملتزمة بتقديم تعليم مجاني، ومنذ زمن أنشئت المدارس الخاصة في المراحل قبل الجامعيـــة، وتراجعت مدارس الحكومة إلي درجة أن مجانية التعليم أصبحت وهمـــاً، والآن

جاء الدور علي التعليم الجامعي، بعد سنوات من إنشاء جامعات خاصة ضعيفة أكاديميا، وهذا هو الهدف الحقيقي لمشروع الدكتور هلال، وكل ما تضمنه المشروع غير ذلك هو دخان للتعمية علي نار الخصخصة المغرضة وغير المدروسة التي تمد ألسنتها لتحرق تباعا كل شيء في مصر.

# صحافة سجينة

من الحقائق الساطعة كشمس ظهيرة صيف أن الصحافة المصرية تعــيش ما هو أكبر من أزمة، أو وعكة طارئة، وتمر بما هو أفدح من مــشكلة ديــون متراكمة، بفعل النهب المنظم والكسل الإداري والاستسلام لثقافة التكايا، خاصــة بعد أن أدخلها بعض المسؤولين عنها في نفق طويل، وراحوا يطفئون الــشموع واحدة تلو الأخري، وآخرها «الفرز العكسي»، الذي يتم بمقتضاه تصعيد ضعاف المواهب، صغار الهمم، قليلي التجارب، ضيقي الصدور، محــدودي العقــول، ويحط من قدر الكبار في كل شيء، الجديروين بأن ينالوا ما يؤخذ منهم بحــدود السرقة والطمع والاستحواذ، وحتي بحد الحيــاء، أو بتوســل كلمــات النفــاق المعسولة والنميمة وخسة الطباع، وامتلاك موهبة الدخول من الأبواب الخلفيــة، والنوافذ الضيقة، والرهان علي السلطان لا علي الناس.

هذا الوضع المقلوب جعل صحافتنا تعيش ثلاث حالات مرة، الأولي هــي الصحافة المحنطة، التي تشعر أن من يخطون سطورها جالسون فــي أقفــاص حديدية، أعناقهم متصلبة وعيونهم تنظر في البعيد الفارغ، لا يلتفتون يمينــا ولا يسارا، فلا يرون أن العالم تغير، كيفا وكما، وأن الصحافة المصرية تخطو إلي خارج السباق يوما بعد يوم، لتنزوي هناك في الركن القصي، متحسرة علي أيام الأساتذة الكبار، والصحف الكبيرة، التي كان ينتظرها القراء علــي أول الليــل ومطلع صبح كل يوم جديد، ومتحسرة كذلك علي الأيام التي كان يجوب فيهــا صحفيو مصر العالم العربي يعلمون ويدربون ويشيدون علي أكتافهم وبأقلامهم مؤسسات صحفية هنا وهناك، من دون كلل ولا ملل.

أما الحالة الثانية فهي تلك التي تعود بالصحافة إلي أيام طيب الذكر عبدالله النديم، حين كانت الصحيفة من أولها إلي آخرها عبارة عن مقالات رأي، وعلي

النقيض من رقي ما كانت تحويه صحافة النديم فإن الصحافة الجديدة هذه تكتب بلغة أقل ما توصف به أنها مبتذلة وانفعالية، وبعضها صادر عن أناس ينظر إليهم البعض بوصفهم مرضي يعانون من متاعب نفسية لا تحصي أقلها البارانويا والعدوانية وسلاطة اللسان.

وهذه صحافة سهلة ركيكة، رغم أن القائمين عليها يحاولون أن يوهموا الناس أنها ليست كذلك، ووجه السهولة هو أنها تجعل بإمكان فرد واحد أن يملأ الجريدة من الأولي المزعجة إلي الأخيرة الباهتة، وبإمكان عشرة أفراد أن يقولوا ما يعن لهم، من دون أدلة ولا معلومات، من دون تعب علي تحصيل حجة ولا تحمل عناء التحقق من صحة كلمة ولا جملة ولا حتي من كل الصفحات، التي تطرح أمام القراء دون احترام عقولهم.

ووجه الركاكة أن مثل هذه الصحافة، تثبت المعني الذي يسود عند البعض، بمن فيهم زملاء المسيرة والمصير، أن الصحافة باتت مهنة من لا مهنة له، وأي شخص «يفك الخط» بوسعه أن يصبح صحفيا كبيرا، أليس المطلوب منه أن يكون قادرا علي إنتاج عبارات يرددها العوام حين يتحدثون في قضايانا الكبري مثل الفساد والاستبداد والتجبر البيروقراطي والأحزاب الورقية والطبقة الطفيلية.. وهلم جرا.. أليس المطلوب منه أن يقول رأيه أو يفتي في كل ما يجري وهو جالس مكانه، علي مقعد متهالك في مقهي شعبي بحارة ضيقة، ويحاول أن يفرض هذا الرأي علي كل الزبائن.

مأساة القائمين علي هذا النوع من الصحف أنهم يتوهمون أن البسطاء لا يفهمون ما يكتبه هيكل أو فهمي هويدي، وأن من نالوا قسطا معقولا من التعليم لا يفهمون زكي نجيب محمود وحسن حنفي وفؤاد زكريا وهم يعرضون أعقد القضايا وأعمقها بأسلوب سلس بديع، ويتناسي هؤلاء أن البسطاء يفهمون ما يكتبه نجيب محفوظ، وربما يتعثرون كثيرا في فهم رواية «لبن العصفور» التي كتبها يوسف القعيد بالعامية المصرية، وأنهم يحفظون ويفهمون القصائد التي غنتها أم كلثوم وعبد الحليم حافظ.

إن القعيد نفسه لم تسعفه العامية في الدفاع عن روايته هذه، كما لم تسعف من قبل لويس عوض وهو ينافح عن قضيته في إعلاء شأن العامية لتصبح لغتنا الأساسية، وعلي الدرب ذاته نّصح يحيي حقي حــين كّلــف بالكتابــة لجريــدة «التعاون» ألا يكتب بالعامية لقرائها من العمال والفلاحين، لأن هذا ســيجعلهم ينصرفون عنه، شاعرين أنه يحتقرهم، وقيل له وقتها إن العوام يفهمون خطــب الرئيس، وهي بالفصحي، ويتابعون البرامج الإذاعية الراقية، وتفاســير القــرآن والأحاديث النبوية بألسنة فقهاء فصحاء، ويحيطون بأغلب ما يسمعون.

أما النوع الثالث من الصحافة فهو تلك الغارقة في النميمة والرذيلة، لأنها تتقول علي الناس الشرفاء، ومن بينهم حتي بعض المسؤولين غيــر الفاســدين، فتتهمهم في ذممهم المالية بلا برهان، وتشهر بأناس لم يرتكبوا جريمة، وتصدر أحكاما علي الماثلين أمام العدالة قبل أن يقول القضاء كلمته، وتدس أنفهــا فــي حياتهم الخاصة، ابتداء مما يأكلون ويشربون ووصولا إلي ما يجري في غرف نومهم، بدون واعظ من دين، ولا كابح من ضمير، ولا رادع من قانون.

استثناء من ذلك هناك نضال صحفيين واعين في بعــض «المؤســسات القومية»، وهناك تجربة بعض الصحف الحزبية، التي تبدو أفضل نــسبيا مــن حيث المضمون والشكل، وتوجد صحف مستقلة تعزز مكانتها، وترســم خطهــا الفريد، محاولة أن تستعيد مجد وهيبة الصحافة المصرية، مستندة في مقــصدها النبيل هذا علي الكفاية الأخلاقية والكفاءة المهنية، التي لا يمكن لمصر أن تعدمها يوما. وهذه الصحف تؤمن بأن دفاعها عن مصالح الناس هــو الفعــل الأبقــي والأرقي، ومحتفظة بمسافة مع السلطة، تملؤها بسطور ناصعة من النقد البنــاء، الذي يستهدف المصلحة العليا للوطن، وليس مصالح فئة أو شــريحة أو زمــرة ستنتهي يوما، وتصبح نسيا منسيا في تاريخ بلادنا المديد.

* * *

وهذا الصنف من الصحافة يواجه هجمات شرسة متجددة ومتكررة من النظام الحاكم في سبيل تقويض أركان حرية التعبير، التي قال عنها يوسف إدريس يوما أنها لا تكفي كاتبا واحدا، ورحل قبل أن يسمع بأذنيه ويرى بعينيه أن الحرية في بلادنا باتت تكفي ثلاثة كتاب كاملين، بعد أن حصلنا على حق "الصياح".

لكن السلطة استكثرت علينا هامش البراح الضيق هذا، فتربصت بالصحافة، مستغلقة أخطاء بعض القائمين عليها ممن وقعوا في فخ الاستسهال وجاروا على كثير من قواعد المهنة، فانقضت على الصحفيين حبسا، وعلى الصحافة تضييقا، في عقاب أكبر بكثير من الذنب، وفي تفكير قاصر ومحدود لا يرى الأمور إلا من جانب واحد، ولأسباب تدعو إلى العجب في دولة يقول الرجل الثاني فيها دوما "إننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية".

ولأن السلطة هي التي تمسك السوط فهي التي قضت وهي التي حكمت، مع أن العدل يقتضي أن نحاكمها أيضا، على أمرين قبل أن ننظر في أي تجاوز أو تقصير من الصحافة، الأول هو النقص الواضح الفاضح في المعلومات، والتضارب الكامل في الأرقام، ما أوقع الصحافة الحرة في حيرة من أمرها، فهي إن أرادت أن تنشر الصحيح من المعلومات والصادق من القول فلن تجد شيئا ذا بال، وستتحول إلى صحافة "محنطة" فاقدة للمصداقية، كما تحولت الكثير من صحفنا، ومن ثم وجد بعضها في التحليل والتخيل والتكهن وكتابة الخواطر والانطباعات والبحث عن أبواب خلفية لمعلومات ناقصة ووضع العناوين اللافتة الزاعقة التي لا تربطها بالمضمون سوى صلات واهية وسيلة لبناء صحافة مغايرة، تغازل القارئ وتجذبه في وقت يواجه فيه الإعلام المقروء تحديات كبيرة من الفضائيات التي تتدفق بلا هوادة.

أما الثاني فهو الفشل في بناء صحافة تليق بمصر. فالصحف التي تسمى

"قومية" خربها النهب المنظم، وعوقتها قلة التدريب، والإخفاق من حيث المنشأ في تجنيد كوادر جاهزة للعمل في هذه المهنة، والفشل في تكوين مؤسسات ناجحة، تكبر مع الأيام، وتنتج للصحافة المصرية عناصر قادرة على النهوض بها، والحفاظ على ريادتها، وزاد الطين بلة سوء اختيار أغلب قياداتها المتعاقبة. وهذه الأسباب جعلت تلك الصحف عاجزة عن تطوير نفسها، والاكتفاء فقط بإرضاء السلطة إلى درجة بلغت حدتها فيما قاله أحد رؤساء التحرير الحاليين من أنه لا يهمه سوى أن يرضي شخصا واحدا عن جريدته، ويقصد بالطبع رئيس الجمهورية.

ومثل هذا التفكير وضع الصحافة المصرية في أزمة شديدة، جعلتها في موقع وموقف لا تحسد عليه أبدا بين نظيراتها في العالم العربي. وكان الشيء الوحيد الذي نباهي به في هذا المجال أننا لدينا هامش حرية أفضل نسبيا من دول عربية عدة، لكن يبدو أن هذا الهامش، الذي انتزعه الصحفيون والكتاب بأقلامهم وسواعدهم على مدار السنوات الفائتة، قد بات يزعج السلطة، وينغص عليها هناء العيش مع صحافة منافقة منحازة للحكم، مع أن المؤسسات الصحفية القومية هي بنص الدستور "ملك الشعب المصري"، الذي يمولها من أموال الضرائب.

وهذا قد دفع السلطة إلى محاولات مستمرة لتكميم أفواه الصحافة بدأت بالقانون 93 لسنة 1995، الذي تصدى له الصحفيون عن بكرة أبيهم، فأوقفوا تشدده وتغوله وجوره، ثم تكررت المحاولات في تشريعات جديدة وأحكام قضائية متتابعة صدرت في شهر سبتمبر 2007 ضد صحفيين، كبار وصغار، كان آخرها الحكم الذي صدر قبل أيام من محكمة جنح العجوزة بمعاقبة الأساتذة وائل الإبراشي وعبد الحليم قنديل وإبراهيم عيسى وعادل حمودة بالسجن سنة مع الشغل، إلى جانب إحالة عيسى للمحاكمة على خلفية قضية "شائعة مرض الرئيس".

إن الأسباب التي من أجلها رفعت هذه القضية تدعو للخوف الشديد علـــى مستقبل الصحافة، لأنها تعلقت في جانب كبير منها هذه المرة بآراء وتحلــيلات وتصورات حول أداء الحزب الوطني الحاكم، وليست بأخبار مختلقة أو "شائعات مغرضة"، الأمر الذي يعني أن كل الصحف الخاصة والمستقلة قد باتت في نظر السلطة محل اتهام وإدانة، وأن الوقت قد حان لمعاقبتها على جرأتها وانحيازهــا لاحتياجات الناس وأشواقهم إلى العدل والحرية والطهارة.

وهذه الممارسات التي تستهدف الصحافة هي نوع من إرهــاب الــسلطة لأصحاب الأقلام الحرة، سواء من يسعوا وراء الأخبار الصائبة أو من ينتجــوا الرأي والمعرفة والحكمة، حتى يرتدع الجميع، فيغمدوا أقلامهم ويدخلوا الحظيرة طائعين مهطعين مقنعي رؤوسهم، فتعود الصحافة لتصبح "الآنسة المهذبة" التي لا تملك سوى الابتسام اللطيف لكل الخطوات المقبلة للسلطة، ولا يكون أمامهــا إلا التوسل لدى رئيس الجمهورية كي يتدخل لمنع حبس الصحفيين.

❊ ❊ ❊

وفي حقيقة الأمر فإن مثل هذا التوسلات لا تثمر شيئا حقيقا. وتعود بـــي الذاكرة هنا إلى عبارة سمعتها ذات صباح وأنا أقطع أولى خطواتي علـــى درب صاحبة الجلالة، خرجت هكذا من فم أحد كبار الصحفيين، وتناهت إلـــى كــل مسامع الحشد الكبير الذي كانت تزخر به النقابة، وهي تخوض معركة حاميـــة لإسقاط القانون رقم 93 لسنة 1995. شحذ الرجل حنجرته القوية، وصرخ فـــي الجموع الملتهبة حماسا، وقال: "الرئيس حكم بين السلطات، ولن يرضيه أبدا ما يفعله ترزية القوانين من أجل إعدام حرية الصحافة".

وانتقل هذا الكلام إلى دائرة الفعل، وذهب مجلس النقابة لمقابلة الــرئيس، الذي كان قد استبق اللجوء إليه بعبارة لا تزال حاضرة مفادها: "إذا لم يخطـــئ

الصحفيون فالقانون سينام من نفسه"، وانتهى اللقاء بوعد جديد، أفضى إلى معركة أخرى من الأخذ والرد والمناقشات والمداولات وصراع الإرادات مع المجموعة التي سنت القانون وفصلته على مقاس السلطة. ورغم أن كل صحفي في مصر كان يعلم وقتها أن الإيعاز بهذا القانون واتجاه مساره ودرجات العقوبات التي انطوى عليها ما كان لها أن تنشأ من دون علم الرئيس، ولا أن تتم من وراء ظهره، ولا ترى النور من غير موافقته، إلا أن كبار الصحفيين خاضوا النقاش في ظل تصور افتراضي يقوم على أن "الرئيس محايد".

وانفض الجمع الذي توافد كثيفا على النقابة في تلك الأيام الحسوم، وكل فرد فيه يشعر بالفخر لانتصار الصحفيين على ترزية القوانين، ولو مؤقتا. وكان بالفعل ظفرا لكنه غير نهائي، فقد عاد أعداء حرية الصحافة ليدسوا قوانين جديدة ودخل الصحفيون في معركة مكتومة، طالت هذه المرة، واستغرقت سنين عددا، وتناقلت بين النقابة والمجلس الأعلى للصحافة ومجلسي الشعب والشورى في حركة لم تهدأ، تأسست على وعد رئاسي جديد، حين اتصل الرئيس مبارك هاتفيا بنقيب الصحفيين الأستاذ جلال عارف في مطلع 2004 وأبلغه وعدا قاطعا بإلغاء الحبس في قضايا النشر.

يومها قلت للنقيب، وكتبت هذا في مقال، إن النظام يتعرض لضغوط أمريكية شديدة من أجل الإصلاح، والرئيس سيذهب بعد أسابيع إلى واشنطن، ويريد أن يستخدم وعده لك كورقة سياسية، يلقيها في وجه الإدارة الأمريكية فتطمئن ولو قليلا أن هناك اتجاها إلى الإصلاح، ليس من أجل عيون المصريين، ولكن بما يحقق مصالح واشنطن التي ربطت بعد 11 سبتمبر بين الاستبداد والإرهاب، ثم عادت وعدلت عن هذا الربط، فتوقف كلام الرئيس عند حدود "الوعد الشفهي"، وحين عاد الصحفيون إلى التفاوض مع الجهات والمؤسسات المعنية بإصدار التشريعات والقوانين، لم يجدوا صدى كبيرا لوعد الرئيس.

وبعد صدور حكم بحبس أربعة من رؤساء تحرير الصحف فـي قـضية مسيسة من أساسها إلى رأسها، يتحدث بعض كبار الصحفيين وصـغارهم عـن ضرورة تذكير الرئيس بوعده، واللجوء إليه لوقف هذا الحكم، ثم البحث الجـاد في إلغاء كل القوانين السالبة للحريات العامة. ومرة ثانية يغض هؤلاء الطـرف عن الحقيقة التي تقول إن الرئيس ليس بعيدا عن كل ما يجري. فقضية محاكمة إبراهيم عيسى لم تتحرك إلا عندما قالت قرينة الرئيس في حوارها مـع قنـاة العربية إن الصحفي الذي روج شائعة مرض الرئيس لا بد أن يحاسب، وقضية عيسى والأساتذة وائل الإبراشي وعبد الحليم قنديل وعادل حمودة انطوى منطوق حكمها وأسبابه على ما تسمى "الإساءة إلى رئيس الحزب الوطني، السيد رئيس الجمهورية"، كما سبقت الإشارة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تحدث بعضنا عن ضرورة ألا نخـسر جناح من السلطة يناصر حرية الصحافة، ويبدو البعض الآخر أكثـر صـراحة فيسمى هذا الجناح بـ"الحرس الجديد" أو "أصحاب الفكر الجديد"، وينسى هؤلاء أن كل الشواهد تدل على أن الجديد امتداد كامل للقديم، بل أسوأ منه في كثير من الجوانب، وأن الإصلاحيين الحقيقيين المؤمنين بالحريات العامة والديمقراطيـة داخل النظام ليس لهم دور كبير في صناعة القرار واتخاذه، إنمـا هـم مجـرد مسامير صغيرة بترس صدئ لآلة ضخمة، أو وردة يزين بهـا النظـام بزتـه الخشنة، وهم أنفسهم يشكون دوما من تهميشهم وتجنيبهم وعدم الإصغاء إليهم أو تمكينهم من الضروريات.

وفي ظني فإن كل هذا يعد من قبيل الهروب من مواجهة المشكلة الرئيسية التي تتجسد في فساد النظام واستبداده، الذي يطول كل أصحاب المهن والطوائف والحرف، وأغلب الفئات والشرائح الاجتماعية، التي ترى في الصحافة الحـرة المستقلة أذنا لها على ما يجري، وعينا لها على ما يتم، ولأن السلطة تريـد أن

ترتب أحوالها القادمة في سرية، ولأن تابعيها وذيولها يريدون أن يستمروا في نهبهم دون رقيب ولا حسيب، دخلت الصحافة في أزمة جديدة، لا تعود فقط إلى أخطاء مهنية وقع فيها بعضنا، بل إلى تربص السلطة بحرية الصحافة.

* * *

إن مصر لم تعرف في زماننا هذا من مظاهر الديمقراطية سوى "حرية الصحافة"، إذ تركت الحكومة أرباب القلم يكتبوا ما يشاءوا، ويوسعوا الهامش المتاح لحرية التعبير على قدر استطاعتهم، ويكسروا العديد من الخطوط الحمراء، وآخرها نقد أداء رئيس الجمهورية، في ظل قاعدة سنتها السلطة تقوم على "يكتب الصحفيون ما يريدون ونفعل ما نريد". وارتضى الطرفان بهذه القاعدة عدة سنوات، فصمت الحكومة آذانها مؤقتا عن نقد الصحافة لها، ورضي الصحفيون والإعلاميون بحق الصياح فارتفع صوتهم، ليدوي في كل مكان على أرض مصر، بعد أن فتحوا صفحات الجرائد وشاشات الفضائيات وحيز الإنترنت أمام مختلف القوى المحتجة والضاغطة في سبيل الإصلاح، من قضاة وساسة ومثقفين ومهنيين وعمال وفلاحين ليعرضوا وجهات نظرهم، ويقدموا مطالبهم العادلة، ويفندوا الحجج الباهتة الواهية التي تسوقها السلطة في ظلمها البين للجميع، ومن دون استثناء.

وطيلة هذه المدة كان الصحفيون مقتنعين بأن دور الإعلام هو تبصير الناس بما يجري تمهيدا لقيادتهم إلى التغيير السياسي، ومطمئنين إلى إمكانية تصديهم لكل محاولات تقييد حرية الصحافة إن تكاتفوا، ومحتمين بشوق الشعب إلى معرفة كل ما يتعلق بأداء السلطة وممارساتها في بلد يعاني من ندرة المعلومات، وحكومة تعلق ستائر سوداء أمام أعين الراغبين في المتابعة والمراقبة والمحاسبة، كما وثق الصحفيون في نزوع السياق العالمي برمته إلى

مزيد من حرية التعبير في ظل تعمق ثقافة حقوق الإنسان، واعتقدوا أن سجن الصحفيين ومصادرة الصحف وتكميم الأفواه صار من أفعال الماضي، ولا يجب أن يوجد إلا في المتحف بجوار الفأس البرونزية.

ولم ينكر أحد على الإطلاق أن هامش حرية الصحافة قد اتسع في السنوات العشر الأخيرة إلى مستوى غير مسبوق منذ ثورة يوليو 1952، لكن السياق المحيط بالصحافة بقي على حاله من احتكار السلطة والثروة وسد أبواب الحراك السياسي، وتغييب المظاهر الحقيقية للديمقراطية وفي مطلعها التداول السلمي للحكم، والسماح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية وتمكينها من العمل وسط الجماهير بحرية تامة، وإنتاج دستور عصري يوفر إطارا متينا لحياة ديمقراطية سليمة، ومنع تغول السلطة التنفيذية على القضاء، وضمان انتخابات نزيهة وسط تكافؤ كامل للفرص بين القوى السياسية المتنافسة، وفتح الباب أمام قوى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للعمل والتفاعل الحر الخلاق مع احتياجات المجتمع ومطالبه، والاعتراف بحق الاختلاف.

وضغطت الصحافة المصرية، الحزبية والمستقلة، طويلا من أجل تحقيق هذا المستوى من الإصلاح، وفضحت العديد من مظاهر الفساد والاستبداد، لتبقي هي الطرف الأعلى صوتا والأكثر تأثيرا في مسيرة الاحتجاجات التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة. وبدا أفق الحياة الصحفية واعدا مع إعلان السلطة نيتها في الإصلاح، استجابة للضغوط الخارجية، فصدرت عدة جرائد يومية مستقلة، قدمت تجارب مختلفة، وفتحت الباب أمام تسليط الضوء على مشكلات مسكوت عنها في الصحافة "القومية" التابعة للسلطة والمأمورة بأمرها.

ولما خفت هذه الضغوط، تم إجهاض دعاوى الإصلاح وممارساته، وقمعت الحركات الاجتماعية الجديدة المتمثلة في "كفاية وأخواتها" وعّدل الدستور بطريقة تخدم توريث السلطة، ثم جاء الدور على الصحافة كي تصمت أو تتحول

إلى تابع مطيع، فصدرت أحكام قضائية، مُسيسة بحبس خمس رؤساء تحرير، وهي سابقة في تاريخ مصر برمته، استهدفت بالأساس ردع الصحفيين، وتعويق جهدهم الفائق في ملاحقة الفساد، والمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، والانحياز لأصحاب المطالب العادلة على اختلاف مستوياتهم ودرجاتهم.

وإذا أصرت السلطة على الإبقاء على مواد القوانين التي توجب الحبس في قضايا النشر، وتم بالفعل دخول صحفيين إلى غياهب السجون، أو مصادرة صحف، أو منع كتاب بعينهم من الكتابة، فإنها تكون بذلك قد تراجعت عن آخر مظاهر الديمقراطية في مصر، لنصبح أمام حالة سافرة من الاستبداد، وعندها لن يكون بوسع وزير الإعلام السابق، ورئيس مجلس الشوري وأمين عام الحزب الوطني الحاكم صفوت الشريف أن ينفخ وجنتيه ويقول بصوت فخيم رنان طنان: "نحن نعيش أزهى عصور الديمقراطية".

فالشريف وكل من يلف لفه كانوا حين يتشدقون بهذه الجملة المثيرة للضحك والشفقة في آن، يدور في أذهانهم "حق الصياح" الذي منحوه للصحافة المصرية وليس أي شيء آخر، فأبواب المعتقلات لا تزال مفتوحة على مصاريعها، والانتخابات لا تزال تزور على نطاق واسع، وجنود الأمن المركزي المدججين بالهروات والبنادق والأفكار الجامدة المغلوطة عن "أعداء الوطن" و"الديمقراطيين الكفرة" لا يزالوا يجوبون الشوارع، ويوصدون الميادين كلما دعا أي داع إلى مظاهرة. والشيء الصحي الوحيد الذي كان يجري على هامش كل هذه الألوان من القمع والتجبر هو "كلام الجرائد"، الذي اختزلت فيه السلطة الديمقراطية بكل قيمها وإجراءاتها، ثم جاء اليوم الذي لا تريد فيه لأحد أن يتكلم، لتسقط مصر في دكتاتورية متكاملة الأركان، تتراوح بين نعومة خادعة وخشونة ظاهرة.

***

وما زاد الطين بلة أن الصحافة الإلكترونية دخلت هي الأخرى حيز التقييد والملاحقة، في سبيل تكميم أفواه هذا اللون من الإعلام الذي زادت أهميته في السنوات الأخيرة، وركز على موضوعات تقلق السلطة وتضايقها.

فما إن تدخل إلى شبكة الإنترنت باحثا عن موضوعات حول التعذيب والسجال الديني والثقافي والحريات العامة حتى تطل عليك مواقع خاصة، تتفاوت في قيمتها المعرفية وقامتها الفنية، وفي حجم المعلومات المحتشدة داخلها، وفي المشارب التي تنهل منها، والاتجاهات التي تحكمها. لكنها جميعا تنزع إلى التحرر من القيود التي تفرضها السلطة على حرية الرأي والتعبير، وإلى تعويض المحرومين من الظهور في وسائل الإعلام الأخرى، أو الذين لا يمكن لوسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية والخاصة أن تنشر آراءهم أو تبثها، إما خوفا أو ترددا أو في إطار ما هو مرسوم لوسائل الإعلام تلك من خط لا يمكنها أن تتعداه، من دون عقاب.

لكن السلطة، التي اعتادت أن تتحكم في مصادر المعلومات وتدس أنفسها في كل شيء، وتتوسل بالأمن فقط لحفظ استمرارها، تضيق ذرعا بالمدونين، بعد أن أثبتوا قدرة فائقة على التأثير، إلى درجة أن العديد من الصحف المطبوعة استعارت مواد بثها مدونون على الإنترنت، وأعادت نشرها، فصنعت بها حملة إعلامية مشهودة، بل وصل الأمر إلى أن بعض الصحف تحولت إلى ما يشبه "المدونات الورقية"، حين فتحت الباب للمحررين فيها أن يكتبوا خواطرهم وآراءهم ويرصوها على الورق رصا فتصير في نهاية المطاف "جريدة" كاملة، يدفع بها إلى السوق، ويقبل عليها نوع معين من القراء. ويبلغ تقدير التدوين والدفاع عن حريته مداه في حركة الاحتجاج ضد قرار السلطات في بلدنا بمحاكمة أحد المدونين، حيث تظاهر مصريون مؤخرا أمام عشر سفارات أجنبية في الخارج غضبا من هذا القرار، خاصة بعد دأبت السلطة على

سجن مدونين وملاحقتهم ومطاردتهم، والتعامل معهم وكأنهم ينتمون إلى جماعة سياسية محظورة، أو تنظيم سري، يشكل تهديدا للأمن والاستقرار العام.

ورغم أن وسائل الاتصال الإلكترونية أكثر تحصنا ضد تدخل السلطة، فإن الأخيرة لم تعدم الوسائل في سعيها الدؤوب لتضييق الخناق على حرية الـرأي والتعبير، وفرض قيود على التواصل بين الناس وحقهم في الحصول على المعلومات. ومن بين هذه الوسائل التحكم بقدر الإمكان من المنبع في إنشاء المواقع الإلكترونية، والتسميم والتدمير المنظم للمواقع غير المرغوب فيها لدى السلطات، وإلزام شركات الاتصال بالمسؤولية عما يبث من معلومات على المواقع التابعة لها، والحرص على أن يظل استخدام "الإنترنت" مرتفع التكلفة، حتى لا تتسع القاعدة الجماهيرية التي تتعامل وتتفاعل مع هذا النوع من الإعلام، وامتلاك أجهزة باهظة الثمن لمراقبة البريد الإلكتروني، وإلزام أصحاب "مقاهي الإنترنت" بضرورة الإطلاع وتسجيل هوية المترددين عليها، وتوجيههم لمنع زبائنهم من الدخول على مواقع معينة.

لكن كل هذه القيود لم تفلح في منع المدونين من أن يستمروا في عملهم، مستخدمين أعلى إمكانيات للاتصال وفرتها التكنولوجيا الحديثة، مثل الهواتف النقالة والكاميرات المثبتة في قلوبها، وأجهزة الحاسوب المحمولة، وكذلك الوسائل التقليدية لجمع المعلومات مثل إفادات شهود العيان والإخباريين، الملتصقين بالأحداث، الذين لا تصل إليهم وسائط الإعلام الأخرى، مثل التلفزيون والإذاعة والصحف. كما يستغل المدونون خطوط الاتصال السريعة والمفتوحة للبريد الإلكتروني، فيتزودون بالمعلومات التي يمدهم بها الأصدقاء والزملاء والمعنيين بنشر بيانات معينة، ومواقف وآراء حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة.

ومن هنا ينتج المدونون إعلاما قليل التكلفة، لا يفتقد إلى أساليب التشويق

والإثارة، ويفتح الطريق أمام أعداد غفيرة لتصبح ناقلة للمعلومات والمعـــارف، من غير حاجة إلى مؤسسات إعلامية، تحتاج إلى المال والرجال، كـــي تـــؤدي واجبها، في تبصير الرأي العام بما يجري، وفضح المسكوت عنـــه، وتوســـيع المشاركة في الرأس والمشورة حول قضايانا الجارية، في ظل تحايل واسع على القيود والتحكمات التي تفرضها السلطة ضد حرية التعبيـــر، وإنهـــاء احتكـــار المعلومات، وتلبية حاجة قطاعات من الجمهور إلى مـــصادر أخـــرى لمتابعـــة الأحداث، خاصة مع انصراف الناس تدريجيا في بلدنا عن الإعـــلام الرســـمي، الذي يفتقد إلى المصداقية، ويفتقر للشكل الجيد والمضمون الثري، نظرا لتراجع مستوى المهنية، وضيق هامش الحرية، علاوة على سوء غالبية مواقع الإنترنت المصرية الرسمية وفقرها، وعدم الاهتمام بتحديثها.

إلا أن التدوين لا ينجو هو الآخر من مشكلات، بدءا باحتمـــال تكريـــسه للنضال الإلكتروني الفردي بديلا عن الكفاح الاجتماعي المباشر من أجل نيـــل الحقوق، وتحسين شروط الحياة عبر وســـائل المقاومـــة المعروفـــة للاســـتبداد والفساد، وانتهاء بمعاناة التدوين من مشكلة التثبت من صحة وصدق المعلومات، ومدى إمكانية مراجعتها وتغييرها إن ثبت خطؤها، إلى جانـــب وقـــوع بعـــض المدونين في فخ انتهاك الحرمات الشخصية والحريات الاجتماعية، سواء كـــان هذا يتم عن عمد أو من دون قصد، وكذلك الانخراط الممقـــوت فـــي الـــسجال العقائدي، أو استغلال بعض المدونين للمساحات الإلكترونية في التشهير بالبعض أو مدح أعمال علمية وأدبية وفنية ضعيفة أو هابطة.

***

لقد ضغط موضوع الإعلام بشدة على العقول والنفوس والأوقـــات فـــي الأشهر الأخيرة، لدرجة أن القاهرة شهدت ورش عمل ونـــدوات عـــدة حـــول

الإعلام والنزاعات المسلحة، والإعلام وقضية اللاجئين، والإعلام والإرهـاب، والإعلام والفتنة الطائفية في مصر، والإعلام والمواطنة، كان القاسم المـشترك فيها، حسب ما رأيت وسمعت وشاركت، هو الحرية والحيادية والارتقاء المهني. حيث بدا الجميع متفقين على أنه لا إعلام من دون حرية، وأن قدرا معقولا من الحيادية مهم للإعلام كي يؤدي دوره المهني على الوجه الأكمـل، وأن حـال الإعلام العربي الآن ينطبق عليه قول يوسف إدريس الذي سبق ذكره كما اتفق الجميع على أن المال وحده لا يصنع إعلاما ناجحـا، وأن الـشفافية وانـسياب المعلومات بلا كوابح ولا حواجز أو قيود عملية ضرورية لإيجاد إعـلام قـادر على المنافسة، يتمتع بالمصداقية، ويتحرى الدقة في كل ما يطرحـه، ويحتـرم عقلية المتلقي، ويدافع عن حقه في معرفة ما يجري.

وبالطبع فإنه لا يمكن أن نفهم على وجه الدقة معنى الحرية الإعلامية من دون إمعان النظر في السياق العام الذي يحكم عملية الاتصال بوجـه عـام، إذ يجب أن ننظر إلى هذه القضية في ضوء الأخذ والرد حـول استـشراف أثـر التطور التكنولوجي ومتطلبات الفضاء المفتوح على الاتصال بوصـفه عمليـة نفسية اجتماعية ضرورية للإنسان، وحقلا معرفيا يدرس تبادل المعـاني بـين الأفراد في المجتمع عبر نظام مشترك من الرموز، ينتشر في الزمان والمكـان، ويتمتع بالاستمرارية وقابلية التنبؤ. فالثورة التقنية التي شهدها عالم الاتصال في العقد الأخير أزاحت من طريقها مفاهيم قديمة عن الإعـلام، وجرفـت أمامهـا تصورات طالما ربطت بين الإعلام والـسيادة، وخلطتـه بالدعايـة والـوعظ، وأخضعته للرقابة الشديدة التي تسببت في حجب المعلومات عن الناس، في ظل الوظيفة التي تحددها السلطة للإعلام المحلي.

وبدت الكوابح التي ترمي إلى الحد من أي آثار سلبية لهذه الثورة، مثـل ميثاق الأمم المتحدة، والدساتير والقوانين الوطنيـة، والخـصوصيات الثقافيـة

والاجتماعية، ضعيفة أمام قدرة شبكة المعلومات على اختراق الحواجز، وتحدي السيادة الوطنية. فالفضائيات التي باتت حقلا مربحا للاستثمار، تنقلها الأقمار الصناعية إلى كل مكان، من دون أي عناية بالمفهوم التقليدي لسيادة الدول، ولا مراعاة لأي خصوصيات تصنعها الأديان والتقاليد والأعراف. والإنترنت تطور بمجتمع المعلومات من الحاسوب الشخصي إلى الطريق السريع للمعلومات، وفتح الباب أمام استخدام وسائل إعلامية أسرع وأشد انتشارا ونفاذا في الحرب والدعاية، وفي التجارة الإلكترونية، وفي مجالات خدمية مثل الطب والتربية والتعليم... الخ.

ومما يبدو جليا لكل عين بصيرة وعقل فهيم أنه لا يمكن رسم معالم مستقبل للإعلام المصري، المقروء والمرئي والمسموع ، هو وغيره من الإعلام المحلي لأي دولة، إلا في إطار هذا السياق الأوسع، ولا يمكن تقبله إلا مع التقدم المستمر نحو حرية التعبير، والترقي المتتابع في استخدام أحدث التقنيات، مع التركيز على تنمية المهارات المهنية، بالتدريب المستمر، وترقية الجوانب الإنسانية للعاملين في الحقل الإعلامي، بالمعاملة الحسنة.

إن للإعلام بأنماطه ووسائله المتعددة دورا بالغ الأهمية في بناء الإنسان عبر تعزيز انتمائه الوطني وتثقيفه وتعريفه بحقوقه وواجباته في الميادين كافة، وكذلك في بناء المجتمع من خلال الارتقاء بالرؤى والتصورات التي تساعد الناس على أن يصبحوا قيمة مضافة في عملية التنمية وانصهار الجماعة الوطنية والالتفاف حول مشروع قومي للدولة. ويمثل الإعلام المنبر الجماهيري الأضخم للتعبير عن آراء المواطن وهمومه وعرض قضاياه وشكاواه، بل إن وسائل الإعلام الحديثة، في ضوء حرية تدفق المعلومات وعصر السماوات المفتوحة، باتت هي أبرز الأدوات لانتقال الثقافات وتبادل الخبرات بين مواطني مختلف الدول في شتى بقاع المعمورة. وعلى المستوى المحلي باتت وسائل الإعلام في

بعض الدول تؤدي دورا يفوق دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

وتعد قضية تطوير أداء الإعلام والمصري، ليرتقي على المستوى المهني والأخلاقي ويعكس نبض المجتمع من المسائل الجوهرية التي يجب أن تحظى باهتمام المسئولين والكتاب والمثقفين والإعلاميين المصريين أنفسهم، فالجميع من الضروري أن يبحثوا باستفاضة دور الإعلام في تناول القضايا التي تشغل بال المجتمع المصري في الوقت الراهن، سواء أكانت قضايا سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وذلك بغية الوقوف على درجة أداء الإعلام لوظائفه الرئيسية، وعلى مدى وجود جوانب خلل وقصور، بما يسهل عملية البحث عن الإستراتيجيات المثلى لتفعيل دور مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة.

من الأسف أن إعلامنا لا يقدم كل ما هو مطلوب منه في سبيل تعزيز مبادئ الحرية والتقدم وشروطهما، فهو في أغلب الأحيان منحاز لرؤى السلطة ومواقفها وتبريراتها للسلوكيات التي تنال من حقوق المواطنين، وذلك في ظل غياب واضح لسياسة إعلامية متحررة من القيود السياسية والبيروقراطية، تراعي التحولات التي يشهدها المجتمع محلياً وإقليميا ودولياً وتؤمن حرية في التعبير وتدفق المعلومات وانسياب الأفكار بعد زوال الكثير من العقبات والصعاب، وتطويع معطيات العلم لخدمة الإعلام الحر. وحتى يمكن أن ينتصر الإعلام لقضايا الناس، فلا بد من أن يشارك المجتمع كله بمختلف طبقاته وفئاته وشرائحه وتوجهات أفراده ومشاربهم في صياغة السياسة الإعلامية.

***

إن السكوت لم يعد ممكنا أمام إعلام هابط، وأمام كل قانون جائر، يريد أن يقيد حرية الصحافة، فيكبل الوطن كله بأغلال من حديد، ويعيد مصر ألف خطوة

إلي الوراء، بحمايته للمفسدين، وإطلاق أياديهم الملوثة، فتعيث في المال العـــام نهبا، وفي مصالح الناس تخريبا، وبصيانته للمستبدين التغلب والقصر والإجبار.

ولم يعد السكوت ممكنا في وجه من يريدون أن يجبرونا علـــي أن نـــري القبيح جميلا، والظلم عدلا، والقسوة رحمة ولينا. ومـــن يريـــدون أن يكـــسروا إرادتنا، وأنصال أقلامنا، التي تقاوم بيع مصر وتوريثها، بعد أن فرغها الفـــساد والاستبداد من كل علامات الصحة والقوة والعافية، ورماها في آخر الصفوف، وذيل القوائم، في كل شيء، طولا وعرض، وفي كل مجال، مهما كان صغيرا.

ولم يعد السكوت ممكنا أمام فئة قليلة محتكرة متجبرة، لا يهمها مـــصلحة الوطن ومستقبله، ولا يعنيها من كل الأمور إلا ما يملأ جيوبها وبطونها، ويلبي جوعها إلي التلذذ بقتل المصريين عن بكرة أبيهم، بالأغذية الفاسدة والمسرطنة، والمياه الملوثة، والتعليم الذي يخاطب أردأ الملكات العقلية، فلا ينير عقـــلا ولا يلهم بصيرة، والمقامرة بأموال التأمينات الاجتماعية التي تسند العجزة والمرضي وذوي الحاجات، وتشريد مئات الآلاف من عمال المصانع، التي تآكلـــت مـــن الإهمال والسرقة والتخريب المنظم فبيعت بثمن بخس، وتبوير وتجريـــف أرض مصر الخصبة، وتجويع الفلاحين، الذين حملوا بلدنا العريق علي أكتافهم الفتيـــة الصلبة آلاف السنين، والتنازل المهين عـــن دور مـــصر الإقليمـــي والـــدولي، والتفريط في كثير من كرامتها، ومحابـــاة أعـــدائها، علـــي حـــساب الحاضـــر والمستقبل لم يعد السكوت ممكنا بعد أن صار الصحفيون في نظر بعـــض مـــن نسميهم «نواب الشعب» مجموعة من المرتشين والمبتزين والبلطجية والنشالين، في سب علني ما كان له أن يصدر من مكان لا يعرف قيمته ومكانته في تاريخ الأمم وحاضرها من قذفنا بهذه الأوصاف المتجنية، وزاد عليها بألفاظ خادشـــة للحياء، أخرجت المكان من وقاره، الذي يتشدق به نواب الحكومة، وألقت علـــي

قضية حرية الصحافة تلالا من الغيوم والضباب، وكشفت عن النوايا الحقيقية لأذناب السلطة وأتباعها، المصنوعين علي عينها.

ولم يعد السكوت ممكنا لأن حرية الصحافة واستقلالها قضية لا تخص الصحفيين فقط، ولا تقتصر علي الجوانب الفنية المرتبطة بهذه المهنة الغالية، بل تهم الوطن بأسره، بكل فئاته وشرائحه وطبقاته، ولذا فإن أي ضرر يلحق بها، يمس الناس جميعا، وأي محاولة للجور عليها والانتقاص من قدرها ودورها، ينال من المصلحة العامة، بمختلف درجاتها ومستوياتها.

ولم يعد السكوت ممكنا لأن النظام الحاكم يريد أن يستغل أن بيننا، كأبناء أي مهنة علي وجه الأرض، من لا يحترم التقاليد والأعراف الصحفية ولا يلتزم بميثاق الشرف الذي وضعته النقابة فيستغل قلمه في ابتزاز أو كسب غير مشروع، ليرمي الصحفيين جميعا بهذه الوصمة، وهذا العار. وبدلا من أن تعطي النقابة فرصة لترسخ تقليدا ذي ملامح إدارية محددة لمعاقبة من يسيء منا إلي الناس، في سمعتهم وأمنهم وكرامتهم ومصالحهم، يتم تنحية النقابة جانبا، فلا تجد نصائحها آذانا مصغية، ولا تلقي اقتراحاتها بشأن قانون النشر أي طريق للتطبيق، ولا يتم تمكينها في أي لحظة من أن تكبح جماح من يغريه المنصب مفتوح الصلاحيات فيتوحش من رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير، الذين اختارتهم الحكومة نفسها.

ولم يعد السكوت ممكنا لأن الصحفيين قادة رأي، وانكسارهم يعني أن يطأطئ المصريون رؤوسهم زمنا قد يطول، ولأن الحرية لا توهب، ولم يعد بها من لا يفي بالوعد ولا يصون العهد.. فيا نقيب الصحفيين حرض زملاءك وإخوانك وتلاميذك وأبناءك علي التظاهر والاعتصام والإضراب، فتتسع دائرة فضح ما يجري للصحافة المصرية، ويصل صداها إلي أسماع الناس في أدني الأرض وأقصاها، وينعقد العزم بين أبنائها علي ألا ينفكوا حتى ينالوا ما طلبوا،

ويا مجلس نقابتنا العظيمة، هذه لحظة تاريخية لاختبـــار ليـــاقتكم وصـــلاحيتكم وصلاحكم، ولن يكون لمتخاذل منكم موقع في صدارتنا بعـــد اليـــوم. ولنتـــذكر جميعا ما جري في العاشر من يونيو عام ١٩٩٥، حين خرج الصحفيون عـــن آخرهم لمقاومة قانون جائر، لنستلهم عظة وعبرة ونستمد قوة ومتانة تـــساعدنا علي مواجهة قانون أكثر جورا.

# مجتمع مدني محاصر وهش

تتدرج التحديات التي تواجه المجتمع المدني المصري بدءاً من الصراع حول المصطلحات والمفاهيم وانتهاء بالتفاصيل الصغيرة المرتبطة بالعمل اليومي المفعم بالمشكلات متعددة الأشكال والصور، لاسيما مع حصار السلطة للمجتمع المدني وتضييق الخناق عليه. وتتراكم هذه المشكلات، صغيرها وكبيرها، لتشكل جداراً سميكاً يحول دون نمو مؤسسات المجتمع المدني المصري بالمستوى والدرجة التي يحتاجها واقع مثقل بأعباء ضخمة تتوزع على كل مناحي الحياة تقريباً.

إن مصطلح المجتمع المدني لا يزال يواجه مشكلة استيعابه وهضمه ضمن منظومة المفاهيم التي تحكم رؤى قطاعات عريضة من النخبة والجماهير على حد سواء. فأتباع بعض التيارات الإسلامية المتشددة يرون فيه مصطلحاً وافداً مستورداً مشبوهاً، قصد به التشويش على المؤسسات التقليدية للأمة الإسلامية التي تشكل المجتمع الأهلي المتجذر في تربتنا، والمتمكن من مجتمعاتنا إلى أقصى حد، والمتفرغ للعمل الدؤوب من دون أن يثير حوله أي جعجعة فكرية وثقافية، أو تعنيه صراعات ومماحكات المثقفين والحقوقيين والنشطاء السياسيين حول المفاهيم والمصطلحات.

أما أتباع السلطة وبعض الإسلاميين والقوميين واليساريين فينظرون بعين الريبة إلى المجتمع المدني بوصفه يشكل رأس حربة لمشروعات استعمارية غربية مستترة، من خلال تبنيه برامج عمل اجتماعية وسياسية، بعضها لا يلائم واقعنا، وبعضها لا يشكل مطالب ملحة للجماهير الغفيرة، وآخر يتعارض من قيمنا ومعتقداتنا. ويتكئ هؤلاء في اتهامهم هذا على ذرائع وحجج عديدة منها

همزات الوصل بين بعض المؤسسات الرسمية الغربية وبين منظمات المجتمـع المدني المصرية، ومحتوى الأجندة التي تتبناها هذه المنظمات، وتفـشي ثقافـة الاسترزاق عند بعض القائمين عليها، الأمر الذي يجعلهم في نظر منتقديهم أقرب إلى العملاء أو مخالب القطط منهم إلى المناضلين الاجتمـاعيين، أو أصـحاب الرسالات الثقافية والاجتماعية، الباحثين عن مجتمع أرقى وأفضل.

علاوة على ذلك، فهناك تداخل كبير بين بعض المؤسسات التي تـصنف على أنها مجتمع مدني أو أهلي وبين الهياكل الإدارية الرسمية. فعلـى سـبيل المثال لا الحصر، فإن الطرق الصوفية في مصر يمكن تصنيفها على أنها جزء لا يتجزأ من المجتمع الأهلي، لكن في الوقت ذاته يوجد حبل سري غليظ يربطها بالسلطة، ليس من زاوية استخدامها في كسب الشرعية فقط، بل لوجـود وزراء بحكم مناصبهم ضمن أعضاء المجلس الأعلى للطرق الـصوفية وهـم وزراء الأوقاف والداخلية والإعلام والتنمية المحلية. كما أن الكثيـر مـن الأحـزاب السياسية المصرية لا تمارس دورها كأحزاب يفترض أن تشكل بدائل للـسلطة، بل ترتضي أن تعيش في الهامش البارد، وتكون مجرد ديكور لإضـفاء طـابع ديمقراطي مزعوم على النظم السياسية. وفي ظل هذا التهمـيش تـصبح تلـك الأحزاب في أقصى جهد لها مجرد جزء من حركة المطالب التـي تقـوم بهـا مؤسسات المجتمع المدني وغيرها.

ويعاني المجتمع المدني المصري من جمود وتخلف كثيـر مـن الأطـر القانونية التي تحكم عمله، رغم الضغوط التي يمارسها على الحكومات من أجل تحديث البنية القانونية والتشريعية، بما يعزز دور المجتمع المدني فـي التنميـة الاجتماعية والبشرية. فالحكومة استجابت جزئياً لهذه الضغوط، لكن حصاد هذه الاستجابة جاء ضعيفاً باهتاً مشحوناً بتحفظات وقيود عدة، تحـد مـن حريـة المنظمات غير الحكومية، وتجعلها عرضة للتدخلات الإدارية من قبل الـسلطة،

خاصة في الجوانب الإجرائية المرتبطة بالتسجيل والإشهار، وحق الحكومة في أغلب الجمعيات، والرقابة الصارمة على مصادر تمويلها، لأسباب أو ذرائع تصفها هذه الحكومات بأنها أمنية. وقد ضغطت الحكومة المصرية على مؤسسات التمويل في الآونة الأخيرة من أجل توجيه جزء من أموالها إلى منظمات بعينها أو هيئات حكومية تعمل في المجال الاجتماعي العام.

ومن التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في مصر وجود قوانين وتشريعات صريحة وواضحة تحظر عليها العمل السياسي، من دون تعيين الحدود التي تفصل بين السياسي على اتساعه وبين غيره من مجالات العمل العام. وهذا التحدي هو واحد من القواسم المشتركة بين كل الدول العربية، يزيد عليه التعليمات الشفهية التي تعطى لمؤسسات الضبط والرقابة من أجل تضييق الخناق على منظمات المجتمع المدني. لكن هذه المنظمات تتمكن في حالات عدة من التحايل على هذه القوانين، وتنخرط في الشؤون السياسية، حتى في صورتها العليا والمباشرة، مستفيدة من السياق العالمي الذي يشجع المجتمع المدني على أن يناضل من أجل انتزاع أدواره السياسية، ومستندة في الوقت ذاته إلى نضال الأحزاب والحركات الاجتماعية والمثقفين وبعض الإعلاميين وبعض النخب من أجل الانفتاح السياسي والديمقراطية.

كما أن التضييق الخناق على الأحزاب السياسية المعارضة جعل قطاعات عريضة من الناس تمارس السياسة عبر المنظمات غير الحكومية. والمثل الجلي في هذا الصدد هو تحول النقابات المهنية المصرية في لحظة من اللحظات إلى منابر سياسية، ما دفع السلطة إلى تجميد بعضها، وفرض الحراسة على بعضها الآخر، وسن قانون يحرم عليها العمل السياسي، وهو القانون رقم 100 لسنة 1993، الذي جاء رداً على تصاعد دور التيار الإسلامي في تلك النقابات، بعد

أن وجدها باباً شرعياً متاحاً للممارسة السياسية عوضاً عن حرمانه منها عبـر الوسائط الرئيسية الأخرى، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية.

ولا تنجم تحديات المجتمع المدني المصري من السياقات التي تحيط بـه فقط، بل إن بعضها يعود إلى طريقة أداء المنظمـات غيـر الحكوميـة ذاتهـا وتصورها لطبيعة أدوارها، ومدى إخلاص القائمين عليها لمقاصدها وغاياتهـا. فبعض هؤلاء يتعاملون مع هذه المنظمات على أنها مجرد وسيلة للارتزاق تتيح لأصحابها الحصول على جزء مـن الأمـوال التـي تخصـصها المؤسـسات والحكومات الأجنبية لتشجيع التطور السياسي والاجتماعي في بعض البلـدان أو لخلق نخبة مرتبطة بمصالح الغرب، حسب ما تسوقه بعض الأدبيـات العربيـة التي تنتقد أداء وأدوار المنظمات غير الحكومية. وبعض القـائمين علـى تلـك المنظمات يتعاملون مع مواقعهم على أنها طريقـة للحـصول علـى الوجاهـة والمكانة الاجتماعية والبقاء في دائرة الضوء عبر مختلف وسائل الإعلام.

وتعاني بعض هذه المنظمات من أزمة مصداقية نتيجـة ثلاثـة أسـباب رئيسية: الأول هو وجود قدر لا يستهان به من الفساد وافتقاد الـشفافية يـصم المجتمع المدني المصري، ويطاول في درجته الفـساد الـذي يـصيب الحيـاة السياسية والإدارية العامة، والذي يناط بالمنظمات الأهلية والحقوقية أن تفضحه وتحاربه. وتنطبق على المجتمع المدني في هذه الناحية الحكمة المشهورة التـي تقول (فاقد الشيء لا يعطيه). والسبب الثاني هو غياب الديمقراطيـة الداخليـة للمجتمع المدني، فكثير من منظماته ومؤسساته تعاني من استبداد شخص أو قلة بالرأي والقرار، وتلف بعضها حالة من الغموض، ويعاني بعض العاملين فيهـا من غبن وجور، شأنهم شأن الموظفين الحكوميين. أما السبب الثالث فهو ضعف الدور الاجتماعي لهذه المنظمات، وهي مسألة واضحة للعيان، فقد مر المجتمـع المصري بالعديد من الكوارث الاجتماعية والطبيعية، ولم تكن منظمات المجتمع

المدني الحديثة موجودة بين المنكوبين بالحضور المطلوب والناجع، على العكس من المؤسسات التقليدية للمجتمع الأهلي، التي يــرتبط أغلبهــا بالــدين ســواء الإسلامي أم المسيحي.

إن مواجهة هذه التحديات تفرض على منظمات المجتمع المدني أن تحقق قدراً معقولاً من الشفافية والديمقراطية الداخلية، والتوائم مع القــضايا الملحــة لمجتمعاتها، وترتيب برامج عملها على أساس احتياجات الناس، والتفاعل الخلاق مع المؤسسات الأهلية التقليدية، التي تشكل شبكة قوية، لــديها قــدرات ماديــة كبيرة، ولها جذور عميقة في التربة الاجتماعية والتاريخية المصرية، ومتماهية في البنية الثقافية بصورة جلية. كما يجب على هذه المنظمات أن تعظم الاستفادة من فرص التعاون المشترك مع الحكومات في مجالات عدة، ومنها مكافحة الفقر والبطالة وتنفيذ بعض المشروعات التنموية، وتحسين حياة المهمشين من دون أن تنسى ما عليها من واجب في الضغط على هذه الحكومات مــن أجــل تحــسين شروط الحياة في مختلف المجالات والدروب

# تراجع دورنا الإقليمي

أتحدث هنا عن مصر الرسمية، التي راح دورها الإقليمي يتراجع ويتآكل حتى بات يقف علي حافة الخمود والخمول، جراء الافتقار إلـــي «المغـــامرات المحسوبة والمسؤولة» والافتقاد إلي «الخيال السياسي»، والقصور فـــي إدراك عظمتها ورسوخ أقدام شعبها، وصم الآذان عن أصوات المعولين عليهـــا مـــن العرب، من بين أولئك الذين يعيشون علي أطلال ماضيها القريب، حين كانـــت كلمة واحدة من قيادتها تهز الناس من المحيط إلي الخليج، وكانت نخبتها، في كل المجالات، تفكر للعرب، فتنير لهم الظلمة، وتعبـــد أمـــامهم الطـــرق الـــوعرة، وتمنحهم الأمل في غد أفضل.

لقد انكفأت مصر علي ذاتها ورأت في «القطرية الضيقة» طريقا للهروب من التزاماتها حيال كل من يطلبون منها المساعدة، بالفعل لا القول، وبالمشاركة والحسم لا بالوساطات الفاشلة، وراح المجال الحيوي لمصر يضيق حتـــي كـــاد يخنقها. فدورنا في القضية الفلسطينية انخفض إلي الحد الذي لم يعد يفيد كثيرا، وها نحن كغيرنا من بعض العرب نعطي ضمنا «ضوءاً أخضر» لإسرائيل، كي تجهز علي المقاومة في لبنان، حتي في ظل الحرص علـــي ســـلامة اللبنـــانيين والخوف من تدمير بلدهم العزيز علي نفوسنا وقلوبنا. وها هي التسويات تتوالي في قضايا السودان الساخنة الخطرة، بعيدا عـــن أعيننـــا. ولـــم ينظـــر إلينـــا الصوماليون وهم يسعون إلي إعادة ترتيب الأوراق في بلادهم، ويفاجئنا العقيـــد القذافي بأنه يمتلك مشروعا لتصنيع أسلحة دمار شامل، بعد أن أكـــد الـــرئيس مبارك مرارا أن ليبيا خالية نظيفة من أي سلاح غير تقليدي، ثم يبرم صفقة غير مسبوقة ولا متوقعة مع الغرب، من دون أن يكون لنا فيما أقدم عليـــه رأي، ولا مشورة.

وها هي المرة الأولي في تاريخ مصر المعاصر التي تجد البلاد نفسها تابعة لدول إقليمية صغيرة، بعد أن كانت بإشارة منها تعزز أنظمة حاكمة وتزعزع أخري، وبعد أن كانت تشكل رقما كبيرا في حسابات القوي العالمية العظمي، حين كانت القاهرة، قائدة دول عدم الانحياز، تناور في مواجهة واشنطن وموسكو، عاصمتي العالم إبان الحرب الباردة، وحين تمكنت القاهرة باقتدار، لا مثيل له في التاريخ الحديث، من أن تشن حربا في الظهيرة، لتستعيد أرضها السليبة من براثن إسرائيل المغتصبة.

إن دورنا الإقليمي ليس ترفا، ولا منة أو منحة نقدمها لأحد، بل هو دفاع عن أمننا القومي، كما فهمه أجدادنا، ومن حكمونا طيلة التاريخ، فمصر دوما كانت تحشد جيوشها وتدفعها إلي بلاد الشام لصد الأعداء المغيرين علينا، لتجعل حدودنا آمنة، وكانت تسيّر رجالها، جندًا وملاحين، إلي أعالي النيل، لتدافع عن شريان حياة كل المصريين، ثم تنظر غربا وجنوبا ما وسعها بحثا عن مصالحها، وصيانة لأمنها، وأداء لرسالتها الحضارية.

يا ليت من قالوا لنا إن السلام ضرورة لتنمية بلادنا قد نفذوا وعودهم. ويا ليت من قالوا لنا إن محاربة العدو لا تكون بالسلاح والنار فقط قد امتلكوا الأسلحة الأخري التي جعلونا نصبر كل هذا الزمن في سبيل حيازتها، فما زادنا الصبر إلا فقرا وعوزا، وفسادا واستبدادا، وكاد بلدنا العريق العظيم يتحول إلي كيان اجتماعي عشوائي ضخم، يدور ويلف حول قلة تحتكر المال والنفوذ، مصالحها مع آخرين هناك خارج الحدود، ووراء البحار.

إننا لا نطالب أيضا بـ«العنتريات التي ما قتلت ذبابة» ولا «بالتهور الذي يأتي علي الأخضر واليابس»، ولكننا نطالب بحسن إدارة وتوظيف كل ما نملكه من أوراق، من أي نوع وفي أي اتجاه، في سبيل أن تبقي القاهرة قبلة لكل من يبحث عن حلول لمشكلات يمر بها الشرق الأوسط، وليست فقط مكاناً يقوم فيه

مبني جامعة الدول العربية المسكين، أو قاعة مــؤتمرات كبــري تعقــد فيهــا اللقاءات، كأي قاعة في فندق بارد.

نطالب بامتلاك الركائز الأخرى للقوة، من اقتــصاد مزدهــر، ومجتمــع متماسك، وإنتاج ثقافي رفيع، وإدارة منظمة طموحة، ونخب تعرف مــن هــي مصر، وما هو قدرها ودورها. وهذه المطالبة ليست حلما بعيد المنال، في بلــد يمتلك كل شيء، البشر والحجر والتاريخ، ولديه قدرة علي أن يبــدل، بــسرعة خاطفة وهمة عالية، انكساراته إلي انتصارات، وأتراحه إلي أفراح، وإن شــاء أحد أن يستوثق من هذا فليدرس جيدا الظروف التي كانت تمر بها مصر قبــل قدوم أحمس، وصلاح الدين، وقطز، ومحمد علي، وعبد الناصر.

# مصر تتأخر بكم

لا أعرف ما هي المسوغات والمبررات والأسانيد المنطقية والعاقلة التـــي ارتكن إليها الحزب الوطني حين اتخذ لمؤتمره التاسع الذي انعقد فـــي شـــهر نوفمبر من عام 2007 شعارا يقول "مصر بتتقدم بينا"، اللهم إلا إذا كان الحزب يتوهم أن الكلمات المعسولة والشعارات العريضة واللغة المتفائلة كفيلة في حـــد ذاتها بتحقيق إنجازات وإحراز تقدم، أو كان يطبق بوعي كامل السياسة الدعائية التي تقول "اكذب .. اكذب حتى يصدقك الناس"، أو يريد أن يمارس علينا أقصى درجة من القهر بتضليل عقولنا، وإنتاج خطاب رنان طنـــان حـــول "النهـــضة" و"الإصلاح" و"مصر الحديثة" و"أزهى عصور الديمقراطية" لا يمت إلى الواقـــع إلا بصلات أوهن من بيت العنكبوت.

وأتصور أن كل المصريين كانوا سيباركون هذا المؤتمر وذلك الشعار لو كان الحزب الوطني ينطلق في خطابه وممارساته من اعتراف بتردي الوضـــع العام، ورغبة حقيقة في إصلاح ما تم إفساده على مدار ربع قرن. وكان الجميع سيصيخون السمع ويطيلون النظر في كل ما يطرحه الحزب الحاكم لـــو كـــان يتصرف على أساس أنه مجرد "بديل" وأن ما يقوله مجرد "مقترح" قابل للأخـــذ والرد، وأنه على استعداد للتعامل بإيجابية مع المقترحات المختلفة، وأنه سيلتزم بتنفيذ ما يقطعه على نفسه من عهود ووعود، فعندها كـــان النـــاس سيفـــسرون الشعار بوصفه يخص الجميع، ويستنهض كل الهمم كي تشارك في وقف تدهور أحوال البلاد. لكن في ظل تصرف الحزب على أساس أنه هو "الدولة"، وأنه هو "الأكفأ لإدارة مصر في هذه المرحلة" كما قال صفوت الشريف في تـــصريحاته التي سبقت انطلاق المؤتمر، يبقى الشعار مجرد لافتة كاذبة خاطئة، لأن مصر

لا يمكن أن تتقدم أبدا بأيدي من تسببوا في تخلفها، ولا تنهض بسواعد من أقعدوها.

ويكفي أن نمعن النظر في مسميات اللجان الست للسياسات المتخصصة التي عقدت اجتماعاتها في اليوم للمؤتمر لنكتشف التناقض الواضح الفاضح بين هذا الشعار وبين حقيقة الأمور. فاللجنة الأولى تسمى "التشغيل والاستثمار" وتقابلها بطالة جارحة، سافرة ومقنعة على حد سواء، مع اتجاه أغلب الأموال إلى العقارات وتسقيع الأراضي وإنتاج السلع الترفيهية والمشروعات الفاشلة وآخرها توشكى، إلى جانب تهريب مليارات الدولارات، واستمرار القيود والمعوقات البيروقراطية التي تنفر كثيرا من المستثمرين الأجانب من مصر. والثانية هي لجنة "التعليم والتنمية الإنسانية" وأمامها واقع أسود يثير الضحك، وشر البلية ما يضحك. فجامعاتنا صارت مجرد مدارس عليا، بعد أن جثم الأمن على قلبها سنوات، فصار بيده تسيير الأمور، من تعيين المعيد إلى العميد. ومدارس الحكومة باتت في حال يرثى لها، حيث التكدس والتسيب وفقر المناهج والاعتماد على مخاطبة أردأ الملكات العقلية وهي "الذاكرة". ومع تراجع التعليم تردت صحة المصريين، بانتشار الأمراض المزمنة (السرطان والكبد الوبائي والفشل الكلوي) مع تدني إنفاق الدولة على الصحة.

والثالثة هي "لجنة الأمن القومي في عالم متغير" وعليها عبء كبير لوصل ما انقطع من دورنا الإقليمي، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أمننا القومي الذي بات في ورطة مع وقوف السودان على أبواب التفكك، وسريان حالة غبن بين دول حوض النيل من حصص توزيع المياه، ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، وتصاعد موجات الإرهاب الدولي، وتبني الولايات المتحدة لما تسمى سياسة "الفوضى البناءة"، والتي تقوم على إحياء النعرات الطائفية والمذهبية والدينية والعرقية والثقافية في المنطقة برمتها. والأمر نفسه ينطبق

على بقية اللجان التي تدور حول "النقـل" و"الـشباب والرياضـة" و"الإسـكان والمجتمعات العمرانية"، حيث يظهر للعيان ما لحق بهذه القطاعات من تشوهات وتآكل وضعف في العقدين الأخيرين.

وهذه اللجان تنبع من محاور أربعة وضعتها أمانة السياسات في الحـزب الحاكم آخرها يدور حول "المواطنة والديمقراطية"، ويدعي فيـه الحـزب أنـه سيعكف على "مناقشة تعزيز حقوق المواطنة والديمقراطية، ودعـم التعدديـة الحزبية، وحكم القانون والعدالة، ودعم دور المجتمع المدني والنقابات المهنية، وتمكين المرأة، وتعزيز الحريات العامة .. وتحديث البنية التشريعية والسياسية، وحماية أمن المواطن من خلال قانون مكافحة الإرهاب، ودعم اللامركزية". وفي كل هذا ما يثير السخرية، فلو كان الحزب جادا في تحقيق تنمية سياسية حقيقيـة لانعكس ذلك على التعديلات الدستورية الموسعة التي انفرد بها، وعلى أداء لجنة الأحزاب، وعلى تعامل الأمن مع الاحتجاجات السلمية. وهنا، وكالعادة، تـأتي الأفعال متناقضة تماما مع الأقوال، فالحزب الحاكم انفرد بتعـديلات الدسـتور وصم آذانه عن مطالب ومقترحات القوى الوطنية كافة في هذا الشأن، و"قـانون الإرهاب" سيقيد الحريات العامة كما قيدها "قانون الطوارئ" البغيض، والجـور على المواطنة، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، سيزداد وطأة بمقتـضى الدسـتور المعدل الذي هضم الحقوق العامة للمصريين.

إن الحزب الحاكم يتوهم أن المصريين إما أغبياء أو فاقدي الذاكرة فيعيـد في مؤتمراته تكرار الوعود والعهود، المغلفة بلغة غارقة في البيـان ومـشبعة بالتفاؤل الكاذب، فلا يجني الناس في بلادي سوى معسول الكلام، الذي لا ينفـع أبدا في علاج واقع مقبض، ككوابيس الليالي الحالكة.

# الفصل الثاني

# من دفتر الخروج

# أنماط احتجاجات المصريين ودرجاتها

# ظاهر مستكن وباطن يغلي دوما

في غمرة احتفاء المصريين واحتفالهم كل عام بثـورة يوليـو 1952 لا يتذكرون ما طمره النسيان من تاريخهم المديد من احتجاجات وثـورات علـى الطغيان والعوز والمسكنة، لو وضع بعضها فوق بعض لتلاشي الاعتقاد الزائف بأنهم شعب يصبر على الضيم صبرا طويلا. ويكفينا برهانا على هـذا أن أول ثورة في تاريخ الإنسانية جرت على ضفاف النيل العظيم، وكانت من الـشمول والقوة والعنف إلى درجة أنها هزت ضمائر، وأثارت اندهاش، كل من فتشوا في ماضي مصر ووثائقها، باعتبارها أول دولة عرفها البشر.

ولم يقطع أحد بزمن محدد دقيق لهذه الثورة الخالدة، لكن ما ساقه الحكـيم إيبور يشي بأنها قد وقعت إبان حكم بيبي الثاني، في سنوات تتراوح تقريبا بين 2280 و2132 قبل الميلاد. وكان السبب الرئيسي لهذه الثورة العارمة هو تفشي الظلم واتساع الهوة بين الطبقات، حيث كانت قلة متخمة من فرط الشبع، وكثرة تعاني من قسوة الجوع، الذي بلغ مداه، حيث أكل الناس العشب، واكتفوا بعضهم بشرب الماء، وعز على الطير أن يجده ما يملأ به جوفه، بعد أن نفدت الغـلال من الصوامع، وتركت الماشية تهيم على وجوهها، فهجم الناس عليها وذبحوهـا والتهموها، حتى فنيت، ووصل الأمر إلى حـد أن النـاس كـانوا يخطفـون القاذورات من أفواه الخنازير. ومات خلق كثر، ملأت جثثهم الشوارع والنهـر، حتى أصبحت التماسيح تزاور بعيدا عنها، بعد أن أكلت حتى الشبع.

وحين اشتد الجوع بالناس هاجموا بضراوة قصور الحكام والأثرياء، فقتلوا من فيها، ونهبوا ما بها، وأشعلوا النيران في كثير منها ، وصار الشعار الـذي يسري في البلدات الرابضة على ضفتي النيل هو: "لنقص أصحاب الجـاه مـن بيننا".

وترك الثوار بيوت ذوي المال والسلطة خرابا تنعق فيها الغربان، فصار هؤلاء أذلاء من بعد عز، وجوعى من بعد شبع، وبؤساء من بعد تـنعم، وهـام كثيرون منهم على وجوههم بلا عمل ولا سلطة. وبلغ الانتقام مداه مـن أبنـاء الأمراء وأحفادهم ومومياواتهم. واستولى الفقراء الجوعى على ثروات هـؤلاء وتحفهم الثمينة، من دون أن يعرفوا لها قدرا، أو يوجد سبيل لبيعهـا، بعـد أن انهار الاقتصاد تماما، وانتشرت الأوبئة في كل مكان.

ويصف إيبور انتقام من أذلتهم الحاجة ممن تمرغوا طويلا فـي النعمـة والجاه فيقول: "من كان يرتق نعليه فيما مضى صار صاحب ثروة.. ومـن لـم يكن في مقدوره أن يصنع لنفسه تابوتا أصبح يملك قصرا .. ومـن لـم يكـن باستطاعته أن يشيد حجرة بات يملك فناء مسورا .. ومن لم يكن يملـك ثـورا صار يملك قطعانا .. ومن لم يكن يملك حفنة قمـح أصـبح يملـك أجرانـا... وأصبحت ربات الخدور يرتدين الخرق البالية، والعقيلات الشريفات يرقدن على الفراش الخشن .. والسيدات النبيلات اللاتي كن متاعا حـسنا صـرن يقـدمن أجسادهن في الفراش .. وأولاد رجال البلاط أصبحوا في خرق باليـة، وأولاد الحكام يلقون في الشوارع".

وفي أتون هذه الفوضى سقط الحكم بعد أن انهارت الـدواوين والمحـاكم ونهبت سجلاتها، وذبح كبار الموظفين وصار من بقي منهم على قيد الحياة بـلا كلمة مسموعة، وعاشت مصر بلا حكام لمدة تصل إلى ست سنوات، فانتـشرت عصابات السرقة والقتل، وأفلست الخزانة العامة، ولم ينج قصر الملك نفسه من النهب، ليجد بيبي الثاني نفسه أمام هذه الحقيقة المرة، بعـد أن عـاش سـنوات طويلة مثقلا بالأكاذيب، عازلا نفسه عن شعبه، ومسلما إياها إلى حاشية لا تجيد إلا فن النفاق والكذب والتضليل، ولم يستمع ويعمل بالنصائح المعبـرة الأثيـرة التي كان يقدمها الملك الفرعوني خيتي إلى ابنه مريكارع، والتي تقول:

"تحل بالفضائل، حتى يثبت عرشك على الأرض

هدئ من روعك الباكي

لا تظلم الأرملة

لا تجرد أحدا مما يملك

ولا تطرد عاملا من عمله

ولا تغدر بزميل لك تلقى معك العلم

ولا تكن فظا بل كن رحيم القلب

اجعل هدفك حب الناس لك

لا ترفع ابن الشخص العظيم على ابن الشخص المتواضع، بل قرب إليك الإنسان الكفء

ارفع من شأن الجيل الجديد لكي تحبك الرعية، فالمدينة مليئة بالشبان المدربين، فاجعل من هؤلاء أتباعك، وامنحهم الممتلكات ، وهبهم الحقول، وائتمنهم على القطعان".

***

ومنذ هذه الثورة العارمة، ومصر لم تهدأ رغم ظاهرها الذي فسرناه كثيرا بأنه سلسلة من السكون والخمود، لكن الحركة المصرية هذه لم تأخذ طريقا واحدة، إنما تنوعت بين الثورات والهبات والتمرد وبين العناد والعصيان والمقاومة والإصرار الصارم على التمسك بالثوابت الوطنية، رغم تعاقب المحتلين، بل استدراج هؤلاء رويدا رويدا حتى يذوبوا في الروح الثقافية المصرية القوية. وهذه الروح جعلت مصر تحافظ على استقلالها الكامل لزمن مديد يربو على ثلاثة آلاف وخمسمائة عام من عمرها المعروفة وقائعه لدينا والذي يصل إلى خمسة آلاف عام. وهذا الاستقلال إما كان مصريا خالصا

حكمت فيه البلاد أسر منها، أو أسر أجنبية، تمصرت، وتشربت روح هذا البلـد العريق، وأدركت أنه أمة كاملة، ولذا قطعت تقريبا الحبل السري بينـه وبـين الإمبراطورية الكبيرة، أو خففته حتى صار رفيعا واهيا. وقد حدث هـذا أيـام الإغريق والرومان، وفي زمن العباسيين والعثمانيين.

وكان هذا الاستقلال في جله الأعظم ثمرة لروح مصر الوثابة، أو ثورتها المستمرة بأشكال متنوعة، فبعد الثورة ضد بيبي الثاني، قام المصريون عن بكرة أبيهم ضد الهكسوس الغزاة، فخلعوهم من أرض النيل خلعا، وطردوهم إلي عمق الصحراء البعيدة. ثم جاءت ثورة من نوع آخر، أخذت منحى دينيا وفلسفيا وفنيا خالدا، وقامت على أكتاف إخناتون، الذي نادى بالتوحيد في وجه تعدد الآلهـة، وثار ضد الطقوس الوثنية، التي استغلت الدين في ظلم البشر، وتأليه الحكام، ولو قدر لهذه الثورة أن تنجح، لتغير تاريخ العالم برمته. ولما غزا الأشوريون مصر تزعم باسماتيك ثورة ضدهم حتى هزمهم، وأقام على أنقاضهم حكـم الأسـرة السادسة والعشرين، التي سلمت الراية لأسرة بعدها خاضت هبات شعبية جارفة ضد الفرس المحتلين، دفع فيها المصريون ثمنا غاليا من أرواحهم الزكية، فـي سبيل الحفاظ على نظام حياتهم وطرق معاشهم، التي حاول الفـرس تـدميرها، حتى جاء الإسكندر الأكبر فأخرجهم من بلادنا، لكنه حل محلهم في احتلالها.

وجاء الدور على الرومان ليذوقوا نوعا آخر من كفاح المصريين، الـذين وجدوا في تمسكهم بالمسيحية نوعا من الاحتجاج ضد وثنية الرومانيين، وقطيعة رمزية كاملة وعميقة مع منطقهم الاستعماري. فلما اعتنق إمبراطور الرومـان المسيحية، وجعلها الدين الرسمي لإمبراطوريتـه مترامية الأطـراف، وجـد المصريون أنفسهم أمام مأزق شديد، لكنهم سرعان ما وجدوا مسارا لمواصـلة كفاحهم، حين ميزوا مذهبهم الديني عن مذهب الرومـان، فتواصـل النـضال ضدهم، وقدم الأقباط شهداء لا حصر لهم، ولم تتراخ عزيمتهم في الدفاع عـن

رؤيتهم الدينية، رغم مغالاة أعدائهم في اضطهادهم، بل أشعلوا حركات مقاومة متفرقة، فيما هب الصعيد في ثورة عارمة ضد حكم دقلديانوس.

وأزاح المسلمون ظلم الرومان عن المصريين، لكن قيام الحكام الأمـويين والعباسيين بتحويل الدين إلى أيديولوجيا، قاد بعض أمرائهم إلى التعـسف مـع الرعية، فرفض المصريون هذا التعسف، ولم يكـن الـرفض مقتـصرا علـى المسيحيين، بل المسلمين سواء من أصل قبطي أو من العرب الذين سكنوا مصر قبل ظهور الإسلام بزمن طويل. لكن مصر ولدت ثورات من نوع جديد، حـين أخذت على عاتقها الدفاع عن الشرق وعن الإسـلام فـي مواجهـة المغـول والصليبيين، من دون أن تنسى الاحتجاج ضد ظلم بعـض الحكـام الفـاطميين والمماليك والأتراك، ووصل الأمر إلى ذروته حين خلع علماء مصر خورشـيد باشا، الوالي العثماني، وعينوا محمد علي بديلا منه.

وتصدي المصريون للحملة الفرنسية( 1798 ــ 1801) ببسالة وشجاعة، بعد هزيمة المماليك بسيوفهم الصدئة أمام مدافع جيش نابليون، فقامـت هبتـان شعبيتان جارفتان في القاهرة، أقضت مضجع الفرنـسيين، وأظهـرت لهـم أن بقاءهم في مصر مستحيل، لاسيما مع فشلهم في السيطرة على صـعيد مـصر، الذي خاض أهله نحو اثنتين وعشرين معركة ضد الحملة الفرنسية، علاوة على بعض حركات التمرد والمقاومة التي شملت الصعيد برمته. وحدث الشيء نفسه لحملة فريزر الإنجليزي 1807 الذي انهال أهل رشيد، رجـالا ونـساء، علـى حملته ضربا من كل مكان، وبأي أدوات ممكنة، حتى فر هاربا.

وتحدى أحمد عرابي الخديو توفيق دفاعا عن حقوق الضباط المـصريين، ثم قاد الفلاحين في مقاومة عسكرية ضد الاحتلال الإنجليزي، ورغم هزيمتـه، فإن ما أقدم عليه ألهب الشعور الوطني لدى المصريين، فشنفوا آذانهم إلى محمد فريد ومصطفى كامل، اللذين دعيا إلى الثورة، وتحقق الأمل مع سعد زغلـول

ورفاقه في ثورة 1919 الخالدة، التي شاركت فيها كل فئات الشعب المصري، مختلفة الأعمار والنوع والمستوى الاجتماعي والدين، فحصد المصريون استقلالا نسبيا ودستورا رائعا، وتعبد الطريق أمام ثورة يوليو 1952، التي إن كانت قد بدأت بانقلاب عسكري، فإنها لم تلبث أن تحولت إلى ثورة اجتماعية كاملة، أعادت ترتيب الطبقات المصرية، وحررت البلاد من الملكية الفاسدة والاستعمار الغاشم، وألهمت شعوب العالم الثالث برمته روح التحرر والانعتاق.

إن هذا التاريخ الطويل يحمل في جوفه ثورة دائمة، لكنها طالما توارت خلف تحضر المصريين، وكراهيتهم للفوضى، وقدرتهم على صهر الغريب، وإجادتهم فن المقاومة بالحيلة، وثقتهم في تدينهم وثقافتهم، فبدا جل تاريخ مصر نارا تستعر تحت الرماد، لا يراها إلا كل ذي عقل فهيم، وبصيرة نافذة.

ويا ليتنا تعلمنا بعد هذا الزمن المديد من أمثال تلك الحكم المنحوتة في ذاكرة مصر، "لكن آفة حارتنا النسيان" كما يقول نجيب محفوظ.

# فورة قصيرة وخمود مؤقت

في الوقت الذي كان فيه عمال النسيج بمدينة المحلة المصرية يسجلون انتصارا ملموسا بدفع السلطة إلى الاستجابة إلى أغلب مطالبهم كانت النخبة الفكرية والسياسية في البلاد منشغلة بإعادة إنتاج أسئلتها العقيمة حول الأسباب والخلفيات التي أدت إلى نزع فتيل ثلاث سنوات كاملة من الاحتجاج المتواصل، الذي شاركت فيه مختلف التيارات والاتجاهات السياسية، وامتد ليشمل فئة ذات وضع خاص في النظام السياسي المصري وهي القضاة، وبات على أبواب فئة خاصة أخرى وهي الصحافيين بعد الأحكام بالسجن التي صدرت بحق خمسة من رؤساء تحرير الصحف الحزبية والخاصة للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

ومن المحلة حيث العمال الذاهبين مباشرة إلى ممارسة وسيلة ضغط فعالة على الحكومة إلى القاهرة حيث النخب المعزولة في أبراج عاجية مختلفة الارتفاع والفخامة تقع المشكلة السياسية التي تمر بها مصر الآن، إذ ينقطع الحبل السري الغليظ والمتين الذي يربط الصفوة بالجماهير، وتنقسم النخبة على نفسها، وتدخل السلطة بكل عددها وعتادها على المسافة الفاصلة بين الطرفين، فتطوق احتجاجات النخبة سياسيا وأمنيا، وتشكك الناس في نية وارتباطات قادة أحزاب المعارضة ونشطاء المجتمع المدني وطلائع المثقفين المغبونين من استشراء الفساد، الذي وصل إلى النخاع، وسطوة الاستبداد الذي يتراوح بين نعومة كاذبة وخشونة ظاهرة.

وقد حققت السلطة نجاحا لافتا في احتواء هذه الاحتجاجات وحصارها وتمويتها، إلى حين، وتمكنت من تفريغ الضغوط الخارجية من مضمونها، فاستجابت لفظيا وشكليا لبعض مطالب المحتجين، فتركت الصحافة تكتب ما تشاء، وعدلت الدستور، وسمحت بقدر من النزاهة في المرحلتين الأولى والثانية

من الانتخابات التشريعية التي جرت في أواخر عام 2005، وتراجعت عن عقوبة غليظة على بعض كبار القضاة، وتركت "كفاية وأخواتها" تنظم مظاهرات محدودة في مناطق عدة من العاصمة وخارجها. ثم عادت السلطة، بعد أن خفت الضغوط الخارجية عليها، لتسترد كل ما قدمته في اتجاه الإصلاح السياسي، بل تخصم من الرصيد الإيجابي الذي حققته الحركة الوطنية في نحو ربع قرن، فعادت الأمور أسوأ مما كانت عليه قبل سنوات الاحتجاج، إذ حل "قانون الإرهاب" محل "قانون الطوارئ"، وجرحت مواد الدستور التي تنتصر للحريات العامة والخاصة، والتي كانت أفضل ما في هذا الدستور الذي رأى النور عام 1971، وسحبت الدولة التزاماتها حيال الناس بتغيير كل نص يتضمن لفظ "الاشتراكية" وكل فحوى ترتب للطبقات الفقيرة والمهمشة حقوقا مؤكدة، وتم تفصيل بعض المواد على سيناريو "توريث الحكم" وإبعاد جماعة الإخوان المسلمين عن تحقيق هدفها بالوصول إلى الحكم أو على الأقل حيازة وضع أفضل مما هي عليه الآن . ثم عادت السلطة لتمنع التظاهر مستخدمة يد الأمن الغليظة، بحصار المتظاهرين واعتقالهم، ومطاردة وملاحقة واعتقال الكوادر الإخوانية الفاعلة، ثم الالتفات إلى الصحافة الحرة، التي تعد المظهر الوحيد للديمقراطية في مصر، لتكميم أفواهها، والتضييق عليها.

وإذا أمعنا النظر في الأسباب التي أدت إلى إخفاق هذه الاحتجاجات في إحداث أي اختراق سياسي، فيمكننا تحديدها في النقاط التالية:

1 ــ الهوة الكبيرة بين أجندة الصفوة وأجندة الجماهير. فالأخيرة تبدو معنية أكثر باحتياجاتها في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة والمتواصلة التي تعيشها مصر، والتي أدت إلى انهيار الطبقة الوسطى. أما النخبة فانحازت في نضالها إلى قضايا الإصلاح السياسي، متمثلة في تغيير الدستور وتمكين أحزاب المعارضة من العمل وتوسيع الحريات العامة.

ومعطيات التاريخ المصري تقول بجلاء إن المصريين يتنــازلون فــي بعض الأحيان عن الانشغال بشؤون الحكم لحساب الاهتمام بمــشاكلهم الاجتماعية الآنية، ولذا اكتسبوا قدرة فريدة وعبقرية في إدارة أحــوالهم وظروفهم اليومية بعيدا عن السلطان، فإن جار الأخير على معاشــهم أو فشل في حمايتهم من أي اعتداء خارجي وجرح كبريائهم الوطني يهبون في جسارة لمقاومته، وهي مسألة بدت جلية فــي مظــاهرات 18 و19 يناير 1977، التي قامت على خلفيــة رفــع أســعار الخبــز، وقبلهــا المظاهرات المستمرة لمطالبة السادات باستعادة ســيناء التــي احتلتهــا إسرائيل عام 1967.

2 ــ فقدان ثقة الجماهير في النخبة السياسية والفكرية، بعد أن وضعت عقلها وإمكانياتها في خدمة النظام الحاكم سنوات عديدة، ووقعت له صكا على بياض حين كان متوعكا إثر الهجمات المسلحة للمتطرفين الإســلاميين التي استمرت من 1988 حتى 1997، فلما استعاد النظام عافيته استدار إلى النخبة ليقوض أركانها، ويستخدم تنازلاتها له في تشويه صــورتها أمام الناس، والضغط عليها، وحصارها بحيث لا يظل أمامهــا ســوى خيارين، إما الانصياع والسير في ركاب السلطة، أو الاكتفاء بالفرجــة على ما يجري. واستغلت السلطة في هذا تحول الكثيــر مــن رجــال الأحزاب والمجتمع المدني إلى مرتزقة، لرمــي الجميــع بــالارتزاق، والمتاجرة بالشعارات والأفكار ومصالح الناس.

3 ــ غياب الوسائط السياسية الفاعلة، فأحزاب المعارضة تحولت إلى جــزء من النظام، يضفي عليه تعددية شكلية، والنقابات تم نزع السياسة عنها، والرموز السياسية والاجتماعية تم إبعادها بانتظام، ومنهجية مدروســة. فكلما ظهر رجل في عين الناس، وصارت له مكانة عالية ومثل قيمــة

كبيرة، تم تجنيبه وتقليص نفوذه، وحجبه عن الأضواء. وأدى هذا إلـى تغييب القيادات السياسية البديلة، التي بوسعها أن تحظى بثقـة النـاس، وتحركهم في الوقت المناسب، أو تحول احتجاجاتهم إلى طاقة إيجابيـة، تثمر اختراقا سياسيا من أي نوع.

4 ــ امتلاك الدولة جهاز أمني متضخم، يتكون مما يربو على مليون وربـع المليون من جنود الأمن المركزي، إلى جانب جهاز الـشرطة العـادي، ومئات الآلاف من المخبرين والمتعاونين مع الأمن في مختلف المواقـع والمؤسسات والهيئات، علاوة على إضفاء طابع أمني على العديد مـن الخدمات التي تقدمها الدولة. وهذه الترسانة الأمنية الضخمة لديها قـدرة على قمع أي احتجاج ما دام محدودا، عددا وانتشارا، ولديها في الوقـت ذاته إمكانية هائلة على التخطيط لتفريق أي تجمـع وطنـي، بتـشتيته وتفكيكه، عبر استقطاب البعض، وتهديد آخرين.

5 ــ تحكم السلطة الحاكمة في المفاصل الأساسية للسياسات العامـة علـى اختلاف أنواعها ودرجاتها، من خلال السيطرة علـى مـوارد الدولـة وميزانيتها، في ظل خلط واضح بين "النظام" "والدولة". وهـذا الوضـع مكن السلطة من تحويل الموارد الاقتصادية إلى موارد سياسـية عبـر شراء الولاء وتمويل الحملات الانتخابية للأتباع وربط معدة المـواطن البسيط بالنظام، عبر المنح والمنع والوعد والوعيد. ورغم تطبيق برنامج الخصخصة في مصر فإن سيطرة النظام على المال العام لم تتراجـع، وتحكمه في كل العمليات التشريعية والماليـة والاجتماعيـة المرتبطـة بالتحرر الاقتصادي وانتقاء القائمين عليه لم تتوان، ومن ثم لم يتـداعى تحكمه الصارم في السياسات العامة.

6 ــ ضعف بنية الحركات الاجتماعية الجديدة، إذ سيطرت عليها العفويـة،

وغابت عن أغلبها الأطر الفكرية الراسخة والعميقة، والعناية ببناء مسارب ومسالك وروابط وقنوات مع الكتلة الاجتماعية الكبيرة الصامتة. وسيطر على الكثير منها فكرة مغلوطة تدحضها معطيات تاريخية عديدة، تعتقد في سلبية المصريين أو اعتوار ثقافتهم السياسية، وانفضاضهم الغريزي عن الانخراط في الاحتجاجات القائمة.

7 ـ انتهازية الخارج في تعامله مع الزخم الذي أخذته المطالبة بالإصلاح في مصر خلال السنوات الأخيرة. ففي البداية استفادت الحركة الوطنية المصرية من الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على النظم العربية من أجل إصلاح ذاتها. ورغم أن الأغلبية الكاسحة من المنتمين لهذه الحركة يؤمنون بأن ما يدفع أمريكا إلى اتخاذ مثل هذا الموقف هو مصالحها البحتة، فإن الجميع استفادوا من مراعاة النظام المصري لعدم إغضاب واشنطن، والاستجابة المؤقتة والجزئية لضغوطها، حين سمح النظام بنزاهة نسبية في الانتخابات الأخيرة، وترك كفاية وغيرها ينظمون المظاهرات والاحتجاجات التي ارتفعت بسقف المطالب السياسية وكسرت كل الخطوط الحمراء تحت شعار "لا للتمديد .. لا للتوريث". لكن الولايات المتحدة لم تلبث أن ارتدت عن ضغوطها في سبيل الإصلاح حين وجدت أنه سيؤدي إلى وصول "الإسلاميين" إلى السلطة في أغلب البلدان العربية، فانقض النظام المصري على كل خطوة أخذها إلى الأمام، لفظا وشكلا، وأعاد الأمور إلى نقطة الصفر بل إلى ما هو أدنى منها.

وهذه الأسباب ليست قدرا، ولا يمكن لها أن تكون، فإمكانية تلافيها واردة، لاسيما مع بعض النجاح الجزئي الذي حققته احتجاجات العمال والفلاحين والمهمشين. وما دامت الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى الاحتجاج

قائمة فإن عودة المصريين إلى التظاهر من جديد تبدو أمرا حتميا، فإن تلافوا كل ما يقود إلى إخماد فورتهم وإطفاء طاقتهم الغضبية فإن الخرق قد يتسع على الراتق في المرات المقبلة، ومن ثم تثمر الاحتجاجات عن شيء حقيقي وملموس لصالح الناس.

# ألف "كفاية"

لا يختلف عاقلان علي أن الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» هي حجر ألقي في بحيرة السياسة المصرية الراكدة فمنعها من التعفن. ولا يتنازع منصفان في أن «كفاية» ظاهرة نبيلة، وترجمة عملية لأفكار تداولتها النخب السياسية والثقافية علي مدار عقدين كاملين من الزمن، تدور حول قواسم مشتركة وخنادق متجاورة دفاعا عن المصلحة العليا للوطن في تلك اللحظة الفارقة والحاسمة من تاريخه المديد.

ولا ينكر عادلان أن كفاية، التي نحتت باسمها مصطلحا جديدا أهدته إلي قاموس العلوم السياسية المعاصر، قد كسرت خطوطا حمر، وزحزحت جدراً سميكة وراسخة، وقدمت برهانا ناصعا علي أن المصريين، الذين تآلفوا طويلا من الصبر علي الضيم والظلم وألفوا ألوانا شتي من تبجيل السلاطين، بوسعهم أن يفعلوا أبدع مما كان، وأن يتمردوا علي ثقافة سياسية متبلدة.

لكن «كفاية» التي تنتقد السلطة بشراسة غير عابئة بأي شيء، لا يمكن أن تكون فوق النقد، وكفاية التي قامت دفاعا عن حق تداول السلطة وتمسكا بالنظام الجمهوري في رفعها شعار «لا للتمديد .. لا للتوريث» لا يجب أن تتحول إلي حركة «فاشية» يضيق صدرها بالنقد، وينبع قرارها من قلة محتكرة أو شخص مستبد،

ولا يجب أن تتجمد عند نقطة معينة من المطالب، وتفتقد القدرة علي التطور، والتفاعل الخلاق مع المستجدات، ولا يفيدها أن تكتفي بالقول لحظة الشعور بالضعف والتراجع إنها مجرد حركة اجتماعية، فحزب الوفد العريق، بدأ حركة اجتماعية رافعا شعار «الاستقلال والدستور».

إن كفاية تعاني في هذه الآونة من وعكة صحية وإن لـــم تجـــد الـــدواء العاجل، فستصاب بمرض مزمن، إن طال أمده واستشري فقد تموت، وتـــدخل غير راضية ولا مرضية إلي متحف التاريخ، لتوضع بجوار الفأس البرونزيـــة. وأول وأقصر طرق العلاج هي الاعتراف بالمرض بعد تشخيـــصه، والإلمـــام بأعراضه، أما المكابرة أمام ما جري من تراجع قدرة الحركـــة علـــي التعبئـــة والحشد، واللامبالاة حيال ما حدث من انسحاب بعض قادة كفاية، فلن تفيد أبـــدا في إنقاذ الحركة من الموت المحقق، مـــن دون أن تحقـــق أهـــدافها، وتنجـــز مقاصدها، وتري أمام عينها ثمرة كفاحها.

لقد تصدعت كفاية نتيجة لعوامل عدة أولها التـــضييق الأمنـــي الـــصارم الغاشم، الذي منع الحركة من التمدد في الشارع المصري، واستقطاب محتجـــين جدد إلي صفوفها، وثانيها وقوع الحركة في فخ التجاذبات والمنافسات الحزبيـــة والتناقضات الأيديولوجية، لعجزها عن بلورة هوية واحدة مستقلة، ووضع إطار فكري يحوي منظومة من القيم السياسية التي تحظي بتوافق عام بين أعـــضائها الموزعين علي مشارب واتجاهات مختلفة، وثالثها تواضـــع القـــدرات الماديـــة للحركة قياسا إلي حجم المهام التي وضعتها علي كتفيها، الأمر الذي جعلها تمد يدها إلي الموسرين منها، وهذا ليس عيبا إن لم يخضع الأمر للمعادلة الـــشهيرة التي تقول «من يدفع يملك، ومن يملك يحكم»، لكن، ومن أســـف، فـــإن كفايـــة وقعت في هذا المنزلق. أما العامل الرابع فيتمثل في افتقاد كفايـــة إلـــي القيـــادة الكارزمية، التي بمقدورها أن تتدخل لفض الاشتباكات والمناكفـــات الداخليـــة، وبوسعها أن تجذب إلي الحركة جمهورا أكبر.

وإذا كان يمكن الاستعاضة عن مثل تلك القيادة بإعلاء العمل المؤسسي، فإن كفاية لم تفلح تماما في بناء مؤسسة بارعة، إذ غلب علي تصرفاتها الطـــابع العفوي علي حساب العمل المخطط المدروس، وشاب كثير من سلوكياتها طابع عشوائي، علي حساب العمل المنظم الصارم، وانتهي قرارها في يد قلة محتكرة،

تجمعها إما صداقة في الحياة أو اتفاق في الأفكار والميول، وقد تمادي هؤلاء في إهمال رأي بعض نظرائهم في المكانة، وشركائهم في التأسيس والعمل والأحلام.

والعامل الخامس يرتبط بغياب البرنامج الشامل المتكامل، أو تأخره طويلا، فالناس إن كان قد لفت انتباههما شعارات كفاية الجريئة، والتي تذهب إلي أصل العلة دون مواربة ودون رتوش، كما اعتادت المعارضة المصرية ، فإن أغلبهم وجد في هذا الشعار معولاً لهدم نظام فاسد مستبد، لكنه لا يشكل لبنات لبناء آخر يشيد علي أنقاض البناء المتهالك الآيل للسقوط، الذي نعيش فيه،

كما أن جدة الشعار المؤسس لكفاية الرافض للتمديد والتوريث، إن كان قد مثل طلقة كاشفة فضحت عهودا من التحايل العاجز والدوران حول الحقيقة الجلية، ولفت إلي الحركة نظر القاصي والداني، فإنه بدا شعارا مخيفا لشعب يعاني من ثقافة سياسية سلبية، ولا يثق كثيرا في النخبة، بعد أن تورطت طيلة عقدين كاملين في حماية هذا النظام، وحقنته بأسباب الاستمرار، تارة مخدوعة فيه، وتارة متواطئة معه، أو خائفة منه.

لقد استفادت كفاية من الضغوط الخارجية الرامية إلي الإصلاح، فلما تراخت عزيمة الخارج في الحض علي الديمقراطية في بلادنا، بعد أن وجدت الولايات المتحدة أن البديل لهذه الأنظمة هو الإسلاميون، عاد النظام إلي التوحش، مفرطا في استخدام عصاه الأمنية الغليظة. وقد تظن السلطة أنها قد أفلحت في إسكات صوت صارخ زاعق جسور، كصوت كفاية، لكن هذا وهم جديد، فكفاية لم تمت، وما بها من توعك يمكن علاجه، إن خلصت النوايا، واشتدت العزائم والهمم. وحتي لو استسلمت كفاية للمرض، وشارفت علي الموت، مغمضة عينيها عن حلم ضائع، فإن مصر حبلي بـ"ألف كفاية"، لأن الأسباب التي تدفع إلي الاحتجاج والتمرد لا تزال قائمة، ويزداد وجودها مع مطلع كل يوم جديد.



# الفصل الثالث

## من دفتر الغد

## صور التغيير ومسارات المستقبل



# الحاجة إلى بديل

لا توجد أمة حية متمكنة إلا وتمتلك بدائل عدة في التفكير والتدبير، تجربها كيفما أرادت، وحسب مقتضيات الحاجة، فإن أخفق أحدها، تذهب مباشرة إلى غيره، ساعية ما أمكنها للترقي في المعاش، متنقلة من حسن إلى أحسن، من دون توقف ولا تردد، وسائرة دوما إلى الأمام في خط مستقيم، متلمسة سنة الحياة السليمة والصحيحة، التي تقول إن الغد يجب أن يكون أفضل من اليوم، وأن الجيل القادم من الضروري أن يكون أوعي وأسعد من الجيل الحالي، وأن هذا يسلم ذاك الراية في رضا واطمئنان، وإخلاص واضح وجلي للوطن. ومثل هذه الأمة لا تترك طرف بعينه يحتكر تقديم البدائل، بل تعطي الفرصة للجميع للمشاركة في صنعها، مهما كان موقعهم من السلطة، أو موقفهم منها، فالكل شركاء في الوطن والمسار والمصير.

أما الأمم المريضة أو الهشة، التي تقف على أبواب الفشل وربما الموت المؤقت، فتفتقد إلى إنتاج البدائل، حيث لا تصنع غير الحزب الواحد والرجل الأوحد، ولا تزرع غير الأفكار والرؤى النمطية التي عفا عليها الدهر، وتسمى الركود استقرارا، وقلة الحيلة حكمة، والتمسك بمن شاخ وأفلس خبرة. وهذا الصنف من الأمم لا يمتلك غير مسار واحد، ولذا ترممه حتى لو تعمق الشرخ وصار عصيا على الترميم، وترتقه حتى لو اتسع الخرق على الراتق، وتضيع سنوات عديدة هباء في سبيل الاحتفاظ بهذا المسار المتداعي، لأنها لا تعرف غيره، ولا تألف سواه. وترتضي أن تمضي الحياة يوما بيوم، فلا أفق ولا أمل، ولا خطة ولا تصور للمستقبل المنظور أو البعيد.

ومن أسف فإن مصر تعيش هذه الحال المريضة، فلا تمضي إلا في

طريق واحدة، هي تلك التي حددتها السلطة. ومن أجل هذا الخيار الذي لم يختبر أحد مدى صوابه أو ملاءمته لواقعنا، تحشد كل الطاقات وتعمل أغلب العقول والنفوس في اتجاه واحد. وهنا تتحول خطب رئيس الدولة إلى برنامج عمل، وتوجيهاته إلى قوانين، وتعليقاته العفوية إلى خطط، وإيماءاته إلى قرارات، تجد طريقها سريعا إلى التنفيذ، بغير فحص ولا درس. وبذا يتحول الوزراء إلى مجرد موظفين مطيعين، يجلسون في انتظار تعليمات الرئاسة لينفذوها، أو يبادرون بالتصرف حسب ما يرضي الرئيس، بغض النظر عن مدى احتياجات الواقع لهذا، أو حاجة الناس إلى ذلك.

وفي ظل البديل الواحد تصبح القوى السياسية والاجتماعية المختلفة مع النظام الحاكم مجرد حواشي باهتة على متن غليظ، ومجرد كائنات رخوة لا تصلب ظهرها في وجه السلطة، أو كائنات طفيلية تعيش على الفتات المتاح، وعلى البقايا التي يتركها النظام أو ينحسر عنها غطاؤه الثقيل الذي يغطي كل المجالات العامة. وبذلك تصبح عاجزة على أن تطرح نفسها بديلا للنظام، أو تشكل "نظام ظل"، وتصير مغلولة اليد عن إنتاج تصور مختلف، يسعى إلى حشد مناصرين له، ومنافحين عنه.

وفي ظل البديل الواحد تختار السلطة الإطار الذي يحكم التصرفات والتحركات والقرارات في الداخل والخارج، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، ويكون على مؤسسات الدولة أن تخضع لهذا الإطار، ويفكر قطاع كبير من الجماعة العلمية والبحثية في الوسائل التي تخدمه، إما بحثا عن رضا السلطان، أو لتجنب آثار غضبه، أو رضوخ للأمر الواقع، ويأس من إصلاحه. وحتى القلة التي تحتفظ باستقلاليتها وتحاول أن تبدع بدائل أخرى، لا يجد إبداعها أي صدى، ولا يحظى بأي اهتمام أو رعاية، ولذا تبقى الأفكار البديلة حبيسة الأدمغة والأدراج، وكثير منها يموت في صمت مطبق.

ومع البديل الواحد تفتقد بلادنا إلى إدارة ناجعة متجددة قادرة على تجنب الكوارث، وإدارة الأزمات، وقبل كل هذا النهوض بالأمة، ودفعها إلـى الإمـام دفعا، لتأخذ موقعها اللائق في طابور الأمم. ومع البديل الواحد تتجمـد حياتنـا وتتوقف، أو تسير سير البطة العرجاء، بينما تسرع البلـدان الغنيـة بالبـدائل خطاها، فتتسع الهوة بيننا وبينها، ونصير بتتابع الأيام ذيلا لها، وعالة عليها.

إن مصر في حاجة إلى إبداع بدائل لا تنتهي لحل مشكلاتها التي تعقـدت في كل مناحي الحياة. وهذا الإبداع لا يجب أن يتوقف مهما تعنتت الـسلطة أو عمدت إلى وأد الأفكار والأعمال التي لا تأتي على هواها ومـصالحها، فتلـك السلطة أو غيرها ليست باقية إلى الأبد. ولا بد من أن نؤمن بأنه سـيأتي فـي لحظة إلى سدة الحكم من يدركون أن تجميد البدائل أو وأدها جريمة فـي حـق الأمة ومستقبلها، ولذا من الضروري أن يجد هؤلاء الجادون المخلصون أفكارا عملية جاهزة، ليستخدموها في مواجهة التخلف، والأخذ بأسباب التقدم والرقـي، لنظفر في نهاية المطاف بمصر التي نحلم بها.

# العجلة التي دارت

حتى لو زاد عدد من يقولون إن الانتخابات الرئاسية المصرية التي جرت في عام 2005 كانت مسرحية، فليس هناك ما يمنع أن تتحول الأدوار المرسومة سلفا وفق سيناريوهات صنعت على عين السلطة وبيد رجالها، إلى حركة جادة، تجرف من يعتقدون أن الشعب سيكتفي طويلا بدور المتفرج. وإذا كان هناك من يقول إن ما يري ليس إلا لعبة هزلية، لا ينبغي لعاقل أن يشارك فيها أو يجاريها، فإن الساحة المصرية لا تعدم شواهد ناصعة، ودلائل دامغة، على أن محركي «عرائس الماريونيت» قد لا يجدوا يوما ما خيوطا طيعة، ولعبا مطيعة، يهزونها كيفما يريدون، وفي الجهة التي تروق لهم.

لقد ضغط الداخل المناضل، والخارج المتطلع، فحرثت الأرض أمام قوى سياسية واجتماعية تم تغييبها لأكثر من نصف قرن، ودبت العافية في حياة سياسية تم تجميدها وتسطيحها وعزلها لعقدين كاملين من الزمن، ورأى المصريون رئيسهم يطلب أصواتهم، أو يتسولها، ولمسوا أن هناك من بوسعه أن يقدم شيئا متكاملا للنهوض بهذا البلد، غير من يفرضون عليهم الحلول من أعلى طيلة السنوات الفائتة، من دون أن يكون لهم حق الاعتراض. وصار الصوت الواحد أصواتا، ولو بدرجات، وبات الفرد الواحد أفرادا متنافسين، حتى ولو بفرص متفاوتة. وإذا كان هذا التسول أو التوسل، وجه هذه المرة إلى الخارج أكثر منه إلى الداخل، فإنه في المرات السابقة، لن يرى غير شعب مصر، الذي سيكون بوسع فلاحيه وعماله وموظفيه ومثقفيه أن يرفعوا إلى سدة الحكم من يشاؤوا ويطيحوا بمن لا يرغبون فيه.

إن من يصيخ السمع إلى همسات المصريين وصراخهم، فـــي الــشوارع والمقاهي، في الحقول والمصانع، في النوادي والمنتديات، وحتى داخل البيوت، يدرك أن أسباب الاحتجاج قوية ومناصريه موجودين في كل مكان علـــى أرض مصر حتى لو خففت أصواتهم إلى حين. فالعجلة قد دارت إلى حد كبيـــر، وإذا كانت السلطة قد أوقفتها إلى حين فلن يكون بوسع أي أحد أن يوقفها إلى الأبـــد، أو يخمد هديرها، أو يجعلها تدور إلى الخلف دائما. فالأحزاب التي عرف الناس بوجودها بعد جهل، والتي خرجت إلى النور بعد أن عاشت في الظلام طـــويلا، لن تعود طويلا إلى مقارها الباردة، تنتظر ما تجود به عليها السلطة الحاكمة.

والحركات الوطنية، التي كسرت الطوق، وتعدت كل الخطوط الحمـــراء، لن تدخل إلى القمقم، ولن يكبتها قانون الطوارئ أو عساكر الأمـــن المركـــزي. وليس هناك من يمنع من أن تعود النقابات إلى حماسها السياسي بعد أن رفعـــت شعار «التغيير» وكونت حركات وتنظيمات تحلقت حوله. ونـــشطاء المجتمـــع المدني لن يفرطوا في ما حصدوه، حتى ولو كان قليلا، بل سيعملون دوما على تعظيم ما جنوه، ومواصلة ما بدأوه، ولن ينفكوا حتى ينالوا ما يقصدون.

وحركة القضاة ستواصل نضالها، وسيزداد من بين «حماة العدالة» مـــن يقدمون المصلحة العامة، على المطامع الشخـــصية الوقتيـــة الـــضيقة. وحتـــى المواطن المصري البسيط، الذي ينتمي إلى ما تسمى بالكتلة الكبيرة الـــصامتة، يقبض الآن بوعي على الوعود التي قطعها الرئيس حسني مبارك علـــى نفـــسه وتعهد بتنفيذها في فترة رئاسته الجديدة، فإن لم يجد من العزم والمال ما يحـــول به أقواله إلى أفعال، فلن يلقى أي مرشح للحزب الوطني الحاكم آذانا مصغية في أي انتخابات قادمة، سواء رئاسية أم تشريعية ومحلية، ولن يتوفر له طريق معبد إلى فوز مستريح، كما عهدنا في الانتخابات التي مضت. ومـــن ثـــم فـــإن أي سيناريو رسمته معالم تفاصيل تعديل المادة 76 من الدستور وقانون الانتخابات

ومباشرة الحقوق السياسية لتمهيد الدرب أمام نجل الـرئيس مبـارك، سـيواجه صعوبة في تطبيقه، وإن طبق قسرا، فإنه قد يتسبب في انفجار سياسي، عملـت السلطة على تجنبه طيلة عقدين كاملين من الزمن رافعـة شـعار «الاسـتقرار والاستمرار».

لقد منع مبارك هذا الانفجار بتعديل دستوري، اشتبكت حولـه الأحـزاب السياسية وقطاعات من المثقفين والمسيسين، فانتهت حالة الاستقطاب الـسياسي التي عاشتها مصر قبيل هذا القرار. لكن التعديلات، والترقيع السياسي، والتفكير المرحلي، لن يقدر أبدا في المستقبل المنظور على تلبية احتياج نخبة متعطـشة للديمقراطية، وشعب يريد الخروج من الدائرة الضيقة التي تحاصره وتعـصره، ويكتب صفحة جديدة في تاريخ أقدم دولة على وجه الأرض.

# هل يعمل مبارك لصالح الإخوان؟!

سيذكر التاريخ، حين يتاح لمنصفين أن يكتبوه، أن الرئيس حسني مبارك كان النصير الأول لجماعة الإخوان المسلمين، رغم ما يبديه لها من كراهية ظاهرة، انعكست في إجراءات قسرية تتابع من دون هوادة ضد الإخوان، ورغم ما يعلنه النظام من خطاب صارخ، يدوي في أسماعنا حتي كدنا نصاب بالصمم، عن «مدنية الدولة» وعن «الجماعة المحظورة» وعن «الإصلاح السياسي» المتعثر والمتدرج، وعن «تقوية الأحزاب السياسية»، المغلوبة علي أمرها.

فالرئيس مبارك جفف الحياة السياسية المصرية، حين ردم كل المنابع والمنابر الحقيقية للمشاركة الفعالة، وحول الأحزاب إلي «ديكور» بعد أن أوقف نموها بإجراءات التقييد الصارم التي نبتت علي ضفاف قانون الطوارئ الممقوت. والرئيس مبارك يضغط علي الإخوان من كل اتجاه حتي تحولوا في نظر الناس إلي «ضحايا» أو «استشهاديين سياسيين محتملين»، فتعاطفوا معهم بقوة، وأضافوا إليهم كل رصيد يخسره النظام وحزبه الشائخ، ووجدوا فيهم «البديل» رغم أن مشروع الإخوان لم ينضج بعد.

فالوجوه السمجة التي تطل من شاشات التليفزيون الحكومي البائر، العاجز عن أي منافسة، لتسب الإخوان وتهاجمهم بقسوة وضراوة، حببت الناس في الإخوان، بقدر كراهيتهم لأصحاب الحناجر الإعلامية المزيفة، المساقين بعصا طويلة مفضوحة تمتد من «لاظوغلي» إلي «ماسبيرو». ويطبق الناس مع هؤلاء المذيعين المتخشبين، الذين لا يتمتعون بأي شعبية ويزيدون من كراهية الجماهير للسلطة بقدر حنقها عليهم، المثل المعبر الذي يقول: «لو جاء العيب من أهل العيب فهو ليس عيبا».

والمحاكم العسكرية التي تتحفز دوما لمقاضاة الإخـوان، جعلـت النـاس تتعاطف مع منطقهم الرافض لمحاكمة المدنيين أمام العسكر، وجعـل قطاعـات عريضة من النخبة تحمل بشدة علي النظام، من منطلق رفضها القـاطع لهـذا المبدأ في حد ذاته، ولإحساسها بنية السلطة المبيتة لافتراس الإخـوان، بـشكل سافر، يثير الحنق والاشمئزاز.

وعلي التوازي يعرقل النظام قيام أحزاب سياسية مدنية قوية في مـصر، تعيد الإخوان إلي حجمهم الطبيعي، وتجعل بلادنا غنيـة بـالرؤوس الـسياسية المتنافسة، والبدائل المتعددة. وهذه العرقلة الممنهجة تحرث الأرض أمام الإخوان فيغرسون فيها نبتهم السياسي، ويعولون علي أن يشتد عوده ويستوي علي سوقه يوما، فيحصدون السلطة التي يرومونها منذ دخولهم معترك السياسة قبل نحـو خمسة وسبعين عاما.

وقد بدأت بشائر هذا الحصاد تأتي، فصار الإخوان «المعارضة الرئيسية» و«القوة البارزة» في مصر، وبدوا في نظر العامة هم الطرف القادر علي تحدي النظام، الخارج عن ترتيباته الديكورية، والصادق مع نفسه ومع الجماهير التـي انتخبته. بل راح فريق من النخبة المصرية المثقفة يتحـدث عـن أن الإخـوان يتمتعون بثلاث صفات تفتقدها السلطة، وهي «الشفافية» في مقابل فساد يـزكم الأنوف، و«التنظيم» في مقابل تسيب إداري فاضح، و«القـدرة علـي التعبئـة والحشد» في مواجهة تراخي قدرة الحزب الحاكم علي التواصل مع الناس.

إن الطريق إلي تحجيم الإخوان لا يكـون بمطـاردتهم وملاحقـتهم، ولا بتسخير إعلام متدني المهنية والحرفية في الهجوم الضاري عليهم، ولا بتـسليط كتاب لاظوغلي لتشويههم، ولا بسن القوانين والتشريعات التي تـضيق الخنـاق عليهم، ولا بتزوير الانتخابات، لكن عبر فتح شرايين الحياة السياسية المصرية، بتمكين الأحزاب السياسية الحقيقية من العمل، والسماح بقيام أحزاب مدنية أخري قادرة علي جذب الناس، ووجود مشروع سياسي يلتف حوله المصريون، كبيرهم

وصغيرهم، غنيهم وفقيرهم. وفي الوقت نفسه يجب منح الفرصة للإخوان أنفسهم ليتدربوا علي ممارسة السياسة تحت راية «مدنية».

فالحوار الذي أدي إلي «توبة» الجماعات التي حملت السلاح في وجه السلطة والمجتمع لن يفشل في إقناع جماعة تؤمن علي الأقل بالعمل السياسي السلمي بأن إقحام الدين في السياسة أمر يضر بالدين قبل أن يجور علي السياسة، وأنه ليس من المفيد لها أن تحصد السلطة وتترك أخلاق المصريين تتدني إلي هذه الدرجة الفاضحة الواضحة، وأن وظيفة الدين الأساسية هي تحقيق الامتلاء الروحي والسمو الأخلاقي والتراحم بين الناس وحضهم علي عمارة الأرض حتي الرمق الأخير من حياة البشرية.

والخطوة الأولي لتصويب الحياة السياسية المصرية تكون بتخلي رئيس الجمهورية عن قيادة الحزب الوطني، ليصبح فوق كل الأحزاب، ووضع قواعد سليمة ومتماسكة ومستقرة ومتوافق عليها لدولة مدنية مصرية حقيقية، يتبعها إلغاء لجنة الأحزاب، وإطلاق حرية المصريين في المشاركة السياسية من خلال القنوات الطبيعية، وليس عبر المسجد أو الكنيسة. وعندها سيكون الإخوان مجرد جزء من كل، وليس البديل الوحيد للنظام، كما هو مطروح الآن. وعندها ستنجو مصر من الفخ الذي يضعها فريسة سهلة بين أنياب الطغاة والغلاة.

# مستقبل لعبة الاستقرار والاستمرار

يبدو أن السنوات الأخيرة ستسجل في مصر كعلامة بارزة علي طريق اختبار الشعار الراسخ الذي رفعته السلطة منذ وصول الرئيس حسني مبارك إلي سدة الحكم عام ١٩٨١، وهو «الاستقرار والاستمرار» والذي اقتضي مدا وتجديدا لم يتوقف لقانون الطوارئ، وتغليب «الأمني» علي «السياسي» وإلحاق المعارضة بالحكومة، بحيث تتحول من بديل لها إلي منتفع منها، كما أدي إلي تعامل الحكومة بهدوء وروية شديدة مع الملفات الساخنة في الداخل والخارج، وإلي المزاوجة بين خطاب يؤكد الانحياز للبسطاء ومحدودي الدخل وسلوك يهرول علي طريق «الخصخصة» غير عابئ بآثارها الاجتماعية المجحفة.

ففي بداية عام 2006 وصلت المعارضة لأول مرة في تاريخ مصر إلي نصاب برلماني كبير، بعد فوز جماعة «الإخوان المسلمين» بثمانية وثمانين مقعدا، ما أنذر باحتمال النيل من معادلة «الاستمرار»، وفتح الباب علي مصراعيه أمام خيارات عدة لمستقبل مصر السياسي، تبدأ بضرورة إصلاح النظام نفسه وتنتهي بما يسمي «سيناريو التوريث» مرورا بسيناريوهات أخري مفتوحة من قبيل معاندة السلطة لمعطيات الواقع فتسقط الدولة المصرية ثمرة يانعة في كف جماعة «الإخوان المسلمين»، أو تتحالف هذه الجماعة مع النظام الحاكم في لحظة لا يكون أمام الطرفين بد من ذلك، أو يحدث شيء مفاجئ، أو طارئ يقلب الحياة السياسية المصرية رأسا علي عقب، ويعيد ترتيبها علي أسس مغايرة نسبيا.

في المقابل تمكنت الحكومة من تحقيق تقدم مؤقت في معادلة «الاستقرار» بفعل تكثيف الضغوط الأمنية علي حركات المعارضة غير المشروعة قانونا، وفي مقدمتها الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، فيما تم تطويق الآثار

التي ترتبت علي الإنجاز السياسي الذي حققه الإخوان، بمواصلة سياسة حرمان الجماعة من بعض كوادرها الفاعلين عبر توجيه اتهامات لهم واعتقالهم، وتكثيف حضور نواب الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم لجلسات مجلس الشعب (البرلمان) بما حرم الإخوان وقوي المعارضة الأخرى من القدرة علي تمرير ما يريدون، وإيقاف ما لا يرغبون من قوانين وتشريعات وقرارات. ثم جاء قرار تأجيل الانتخابات البلدية لمدة عامين، ليحرم الإخوان من أن يحوزوا النصاب القانوني لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، وجاءت التعديلات الدستورية لتحرمهم من خوض أي انتخابات تحت راية الجماعة، أو تحت شعار "الإسلام هو الحل".

واستطاعت الحكومة أن تشطر حركة استقلال القضاة إلي نصفين، من خلال الجمع بين الترغيب والترهيب، والقمع والإقناع، فحوصر نادي القضاة، ووجد نفسه بين نارين، نار السلطة التي يناضل ضدها من أجل نيل الحقوق وتحصيل الاستقلال عن السلطة التنفيذية والانتصار للعدالة بشتي أركانها، ونار صغار القضاة الذين يحتاجون إلي المساندة المادية التي تمنحها الحكومة لهم من جهة، وتخوفهم من يد وزارة العدل التي بوسعها أن تطول أيا منهم عبر جهاز التفتيش القضائي من جهة ثانية.

ولم يكن الصحفيون أحسن حظا من القضاة، حيث أصرت الحكومة علي سن قانون يبيح الحبس في قضايا النشر، ولم تراع الملاحظات التي أبدتها نقابة الصحفيين علي القانون، ولم تلتفت إلي قانون بديل كانت قد أعدته النقابة بمساعدة أساتذة القانون، وشيوخ المهنة، وواصلت السلطات تطبيق هذا القانون، وحوكم خمسة رؤساء تحرير لأول مرة في تاريخ مصر.

لكن استخدام الأمن في سبيل تحقيق هذا «الاستقرار» بلغ أشده، ووصل ذروته، في التعامل مع الحركتين الطلابية والعمالية، خلال الانتخابات التي جرت بين الطلاب والعمال في نوفمبر. فلأول مرة تدخل عربات مصفحة حرم

الجامعات، لمواجهة من تظاهروا احتجاجا علـــي حرمـــان منافـــسي مرشـــحي الحكومة من خوض انتخابات الاتحادات الطلابية.

وحدث الشيء نفسه مع العمال، حيث قام الأمن بتصفية قوائم المرشـــحين من العناصر المنافسة، خاصة الإخوان المسلمين والشيوعيين، حتي يئسوا تماما من الترشح، فراحوا يتحدثون عن احتمال إنشاء كيان نقابي عمالي مواز، لكـــن السلطات أجهضت هذه الفكرة في مهدها، أو أعاقت تطبيقها في الواقع المعيش، ومكنت أنصارها وأتباعها من أن يحتلوا الغالبية الكاسحة من المقاعد العمالية.

في الوقت نفسه حرمت الحكومة فـــي منتـــصف عـــام ٢٠٠٦ حـــزب «الوسط» من حق الاعتراف القانوني، وعاد القضاء ليؤكد ذلـــك مطلـــع العـــام الجاري، فضاق بذلك باب آخر أمام «الإسلاميين» للمنافسة «المشروعة» علـــي السلطة. وبعد أن كان الرفض يأتي من قبل لجنة الأحـــزاب التابعـــة لمجلـــس الشوري، والتي يسيطر عليها الحزب الحاكم، جاء الرفض هـــذه المـــرة مـــن القضاء، بعد انسحاب كل الأقباط من بين الأعضاء المؤسسين لهذا الحزب، ومن ثم بدا الحزب في صورته الأخيرة، حزبا دينيا، الأمر الذي لا يمكن معه منحـــه الاعتراف بمقتضي الدستور.

وحدث الأمر نفسه بالنسبة لحزب الكرامة، لتستمر الخريطـــة الـــسياسية المصرية جامدة، حيث يوجد حزب واحد يحتكر السلطة والموارد وتتآكل قاعدته الجماهيرية يوما بعد يوم، حتى تحول إلي مجرد شلة منتفعـــين تتحلـــق حـــول الرئيس، وإلي جانبه توجد أحزاب ديكورية صنعت علي يد السلطان وعينه، لها خط مرسوم لا تتعداه، مقابل الحصول علي جزء من المنافع الصغيرة. وهنـــاك أحزاب غير ممكنة من العمل وسط الناس بمقتضي قانون الطوارئ البغـــيض، وجماعات لها جماهير عريضة، لكنها غير ممكنة من تشكيل أحزاب سياسية.

وعلي التوازي من إعلاء «الأمني» علي «السياسي»، بكل معناه ومبناه، تواصل الحكومة المصرية تطبيق برنامج «الخصخصة»، ووصـــلت بـــه إلـــي

أقصي حد ببيع بنك الإسكندرية، بعد وعود كثيرة بعدم الإقدام علي هذه الخطوة «لأنها تمس الأمن القومي»، ثم الحديث عن بيع "بنك القاهرة". ورغم الـضجة الإعلامية والامتعاض الشعبي الواضح الذي رافق صفقة بيـع شـركة «عمـر أفندي» العريقة، فإن وزارتي الاستثمار والمالية استمرتا في بذل الجهـد علـي طريق التخلص من أعباء القطاع العام ببيعه، وأدارتا ظهريهما لنداءات صاخبة تطالب بضرورة إصلاح هذا القطاع لا بيعه، ووصل الأمر إلي حد الحديث عن احتمال إعطاء شركة خاصة مهمة الإشراف علي السكك الحديدية، لتطويرها بعد طول إهمال.

وتمكنت الحكومة من تطويق الاحتقان الشعبي الناجم عن الكوارث التـي شهدتها مصر عام ٢٠٠٦، وأولاها: تفشي مرض «أنفلونزا الطيور»، الذي أدي التدخل غير المدروس لمواجهته إلي القضاء علي صناعة الدواجن التـي كـان رأسمالها يقدر بنحو ستة مليارات دولار، وكانت من أنجح التجارب الاقتصادية المصرية في عهد مبارك برمته، وثانيتها: غرق العبارة المصرية «السلام ٩٨» في مياه البحر الأحمر في الثالث من شهر فبراير، مما أدي إلي مصرع ١٠٣٣ شخصا، وثالثتها: حوادث قطارات، أبشعها وقع في الحادي والعشرين من شهر أغسطس في العام المذكور، وقتل فيه أكثر من سبعين شخصا وأصـيب ١٥٠ آخرون بجراح متفاوتة.

ورابعتها تتمثل في تلوث مياه الشرب في محافظة الدقهلية (دلتا مـصر) مما أدي إلي إصابة مئات الأشخاص بالتسمم البكتيري، وإثارة حالة من الغضب الشعبي طولب فيها باستقالة المحافظ، فيما وضع كثيرون علامات استفهام حول ما تردده الحكومات المتعاقبة في عهد مبارك بأنها تمكنت من تشييد بنية أساسية لمصر، خاصة بعد مشكلة العطش التي ألمت بالعديد من مدن وقرى الدلتا فـي عام 2007.

وحين يكون «الاستمرار» مهددا بفعل تصاعد تيار سياسي جديد أو تنامي نفوذ قوة سياسية واجتماعية بازغة وتوالي الكوارث الناجمة عن الإهمال والتسيب والفساد، ويكون «الاستقرار» نابعا من الاحتياطات الأمنية، وتأجيل حسم القضايا الكبري التي تواجه المجتمع والدولة، وتقلص حجم الضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاح.. يجد النظام الحاكم نفسه في حاجة ماسة وملحة إلي البحث عن طرق لتحقيق الاستقرار الدائم، وليس المصطنع أو المؤقت، تفيده في كفاحه من أجل الاستمرار، وهو ما فعله الرئيس مبارك أثناء افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في نوفمبر ٢٠٠٦، بفتح الباب أمام تعديلات دستورية واسعة النطاق، وإعادة النظر في التعديلات التي سبق أن أدخلت علي المادة ٧٦ من الدستور، الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح بدلا من طريقة الاستفتاء التي كان معمولا بها منذ ثورة يوليو ١٩٥٢.

وشهد المؤتمر السنوي للحزب الحاكم الذي انعقد في الفترة من ١٩ إلي ٢١ من شهر سبتمبر الماضي، محاولات لتغذية معادلة «الاستمرار» من خلال تبني مشروع قومي يتمثل في امتلاك مصر طاقة نووية سلمية، وهذا كان أبرز ما اتخذ من قرارات في المؤتمر الذي حمل عنوانا ذا مغزي هو: «فكر جديد وانطلاقة ثانية نحو المستقبل»، مما يعني أن النظام يؤسس لمرحلة ثانية من استمراره في السلطة، تعتمد هذه المرة علي المشروع النووي، الذي لا خلاف عليه، من حيث المبدأ، بين المصريين جميعا..

وإمعانا في مغازلة الرأي العام، راح القائمون علي الأمر يزيدون من جرعة الخطاب حول «الكرامة الوطنية»، الأمر الذي ظهر بجلاء في انتقاد جمال مبارك، أمين لجنة السياسات بالحزب الحاكم، السياسات الأمريكية في المنطقة، واصفا إياها بأنها «تعطي المتطرفين أرضا خصبة للاستمرار»، وتجلي أيضا في خطاب مبارك أمام الدورة الجديدة للبرلمان في ١٩ نوفمبر، حين شدد علي رفضه أي تدخل خارجي في شؤون مصر، وقال: «إنه لن ينحني إلا لله».

لكن تبني المشروعات القومية ووجود «خطاب» عن الكرامة الوطنية، لا يمكن أن يشكلا بديلا كافيا عن الوسائل الأمنية في تحقيق الاستقرار، طالما غابت الحلول الجذرية، أو اختفت عملية الإصلاح الشامل، خاصة أن المعارك الداخلية للحكومة المصرية قد امتدت لتطوق فئات اجتماعية ومهنية جديدة، إذ انفتحت أمام السلطات معركة جديدة مع أساتذة الجامعات، بعد الخطة التي قدمها وزير التعليم العالي تحت اسم «رؤية لتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مؤسسات التعليم العالي»، ورأي فيها كثيرون محاولة لإنهاء مجانية التعليم وتعزيز قبضة الأمن علي الحياة الجامعية. كما وجدت الحكومة نفسها في نزاع مع «الصيادلة» الذين بدأوا في نوفمبر حملة نضال ضد قانون يفرض رقابة أكثر علي مجال تجارة الأدوية وتصنيعها.

إن جملة الأحداث السابقة تقدم برهانا ناصعا علي أن عملية الشد والجذب بين الحكومة والمعارضة في مصر قد اتسعت رقعتها في السنوات الأخيرة، رغم خفوت ضجيج مناهضي النظام مقارنة بما كانت عليها الحال في العامين السابقين له، لكن هذا الخفوت لا يعني تفريط المعارضين في مطالبهم، ولا يعني نجاحا كاملا للحكومة في حملهم علي التخلي عما يقصدون. والمساحة الفاصلة بين الطرفين يتوقف عليها مدي إمكانية تحقق ما تصبو إليه السلطات من الحفاظ علي معادلة «الاستقرار والاستمرار» من عدمه، التي أصبحت علي المحك تماما.

# نحن والتجربة القيرغيزية

حين راحت دول أوروبا الشرقية تتساقط واحدة تلو الأخرى أمام عاصفة التغيير التي اجتاحتها بعد ترنح الاتحاد السوفيتي المنهار، حفلت الصحف العربية بكتابات مطولة عن التحول الديمقراطي، بعضها عميق إلى حد الإحاطة وأغلبها سطحي وعابر إلى مستوى الاكتفاء بالعرض والتلميح، لكنها جميعا كانت تريد أن تجيب على تساؤل جوهري مفاده: هل تهب ريح التغيير على جنوب المتوسط؟. وراح المتفائلون يؤكدون أن الريح لن تعبر العالم العربي من دون أن تهز فيه أركان الجمود والاستبداد، ومال الباحثون الثقاة إلى ترجيح قدرة النظم العربية الحاكمة على الاستمرار سنوات أخرى متماسكة وقابضة على زمام الأمور، أما المتشائمون فتصوروا أن الاستبداد العربي سيعيش نصف قرن من الزمن على الأقل، وأفرط هؤلاء في التحسر على مرور ريح التغيير بسماوات العرب سريعا، لتدور في جنبات دول أفريقيا جنوب الصحراء، فتقبل تباعا على تطوير نظمها السياسية باتجاه الديمقراطية، وتعرف اللقب العزيز على كل العرب وهو "رئيس جمهورية سابق"، الذي لا يحمله سوى لبنان.

وبعد أن عاودت العواصف هبوبها الهادر، فتغيرت الأنظمة في جورجيا، ثم أوكرانيا، وأخيرا قيرغيزستان، وراحت أنظمة أخرى في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تسعى إلى التغيير النسبي، نجد أن النظام المصري سار بمعدلات أبطأ كثيرا عما هو مطلوب من إصلاح شامل، بل ارتد على بعض التقدم الذي جرى، وكأن القائمين عليه يتوقعون أن تتفاداهم ريح التغيير هذه المرة أيضا، أو أن يتفادوها بحزمة من الإجراءات الشكلية، أو الطلاءات الخارجية، أو بحملة علاقات عامة لإيهام الخارج بأن هناك اتجاها للإصلاح، أو بامتصاص غضب الداخل، من خلال تعبئته حول اعتقاد زائف في أن الأمور تتحسن، والعجلة تدور.

ورغم أن ما حدث في جورجيا وأوكرانيا محتشد بالعظات ، فإن ما جرى في قيرغيزستان يفوقه في العبر، خاصة بالنسبة للنظام المصري، نظرا لعدة اعتبارات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1 ــ لم يكن نظام الرئيس عسكر عكاييف موغلا في الاستبداد كما الحال بالنسبة لدول أخرى في آسيا الوسطى والقوقاز، خاصة تركمانستان. فقيرغيزستان تشهد انتخابات برلمانية منتظمة، ورئيسها كانت ستنتهي فترة حكمه، بحسب الدستور، في تشرين الثاني المقبل، لكن هذه الانتخابات لم تكن نزيهة بدرجة كافية، لا سيما الأخيرة منها، التي حصد فيها الحزب الحاكم تسعة وستين مقعدا من جملة مقاعد البرلمان الخمسة والسبعين، ما جعل المعارضة تتخوف من أن يستغل الرئيس هذه الأغلبية الكاسحة في تمرير تعديل دستوري يتيح له البقاء في الحكم مدد أخرى. هنا تقول لنا الحال القيرغيزية من دون مواربة إن الإجراءات الشكلية التي تتخذها الأنظمة الحاكمة، من قبيل إجراء انتخابات تشريعية تفتقد إلى النزاهة والحياد، وتحديد مدة الرئاسة وإجراء انتخابات حول المنصب، مع عدم مس الصلاحيات الواسعة للرئيس، لم تعد تنطلي على الشعوب، ولا تكفي كي تقول النظم السياسية أنها ديمقراطية، أو قطعت شوطا بالغا على درب الإصلاح السياسي. وهذه مسألة تشبه قيرغيزستان فيها مصر، التي اعتادت على حياة سياسية تبدو في ظاهرها تسير إلى التحسن، لكن في جوهرها لا تحصل سوى التفافا على إصلاح طال انتظاره، وحان وقته.

2 ــ قام النظام القيرغزي بالقتل المنظم للرموز الاجتماعية، والتفريغ المستمر للحياة السياسية من الكوادر البارزة، أو الصفوف الأخرى التالية لرجال الصف الأول، من خلال التهميش المتعمد أو العقوبة القاسية، أو تصعيد من ليس بإمكانهم أن يصنعوا لأنفسهم مكانة ووزنا في الدولة. وهذه السياسة

كانت وراء حدوث فوضى في البلاد، وعدم تحقق حلم "الثورة البيضاء"، ولو أن الجيش والشرطة كانا أكثر عنفا في قمع المتظاهرين، أو أن الرئيس عكاييف استمات أكثر في الدفاع عن كرسيه، لجرت أنهار من الدم في شوارع المدن القيرغيزية. وسياسة قتل الصفوف التالية، وتمويت الوسائط السياسية من أحزاب فاعلة ونقابات ومؤسسات أهلية نشطة، هي سلوك مكرر للنظام المصري الراهن. فمن بيده مقاليد الأمور لا يسمح لأحد أن يكبر بجانبه، وإذا برز أحد فجأة، فسيكون نصيبه الإقصاء السريع، لينزوي بعيدا يلفه النسيان والحصار. وهذا يعني أن هذه الدول لو بقيت على حالها من "الإخصاء السياسي" واستمرت من دون إصلاح حقيقي، فقد تشهد هبات شعبية تشيع الفوضى، التي يقضي عليها وجود رموز معارضة تحظى باحترام جماهيري، يكفي التفاوض معها، لدفع التغيير في الطريق السلمي، ومنع الحشود المعبأة في لحظات الغضب والخروج من الانزلاق إلى العنف والدم.

3 ــ إن الاحتماء بالأمن لا يكفي لضمان أمن الأنظمة الحاكمة، فالأمن، لن يكون بوسعه أن يواجه شعبا بأكمله، أو قطاعا كبيرا منه، إن خرج محتجا، فهما، في خاتمة المطاف جزء من هذا الشعب، بل إن الكتلة الكبرى فيهما، وهي الجنود وصغار الضباط وضباط الصف، يمسها سوء الأحوال السياسية والاقتصادية، وتتقاطع مصالحها مع مصالح الجمهور الغاضب، ولذا تفتقد إلى الدوافع التي تجعلها حريصة على تنفيذ أوامر كبار الضباط إذا استمرت الاحتجاجات الشعبية قوية وعريضة، وهذا ما حدث في قيرغيزستان، حين استجابت قطاعات من الجيش والشرطة لنداء بعض قيادات المتظاهرين، ولم تتصلب في الدفاع عن عكاييف ورجاله.

4 ــ لم ينفع رضا الولايات المتحدة عن عكاييف، الذي فتح بلاده أمام واشنطن لتقيم قواعد عسكرية على أرضها قبيل الحرب على طالبان، في إبقائه بسدة الحكم، رغم أنف شعبه. وهذا يعطي درسا قاسيا لمن يعتقدون أن تقديم التنازلات لأميركا على حساب مصالح بلادهم ومستقبلها، كفيل بغض إدارة بوش عن مطالبتهم بالإصلاح السياسي، ومن ثم بقائهم في السلطة، وهو الحال الذي يصم النظام المصري الراهن. لكن هناك وجها آخر يجب تسليط الضوء عليه في هذا المقام وهو أن الموقف الباهت والمتراخي لواشنطن من أحداث قيرغيزستان، على النقيض مما فعلته حيال جورجيا وأوكرانيا وما تفعله حيال لبنان، يعطي درسا لكثيرين من المعارضين العرب، الذين يتوهمون أن أميركا رسول حرية، أو راعي للديمقراطية، ويخلطون بين الاكتفاء بالاستفادة من الضغوط الخارجية على الأنظمة لحضها على الإصلاح لكن على أجندة وطنية، وبين الانسياق وراء أجندة دولية، أو أميركية بمعنى أدق، تستتر خلف المطالبة بالديمقراطية، لفرض وصاية أو هيمنة على العالم العربي، بغية تحقيق مصالح استراتيجية أميركية، تم التخطيط لها منذ عدة عقود.

5 ــ من الخطأ الجسيم أن تترك الحكومات بعض المناطق الجغرافية في بلادها محرومة من الاستثمارات والخدمات، فالثورة القيرغيزية بدأت من الجنوب المنسي، الذي أشعل الفقر في أهله روح التمرد، بعد أن أورثهم التطرف الديني. وهذه الحال تشبه إلى حد كبير ما عليه الصعيد في مصر، حيث الفقر المدقع، والتطرف الديني. ولعل ما جرى في قيرغيزستان يلفت انتباه الحكومة المصرية إلى تلك المنطقة التي تم إهمالها طويلا.

# من سيحكم مصر؟

علمنا التاريخ أن حلقات مصر تضيق وتستحكم حتى يبلغ يـأس النـاس منتهاه، ويسيحون في ظنون لا حدود لها من أي بارقة أمل في التغيير، ويركنون إلي دعة واستسلام كاملين لزمن قد يطول، ثم فجأة يأتي الفرج بعد الشدة، إمـا بأيدي أناس لا تروق لهم مجريات الأمور، أو بصناعة قدرية، تنتشل المصريين من ضيق الحالي إلي براح الآتي، وتفتح كل الأبواب علي مجتمع جديد.

اليوم تكاد النوافذ أن توصد أمام ولادة المستقبل علي أكف الحاضـر دون عنت وعناء، ويجد المصريون أنفسهم ينتقلون من مشكلة إلي أخري، ومن مأزق إلي آخر. وبين جنبات الوضع السيئ ترتسم لمصر سيناريوهات خمسة ، يبـدو أغلبها مرا، لكن لا تلوح في الأفق غيرها، حتى الآن، وهي، من دون إسـهاب ممل ولا إيجاز مخل:

١ــ يقوم النظام الحاكم بإصلاح نفسه سريعا، فيلملم ما انفـرط مـن المجتمـع والدولة، ويوفر أجواء صحية لحياة سياسية جديدة، تنطوي علـي حريـة تشكيل الأحزاب، وتمكينها من العمل وسط الجماهير، وتلبية مطالب القضاة النازعين إلي استقلال العدالة، وإطلاق حرية التعبير، وضمان حق تـداول المعلومات، ومحاربة الفساد، والإعداد لانتخابات نزيهة... الخ. لكـن مـا يجري إلي الآن يقول، دون مواربة: إن النظام قد يبُست مفاصله، وشـابت رأسه، وبات من المتعذر عليه أن يصلح نفسه.

٢ ــ يستمر النظام في أدائه الهابط، فتسقط الدولة المصرية ثمرة عطنـة فـي حجر جماعة «الإخوان المسلمين»، وهم قد يستمرئون الميراث الاستبدادي، فيديرونه لصالحهم، ويميلون إلي "التدرج في الإصلاح"، بل قـد يعيـدون

العجلة إلي الوراء ـــ إن غلب المتشدد فيهم المعتدل ـــ وسادت رؤيـــة من ينتجون في أفكارهم وسلوكهم "دولة دينية" علي ما عـــداها مـــن رؤى مستنيرة ـــ لقطاع غير عريض من الإخوان ـــ تميـــل إلـــي «دولـــة مدنية»، لكن مثل هذا الوضع قد يفتح الطريق أمام تطهيـــر الدولـــة مـــن الفاسدين، ويمنح المصريين فرصة تجريب تيار يقول إن لديه رؤية مختلفة للتنمية، وطموحا إلي إعادة الدور الإقليمي لمصر.

٣ ــ أن يتحالف النظام مع الإخوان المسلمين. هذه مـــسألة تبـــدو للنظـــام كتجرع كأس معتق بالمرارة، لكنه لن يتوانى عن شربه حتى آخره إن كان هو الدواء الوحيد له، أو بمعني أدق الوسيلة الوحيدة التي تبقيه علـــي قيـــد الحياة «مستمرا ومستقرا». أما الإخوان فإن التاريخ يقول لنـــا إن لـــديهم استعدادا فطريا للتحالف مع أي أحـــد وأي جهـــة مـــا دام هـــذا ســـيحقق مصالحهم، حتى لو كانت ضيقة أو مؤقتة. ويكفي هنا أن نقول إن الإخوان تفاهموا مع إسماعيل صدقي وقت أن كان يعادي كـــل القـــوي الوطنيـــة، وتعاونوا مع السادات في وقت كان فيه أغلب الشارع ضده، ومدوا أيديهم، أكثر من مرة، لمبارك، فردهم خاسرين، لكنهم لن ييأسوا من مدها، كلمـــا دعت الضرورة إلي ذلك. ومثل هذا التحالف سيسد أي باب لتغيير قريـــب، وسيزيد الحياة السياسية تأميما وتأزما، بل موتا، حين يضخ دماءً جديدة في أوصال الفساد والاستبداد.

٤ ــ أن يمضي النظام قدما فيما يسمي "سيناريو التوريث"، وهو مسألة تتـــراكم الشواهد عليها، مثل تأجيل الانتخابات المحلية لمنع الإخوان المسلمين مـــن أن يحوزوا النصاب القانوني الذي يؤهلهم لترشيح منافس لجمال مبـــارك، الذي تمت ترقيته في الحزب الحاكم إلي أمين مـــساعد، ليكـــون مـــؤهلا للترشيح بمقتضي تعديلات المادة ٧٦، ويتم تلميعه إعلاميا، وينظر، علـــي

نطاق واسع، إلي خطوبته، ومن ثم زواجه فيما بعد، علي أنـــه اســتكمال لشروط الرئاسة أو أعرافها.

٥ ــ أن يحدث تغير فجائي، يكون بمثابة الأحجار الضخمة التي تلقي في بحيرة راكدة فتمنعها من التعفن. وقد يتم هذا إما بفعل "الحتميـــة البيولوجيـــة" أو بالقدر، أو بوقوع هبة شعبية جارفة، علي غرار ما شهدته مصر في بعض فترات تاريخها المديد، أو تدخل «قوة» ما لصيانة أمن مصر القومي وتلبية احتياجات شعبها وشوقه إلي التغيير. وهنا قد تعاد صياغة قواعـــد اللعبـــة السياسية، وتسنح الفرصة لصعود أصحاب تفكير مختلف، وأبناء طبقـــات جديدة.

الأرجح، إن لم يحدث شيء قدري أو يثور غـــضب عـــارم، أن يتقـــدم السيناريو الرابع علي ما عداه في المستقبل المنظور، وسيتم تسويق جمال مبارك علي أنه مدني، وآن للناس أن يجربوا غير العسكر، شـــاب ســـيطيح تـــدريجيا بـــ"نخبة المومياوات" وطموح لن يدير البلد بعقلية الموظف، التـــي لا يـــري إلا تحت قدميه. وكل هذا مقبول لو كنا نضمن أن مبارك (الابن) لن يكون مجـــرد واجهة لـــ "زبائنية سياسية" أو تحالف ترعرع وقويت شوكته في ظل حكم والده، بين كبار العسكر ورجال الأمن، وأصحاب الحظوة من رجال المال والأعمـــال، والمتنفذين في الجهاز البيروقراطي، والممالئين من المثقفين والإعلاميين. وهذا التحالف هو الذي أوصل مصر إلي الحالة التي هي عليهـــا الآن، ولـــن يكـــون بمقدوره أن يصلح ما أفسده.

أما الأهم فهو أن مصر دوما غنية بالاحتمالات، قادرة علي تقديم حلول لا تخطر علي بال كثيرين، أتمني أن أكون واحدا منهم.

# المصري الذي نحلم به

فاضت العقول المصرية، على اختلاف مشاربها واتجاهاتها، في تشخيص الأمراض التي ألمت بالمصري المعاصر، العرضي منه والمزمن، فقلبتها على وجوهها حتى امتلأت بطون الكتب، بمتونها وحواشيها، أفكارا وآراء متعددة، بعضها يضرب في جذور التاريخ بحثا عن الأسس الراسخة في الشخصية الفردية والوطنية، ليمر بين الرقائق والطبقات الحضارية، التي تراكم بعضها فوق بعض، وهناك من يذهب سريعا إلى ما يجري الآن، معتبرا إياه الأولى بالرعاية والتناول والمعالجة. وهناك من يزاوج بين الطريقين، ليكشف عن نصيب القديم في الجديد، وأثر الماضي على الحاضر.

وقلة من أصحاب الرأي ومنتجي الأفكار جنبت نفسها عناء تأسيس نموذج للشخصية المصرية المعاصرة، ينبني على ما جادت به القرون الغابرة من خصائص طيبة وإيجابية، ويستبعد، ولو على سبيل الأمنيات، ما علق في عقل المصري ونفسه من شوائب، لا بد من إزالتها إن كنا نبحث عن مجتمع جديد، يتأسس على أفراد تجددت عقولهم وأنفسهم.

وقد يجنح الغرور والاستسهال، أو أي منهما، بالبعض فيقعوا في تبسيط مخل، لا يرى في بناء هذا النموذج سوى أنه وأد الغث وتعزيز السمين، أو تنحية السلبيات جانبا، وتزكية الإيجابيات. ويسهب هؤلاء في الحديث عن "المعدن المصري الأصيل" الذي يظهر وقت الشدائد، ولا يقلقهم أبدا الصدأ الذي ران على هذا المعدن، فبدأ يتآكل، أو يتغير أصله تدريجيا حين تتفاعل معه أخلاط معادن أخرى، في بلد مفتوح على مصراعيه منذ أول التاريخ البشري أمام أي وافد، فكرا وسلوكا.

وبالطبع فإن عملية بناء النموذج، أو الوصول إلى المصري الذي نحلم به ليست يسيرة بأي حال من الأحوال، خاصة في ظل التدمير الذي لحق بالشخصية المصرية بفعل الاستبداد السياسي والفساد الاجتماعي، والتراجع الاقتصادي، والتردي الأخلاقي، وتحول التدين إلى طقوس شكلية وقشرية. كما أنه من الصعب أن تبدأ عملية بناء المصري الجديد دفعة واحدة وفي كافة الاتجاهات والدرجات والمستويات، من دون أن تطلق شرارة ما، لتزيح العتمة الراكدة في جنبات الشخصية المصرية منذ سنين طويلة.

وفي ظني أن هذه الشرارة يجب أن تطلق تجاه السلطة، فالمصريون يتغيرون حال تغير الوضع السياسي، الذي يمثل قاطرة تشد وراءها كل شيء، بدءا بالأخلاق وانتهاء بقيمة الإنجاز. ومن ثم فإن بناء الشخصية المصرية، المنجزة الخلوقة المتسامحة الشجاعة المفعمة بالحيوية والنشاط وبالصبر والتدبير والمثابرة، يحتاج إلى بناء "النفس الديمقراطية"، التي لا تستسلم لما يشيعه المثقفون المنتفعون من السلطة من أن الشعب المصري غير مؤهل للديمقراطية، لأنه لم يستعد نفسيا لهذا النوع من الحكم، استنادا إلى أن الديمقراطية عملية تربوية، تقوم في جوهرها على حزمة من القيم التي تتم على أساسها تنشئة الفرد، بدءاً من الأسرة، وحتى الحزب السياسي، مرورا بالعديد من المؤسسات الاجتماعية، التي ينخرط فيها الناس أو يتماسون معها طيلة أعمارهم المديدة.

ويقول هؤلاء إن في بلادنا لا تنتج كل هذه المؤسسات سوى طغيان مقنع، ومن ثم علينا أن نزيح طبقات كثيفة من الأفكار والممارسات المستبدة حتى تستوي الديمقراطية على سيقان اجتماعية وثقافية متينة. ويستند هؤلاء في تصورهم هذا إلى أن علم النفس الاجتماعي ينتصر لدور التنشئة السياسية في التمهيد للحكم الديمقراطي، عبر تكوين الفرد المؤمن بالحريات العامة، الحريص على المشاركة، المتسامح مع الآخرين والمؤمن بحقهم في الحرية، المستعد

لتكريس بعض جهده لتقوية دعائم المجتمع المدني بما يمنع السلطة من التغول والتجبر، والقادر على أن يخوض مواجهة حامية إذا شعر أن الديمقراطية التي ينعم بها مهددة، أو أن هناك من يتربص بها، ويريد اختطافها لحساب فرد مستبد، أو قلة محتكرة.

وبالطبع فهذه الخطوة مهمة كي تولد الديمقراطية على أكف قوية وفي نور ساطع يغلب عتمة الاستبداد، ثم تتعزز وتحافظ على وثوقها وثبات خطواتها وامتلاكها القدرة على تصحيح مسارها. لكن الربط الحتمي بين السمات النفسية للمحكومين ونوعية الحكم الذي يقودهم، هو من قبيل تعويق جهد الراغبين في وضع أفضل لمجتمعهم، ومن ثّم تطويل أعمار أنظمة حكم تخاصم الديمقراطية وتكره من ينادي بها أو يدافع عنها.

وأنصع برهان على ذلك أن العديد من المجتمعات الغربية، لم تكن لحظة تحولها إلى الحكم الديمقراطي، أو حتى في الوقت الراهن، تحمل سمات نفسية واحدة، أو حتى متشابهة. فالدراسات التي أجريت على سيكولوجيا الشعوب في مطلع القرن العشرين مثلا، ومنها كتاب مهم ألفه أندريه سيجفريد، أظهرت أن هناك اختلافا في القسمات المشتركة لشعوب هذه المجتمعات. فالسمة العليا لدى الفرنسيين هي "البراعة" ولدى الإنجليز "العناد" وعند الألمان "التنظيم" أما الأمريكيون فهم شعب "ديناميكي" والروس "متصوفون". ولحظة إجراء هذه الدراسات كان الإنجليز والفرنسيون والأمريكيون والألمان ينعمون بالديمقراطية على الدرجة نفسها رغم اختلاف سماتهم النفسية. والروس ضاقوا ذرعاً بالاستبداد طيلة الحكم الشيوعي، وها هم يضغطون كل يوم من أجل تعزيز تطورهم الديمقراطي، ومنهم من يريد تحقيق هذا الهدف بالجهود الذاتية، ومنهم من لا يمانع في دعم من الخارج لهذا المسار.ولتفنيد ما يذهب إليه فقهاء السلطة على الشعوب العربية أن تزاوج بين ضغطها المتواصل من أجل الديمقراطية "الآن"، والعمل الجاد في سبيل أن تنشأ ديمقراطيتنا سليمة معافاة.

وحتى يتحقق المطلب الأخير من الضروري أن نبني الديمقراطية داخل أنفسنا أولا، فيربي الآباء أبناءهم على كراهية الاستبداد، ورفض الاستعباد، والانحياز إلى الحلول الجماعية والمصلحة العامة، والإصرار على المشاركة في صناعة المصائر، صغيرها وكبيرها، وتقبل الرأي الآخر والفكر المخالف، والاعتياد على الاختيار من بدائل، وليس الانصياع لإملاء مسار واحد.

إن الوقوف عند ترديد الآية الكريمة "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، من دون البحث عن طرائق وأساليب لتحققها في الواقع ، أمر عديم الجدوى. وقد اكتفت الكثير من أدبيات "التغيير" التي انهالت كالسيل في السنوات الأخيرة، عند حد ذكر الآية، ولم تجهد نفسها في تحري وسيلة لتطبيقها. لكنها لم تهمل جانبا مهما، يقاوم الجزء السلبي من الارتكان إلى القدر، في مجتمع متدين بطبعه، مثل المجتمع المصري، فحرصت على أن تشرح مدلول هذه الآية، وهي أن الله سبحانه وتعالى بين للناس، الخير من الشر، وأعطى الإنسان عقلا وقلبا ووجدانا، وجعله خليفته في أرضه، وعليه هو، بإرادته الحرة الطليقة، أن يتلمس سنن التغيير، وأن يرفع راية الحق في وجه السلطان الجائر، لاسيما إن تردت الأحوال وفسدت، ولم يكن هناك بد من حركة فتية قوية في الواقع، لإنهاء هذا التردي، ووضع حد لذلك الفساد، بما يؤدي إلى "استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل... وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة"، حسب تعريف الفقه الإسلامي للسياسة، وليس حسب الممارسة التاريخية التي انزلقت، في الغالب الأعم، إلى الطغيان.

واستغل بعض الفقهاء آية كريمة أخرى وهي "... وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"، ليطلبوا من المحكومين أن ينصاعوا لمشيئة السلاطين، مهما كان تجبرهم وتوحشهم، وابتعادهم عما رتبه الدين من علاقة سوية بين الحاكم والمحكوم. ونسى هؤلاء أن الآية تقول: "أولى الأمر منكم"

وليس "أولى الأمر عليكم"، وشتان بين "منكم" أي باختيارنا و"عليكم" أي بإجبارنا، أو بفرضهم علينا فرضا.

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو: كيف نغيـر؟ أي كيـف نحول الاستسلام للوضع الراهن إلى طاقة إيجابية تعيد صياغة العلاقة النفـسية بين المصريين والسلطة؟ بحيث تصبح الأخيرة مصدرا للحماية والعدل، وليست مؤسسة للقهر والإكراه والطغيان؟، وبما يقود بالتبعية إلى تغيير كل ما اعوج أو حاد عن جادة الصواب والحق في حياتنا، وتفكيك السياق المغذي للتخلـف فـي المجالات كافة، وفتح الطريق أمام بناء المصري الذي نحلم به.

بالطبع فإن الإجابة ليست سهلة أبدا، فتغيير النفس البشرية أصعب بكثيـر من تغيير الأوضاع المادية مهما صعبت، ومهما تردت أحوالها، وهو ما تعبـر عنه حكمة أثيرة تقول "بناء المصانع يسير، وبناء الرجال عسير". ولذا يـرفض كثيرون فكرة "الإصلاح من أسفل"، أي تغيير القاعدة العريضة توطئة لإصلاح القمة، لأنها بطيئة، ويطالبون بـ"الإصلاح من أعلى" على أساس قاعـدة "مـن أفسد شيئا فعليه إصلاحه"، فنظرا لأن الفساد والاستبداد هو من فعـل الـسلطة وترتيبها، فعليها أن تبدأ بنفسها، ولا تتذرع بأن الثقافة السياسية السائدة في مصر لا تشجع على التطور الديمقراطي.

وأولى خطوات مقاومة هذا التصور المريض هو بناء النفسية القادرة على المقاومة والانخراط، ما يعني قطيعة مع موروث طويل مـن سـلبية ظاهريـة للمصريين، رصدتها الدراسات السياسية والنفسية والاجتماعيـة والفلكلوريـة، وعزتها إلى عناصر عدة، منها "الفرعونية السياسية"، التي جعلـت المـصريين يؤلهون حكامهم على مدار أربعة آلاف سنة، و"سمات المجتمع النهري" حيـث تتحكم السلطة في موارد الري فيخضع لها الفلاحون، و"انتشار الطرق الصوفية" جنبا إلى جنب مع الدعوة الإنسحابية الكامنة في الفكر المسيحي، والتـي تقـاوم

رغبة قطاع من المصريين في ممارسة حياة سياسية مدنية إيجابية، وتجعلهم يتوهمون أن بإمكان الكنيسة أن تلعب دور الزعامة السياسية، مثلما حدث في الآونة الأخيرة.

وبناء النفسية المصرية المقاومة ليس أمرا صعبا، فبعض هبات الاعتراض العشوائية التي وقعت في تسعينيات القرن المنصرم في مناطق مثل إدكو وأبو حماد، اعتراضا على سلوك السلطة، إلى جانب الممارسات العنيفة التي قام بها متطرفون ينتمون إلى الجماعات والتنظيمات السياسية ذات الإسناد الإسلامي ضد النظام الحاكم، تظهر بجلاء أن المصريين يمكنهم الذهاب في الاعتراض إلى أبعد مدى ممكن. كما أن معطيات التاريخ البعيد، تعزز هذا التصور، وتفند الأقاويل التي ترددت كثيرا حتى باتت تبدو قاعدة مسلما بها، لا تقبل الدحض، حول كون المصريون سلبيين بطبعهم حيال السلطة.

إن هذا لا يعني العمل في اتجاه بناء النفس الراغبة في إشاعة العنف والفوضى، لكن يذهب إلى إظهار أن لدى المصريين قدرة على التحدي، من الواجب أن يتم تطويرها، لتتحول إلى عمل بناء، يجري في إطار المشروعية القانونية والشرعية السياسية. وبذلك يصبح بإمكانهم بدلا من حمل البنادق أو تفجير بعض المناطق التي تعد رموزا للسلطة أو أدوات لها، أن يقوموا بعصيان مدني، أو يقاوم كل من يعمل في مؤسسة أو هيئة عامة مهما صغر حجمها ما بها من فساد، أو ينظم المصريون بمختلف شرائحهم سلسلة من الإضرابات، أو ينزلوا إلى الشوارع في تظاهرات سلمية حاشدة وعارمة، ولا ينفكون حتى ينالوا ما يطلبون، أو إلى أن يضعوا مصر في المكان الذي يليق بها ... وما أرفعه وأجله.

إن الإنسان المصري في حاجة إلى تقدير ذاته، وهذا لن يتم إلا باستلهام جذوره الحضارية، والوعي بالنقاط المضيئة في التاريخ الاجتماعي والسياسي

للبلاد، وإدراك ما في الأديان (الإسلام والمسيحية) من دعوة إلى مقاومة الظلم، ومكافحة الشر والفساد، وإلى البحث عن الحل الجماعي، وليست الحلول الفردية المفرطة في الأنانية، التي لا تنتج سوى تمزق النسيج الاجتماعي، وبذلك تجـد السلطة الحاكمة فرصا متجددة للتجبر والتوحش.

وستكون البداية حين تشرع الجماعات البحثية والكتاب والمثقفون وواضعو البرامج التعليمية وخطباء المساجد ووعاظ الكنائس في تطبيب نفسية المصري، وإخراجها من الإحساس الكاذب بالضعة والاستضعاف، وانتشالها من الاكتئـاب والانسحاب والشعور المرير باللاجدوى، لنظفر في خاتمة المطاف بالمـصري الذي نحلم به.

# المؤلف في سطور

- ـ يحمل عمار علي حسن، المولـود بالمنيـا في أواخـر عـام 1967، درجـة الدكتوراه في العلوم السياسية، ويعمل مديرا لمركز أبحـاث ودراسـات الشرق الأوسط بوكالة أنباء الشرق الأوسط،
- ــ يكتـب بانتظـام مقـالات في صـحف "المـصري اليـوم" و"البيـان" الإماراتية" و"الجريدة" الكويتية"، و"المال" المصرية، وبـشكل متقطـع في صحف الأهرام، و"الأهرام ويكلي" و"الحياة" و"الشرق الأوسط" و"القدس العربي" التي تصدر في لندن باللغة العربية، إلى جانب نـشره العديـد مـن المقـالات والدراسـات في دوريـات ومجـلات ومواقـع إلكترونية مصرية وعربية.
- **صدرت له الكتب الآتية:**

1 ـ "الصوفية والسياسة في مصر" 1997 طبعة أولى، 2007 طبعة ثانية

2ـ النص والسلطة والمجتمع: القـيم الـسياسية في الروايـة العربيـة، 2002 طبعة أولى، 2007 طبعة ثانية.

3 ـ التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية، 2003

4 ـ وزارة العدل المصرية: سيرة مؤسسية، 2003

5 ـ ممرات غير آمنة: تهديد الراديكاليين الإسلاميين لوسـائط نقـل الطاقـة، 2003

6 ـ التحديث وتفكيك البنى الاجتماعية التقليدية: حالة اليمن، 2004

7 ـ الفريضة الواجبة الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين، 2006.

8 ـ العلاقات المصرية ـ الخليجية، 2006.

9 ـ أمة في أزمة: أمراض العرب السياسية في الفكر والحركة ، 2006.

10 ـ الأيديولوجيا: المعنى والمبنى، 2007.

11- حناجر وخناجر الدين والثقافة السياسية والتعليم فى مصر، 2007.

- **صدرت له الأعمال الإبداعية الآتية:**

1 ـ عرب العطيات، مجموعة قصصية، 1998.

2 ـ حكاية شمردل، رواية، 2001.

3 ـ الأبطال والجائزة، قصة للأطفال، 2003.

4 ـ أحلام منسية، مجموعة قصصية، 2005.

5 ـ جدران المدى، رواية، 2006.

- **له تحت الطبع**

1 ـ أحر من الجمر، رواية.

2 ـ التي هي أحزن، رواية.

3 ـ معاركنا الفكرية.

4-على مايرام ، رواية.